



# البحوث المحاسبية

دورية • علمية • متخصصة • محكمة • نصف سنوية

تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

في هذا العدد

- **البحوث باللغة العربية :**
  - دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات بالتطبيق على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية
    - د. أحمد محمد شوقي توفيق
    - د. حنان محمد إسماعيل يوسف
    - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
    - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
  - العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق المال السعودي
    - أ. حنان محفوظ - أ. إيمان العقيل
    - أ. وفاء الراشد - أ. لينا باعامرة
    - قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال
    - جامعة الملك سعود
- **البحوث باللغة الإنجليزية :**
  - حوكمة الشركات وتغيير المراجع: دليل من السوق السعودي
    - د. محمد عبد الله آل عباس
    - د. حميده محمد عبدالمجيد
    - قسم المحاسبة - كلية الأعمال -
    - جامعة الملك خالد

المجلد الرابع عشر- العدد الثاني - ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



## مجلة البحوث المحاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية متخصصة في نشر الأبحاث ذات الصلة بمجالات المحاسبة والمرجعة والتمويل وأسواق المال تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة .

تهدف المجلة إلى الرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة نظرياً وعلمياً من خلال تشجيع ونشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بمحالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال .

لغة المجلة هي اللغة العربية ويجوز لهيئة التحرير قبول نشر البحوث بلغة أخرى.

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

**مجلة البحوث المحاسبية**

**الجمعية السعودية للمحاسبة**

ص . ب : ٧١١١٥ - الرياض : ١١٥٨٧

هاتف : ٠١٤٦٧٤٢٦٣ (٩٦٦) فاكس : ٠١٤٦٧٤٢٦٢ (٩٦٦)

saa @ ksu.edu.sa

رئيس التحرير  
أ. د. محمد بن سلطان السهلي  
جامعة الملك سعود

نائب رئيس التحرير  
د. يحيى بن علي الجبر  
جامعة الملك سعود

أعضاء هيئة التحرير  
أ. د. توفيق بن عبد المحسن الخيال  
جامعة الملك عبد العزيز

أ. د. مدثر طه السيد أبو الخير  
جامعة طنطا

د. صالح بن حمد الشنيفي  
جامعة الملك سعود

د. محمد سليمان العقيل  
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

د. أحمد محمد سلمان  
جامعة القصيم

د. خالد بن ناصر خاطر  
جامعة قطر

## شروط النشر بالمجلة

يقتصر تبويب ( البحوث المحاسبية ) على ثلاثة أبواب هي:

١ . بحوث محكمة.

٢ . عرض كتب.

٣ . تعليقات.

**شروط ومعايير نشر البحوث:**

١ . أن يسهم البحث أو الدراسة في تعميق المعرفة في المجالات المحاسبية والمراجعة والتمويل وأسواق المال.

٢ . أن يتصف بالجدية والأصالة العلمية وأن يكتب بلغة صحيحة.

٣ . ألا يكون قد سبق نشره.

٤ . أن يكون البحث مكتوباً على ورق حجم (A4) و مقدماً على قرص ممغنط.

٥ . أن يكون البحث مستوفياً لشروط البحث العلمي، بما في ذلك ملخص البحث وعرض للمشكلة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمنهجية المتبعة ومناقشة أو تحليل للنتائج والتوصيات.

٦ . مراعاة قواعد التوثيق العلمي للبحوث في متن البحث فضلاً عن استخدام الحواشي لوضع أي بيانات تفصيلية لمصادر الاقتباس أو أي معلومات توضيحية بالإضافة إلى كتابة قائمة مرتبة للمراجع في نهاية البحث.

٧ . يجب مراعاة الضوابط التالية بصدد استخدام الهوامش والمراجع:

أ . المراجع : يتم الإشارة إلى المراجع في متن البحث، على أن تقدم المراجع جميعها تحت عنوان "المراجع" في نهاية البحث بالطريقة المتبعة.

ب . الدوريات : يشار إليها في متن البحث أما في قائمة المراجع فتكتب حسب المعيار التالي: يبدأ المرجع باسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى واختصاراتها، فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص)، فاسم الدورية (تحت خط)، المجلد، العدد، تاريخ النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

ج. الكتب: يشار إليها مع ذكر الصفحات أما في قائمة المراجع فيكتب اسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب (تحت خط) فمكان النشر، فالناشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

د. الهوامش: تستخدم الهوامش لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس وتوضع في أسفل الصفحة وأن تكون مختصرة ما أمكن ذلك.

### عرض الكتب:

يراعى في الكتاب موضوع العرض أن يكون متميزاً ومفيداً ومن الكتب المصدرة حديثاً ويخضع عرض الكتب للضوابط التالية:

١. عرض تقرير (توصيف مختصر) للكتاب يشمل على ملخص بمحتويات فصول الكتاب (صفحتين)

٢. عرض نقدي للكتاب، (من ٢ إلى ٤ صفحات) ويشتمل على عرض نقدي لأهم الآراء والأفكار العلمية المطروحة في الكتاب مدعماً بالأسانيد والحجج العلمية بما في ذلك:

أ. التخصص الدقيق.

ب. الملاءمة للمقررات الدراسية

ج. الملاءمة للممارسين والتطبيق العملي

د. الإضافات التي ينفرد بها الكتاب بالمقارنة بالمراجع الأخرى.

هـ. الشمول وطريقة العرض والعمق.

٣. مقترحات لتطوير الكتاب، (من ٤ إلى ٥ صفحات)، وتشمل اقتراح بعض الآراء والأفكار العلمية التي يمكن أن تساهم في تطوير الكتاب على أن تكون هذه الآراء والأفكار مدعمة بالأسانيد والحجج العلمية، ويمكن أن تشمل مقترحات التطوير ما يلي:

أ. إضافة موضوعات كان يجب تغطيتها (كلياً أو جزئياً).

ب. تحسين في طريقة عرض فصول معينة من الكتاب.

ج. نواحي فنية وعامة.

### التعليقات:

تكون التعليقات على البحوث التي سبق نشرها، ويجب أن تكون مؤيدة بأسانيد علمية تدعم وجهة نظر المعلق وتخضع لنفس قواعد النشر المطبقة على الأبحاث المحكمة من حيث إتباع الأسلوب العلمي، وترسل التعليقات لمؤلف البحث موضع التعليق وينشر الرد مع التعليق في نفس العدد.

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٩	دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات بالتطبيق على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.
٧٧	العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق المال السعودي.
١٥٤	حوكمة الشركات وتغيير المراجع: دليل من السوق السعودي





## دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات بالتطبيق على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية<sup>(١)</sup>

د. أحمد محمد شوقي محمد فهمي توفيق<sup>(٢)</sup>

د. حنان محمد إسماعيل يوسف<sup>(٣)</sup>

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

معار حالياً / أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

### ملخص البحث

استهدف البحث تكوين مؤشر عن أهم العناصر المتضمنة داخل مجالات الاستدامة، ودراسة وتقييم مستوى جودة الإفصاح عن هذه المجالات وفقاً لذلك المؤشر، واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، من خلال اختبار أنواع مختلفة من الملكية تتضمن: الملكية المؤسسية، والعائلية، والحكومية، والأجنبية، علاوة على اختبار أثر نوع وطبيعة الملكية من حيث تركز أو تشتت الملكية على اتجاه الشركات لأداء مبادرات للوفاء بمسئولياتها عن الاستدامة، والإفصاح الاختياري عنها، وتفسير ذلك الاتجاه. ولتحقيق الهدف من البحث تم تطوير مؤشر للاستدامة ملائم لبيئة الأعمال والممارسة المحاسبية في المملكة العربية السعودية، وباستخدام تحليل المحتوى للتقارير المالية للشركات السعودية، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٤٢ شركة من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧.

(١) يشكر الباحثان عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٢٩ هـ، برقم (٢٨١١٠١).

(٢) مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية. eg.edu.alexu@shawki.ahmed  
معار حالياً / أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. sa.edu.imamu@atawafik

(٣) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية. eg.edu.alexu@ismail.Hanan  
معار حالياً / أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. hmyoussef@imamu.edu.sa

ولقد أشارت النتائج الإحصائية لتحليل الانحدار إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين تشتت الملكية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة، ووجود علاقة طردية معنوية بين مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة والملكية العائلية للشركات، وعدم معنوية علاقة كل من الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، والملكية الأجنبية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة.

وتشير نتائج تحليل التباين (ANOVA) إلى وجود اختلافات تأثير كل من طبيعة الملكية ونوع الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بصورة معنوية. وتدعم نتائج تحليل التباين ANOVA التأثير الإيجابي للملكية العائلية والسلبى لتشتت الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة. كما تشير النتائج إلى أهمية الملكية الأجنبية، واحتمالية وجود أثر معنوي لزيادتها على تحسين جودة الإفصاح عن الاستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** جودة الإفصاح الاختياري، الاستدامة، هيكل الملكية، السوق المالية السعودية.

Studying and examining of the causal relationship between Discretionary disclosure quality on sustainability and Ownership structure applied on companies listed on Saudi stock exchange

### **Abstract:**

The research aimed to develop an index for the sustainability areas, studying and evaluating the quality level for sustainability disclosure according to this index, and examining the causal relationship between discretionary disclosure quality on sustainability and companies' ownership structure in the companies listed in Saudi stock exchange, through examining different types of ownership which contains institutional, family, governmental and foreign ownership beside choosing the ownership nature such as concentrated and dispersion

ownership, and then test the impact of the type and nature of ownership on the direction of companies to perform sustainability initiatives, and the discretionary disclosure thereof, and to explain that trend. In order to achieve the objective of the research, a sustainability performance index was developed for the business environment and accounting practice in the Kingdom of Saudi Arabia. Using a content analysis for the financial reports of Saudi Arabia companies, an applied study was conducted on a sample of 42 companies listed on the Saudi Stock Exchange 2013- 2017.

The statistical analysis results indicated that there is a significant inverse relationship between ownership dispersion and the quality of sustainability disclosure, and a significant positive relationship between the quality of sustainability disclosure and the family ownership of companies. The relationship between institutional, government, foreign ownership and quality of sustainability disclosure was insignificant.

ANOVA results indicated that differences between the nature of ownership and the type of ownership at the level of quality of the sustainability disclosure were significant, and the results of the ANOVA analysis support the positive impact of family and negative impact of ownership dispersion on the quality of disclosure of sustainability for Saudi companies. The results also indicated the importance of foreign ownership and the potential for a significant impact to increase the quality of sustainability disclosure.

**Keywords: Discretionary disclosure quality, sustainability, ownership structure, Saudi Stock exchange**

## ١- مقدمة

تعد القوائم والتقارير المالية للشركات الأداة الرئيسية للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. ومع التغير السريع في بيئة الأعمال أصبح هناك اتفاق أن تلك التقارير لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر (بدوي، ٢٠١٥). وظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات غير مالية لتشمل قضايا مثل حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ودور المنشأة<sup>(١)</sup> في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية<sup>(٢)</sup>. ومثل هذه القضايا لا تغطيها القوائم والتقارير المالية، ومن هنا ظهرت أهمية الإفصاح الاجتماعي والبيئي، ثم تطور إلى الإفصاح عن الاستدامة (الصاوي، ٢٠١٢).

لقد أصبح مدى أداء الشركات لمجالات الاستدامة والإفصاح عنها، موضع اهتمام إدارات الشركات، وأصحاب المصالح والمنظمات المهنية على السواء (Fatma & Khan, 2014; Dhaliwal et al., 2014). حيث تدعم الاستدامة، الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة الشركات، ودمج اعتبارات الاستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل الشركة، حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم في التعامل مع العاملين وغيرهم الذين تتأثر أنشطة الشركة بهم. كما تدعم الاستدامة تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر على أساس معلومات محاسبية دقيقة وسليمة، والبحث عن التحسين المستمر للصحة، وسلامة الأداء البيئي للشركات،

(١) استخدم الباحثان لفظ وحدة اقتصادية أو منشأة أو شركة كمرادفات ليقصدا بها الشركات المساهمة كوحدة اقتصادية تستهدف تحقيق مستوى مرضى من الأرباح في المقام الأول.

(٢) من الجدير بالذكر أن التقارير المالية للشركات وكذلك الدراسات المحاسبية تستخدم مصطلحي الاستدامة، والمسئولية الاجتماعية للشركات كمرادفين، فقد وجدت (KPMG (2013 أن ٢٥٪ من أكبر ١٠٠ شركة في العالم تستخدم مصطلح المسئولية الاجتماعية للشركات، و٤٣٪ منها تستخدم مصطلح الاستدامة (Huang & Watson, 2015)، كما أشارت دراسة (مشابط، ٢٠١٦) إلى تطور مفهوم الاستدامة من التركيز على التقرير البيئي أو الاجتماعي، أو إعداد تقرير المسئولية الاجتماعية للشركات، ثم إعداد تقرير الاستدامة ذي الأبعاد الثلاثة (TBL) (Trible Bottom Line reporting) وانتشاره على مستوى ٤١ شركة كبرى في ٢٢ دولة مختلفة وفق تقرير (Fortune 100)، لذلك اعتمد الباحثان في جميع جوانب البحث على مصطلح الاستدامة حيث أنه التطور في مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وهو المفهوم الذي يحقق الهدف من البحث، وذلك باستثناء استخدامهما مصطلح المسئولية الاجتماعية للشركات عند عرضهم للدراسات التي استخدمت هذا المصطلح.

والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات، بالإضافة إلى تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة (INTOSAI, 2004).

فلقد حدثت في الفترة الأخيرة زيادة كبيرة في مستوى أداء والاستثمار في أنشطة الاستدامة، والتقرير عنها، فقد اتسع دور الشركات من تركيزها على البعد المالى فقط ليشمل ابعاداً اجتماعية وبيئية لخدمة أصحاب المصالح في الشركة. وفي هذا الشأن أشارت دراسة ( Dhaliwal et al., 2012; Dhaliwal et al., 2014 ) إلى زيادة عدد الشركات التي تصدر تقرير مسؤولية اجتماعية مستقل، من ١٠٠ شركة في ٢١ دولة في بداية التسعينات إلى ١٠٠٠ شركة خلال عام ٢٠٠٧، فمنذ عام ١٩٩٠ بدأت أعداد متزايدة من الشركات حول العالم في الإفصاح عن معلومات غير مالية ذات علاقة بالموضوعات والقضايا الاجتماعية، مثل حماية البيئة، حماية حقوق الإنسان، تحسين رفاهية العاملين، المساهمات المجتمعية. كما قدر منتدى الاستثمار الاجتماعى أن ٣ تريليون دولار أو ١٢٪ من ٢٥ تريليون دولار في إدارة رأس المال الاستثمارى خلال عام ٢٠٠٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية تتبع إستراتيجية الاستثمار المسئول اجتماعياً. وفى استبيان قامت به منشأة KPMG عام ٢٠١٣ عن تقرير مسؤولية الشركات، وجد أن ٧١٪ ( بزيادة ٧٪ منذ الاستبيان الذى أجرى عام ٢٠١١ ) من ٤١٠٠ شركة تم إجراء الاستبيان عليها، وأن ٩٣٪ من أكبر ٢٥٠ شركة عالمية المدرجة فى تصنيف the Fortune Global ٥٠٠ فى عام ٢٠١٢، قد قامت بأداء والتقرير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية (KPMG, 2013).

اهتمت العديد من الدراسات بالعوامل المحددة لأداء الشركات لمجالات الاستدامة والإفصاح عنها، مثل حجم الشركة، الرفع المالى، الأداء المالى للشركة (Nuryaman, 2013; Eccles et al. 2014; Qiu et al., 2014; Santoso & Feliana, 2014; Cor-deiro & Tewari, 2015)، إلا أن عدد قليل من الدراسات تناول أثر هيكل الملكية على ذلك الأداء (Sirsly and Sur, 2013; Ducassy and Montandrou, 2015; Kiliç et al., 2015; Alotaibi and Hussainey, 2016; McGuinness et ai., 2017).

يختلف تركيز ونوع هيكل الملكية بين الشركات، ما بين تشتت الملكية، وتركزها، وما بين ملكية مؤسسية، وعائلية، وحكومية، وأجنبية. إضافة إلى ملكية الإدارة.

وتختلف حدة مشاكل الوكالة ونوعها باختلاف طبيعة ونوع الملكية، حيث عادة ما تواجه الشركات ذات الملكية المشتتة بمشاكل الوكالة من النوع الأول، والتي تنتج عن تضارب المصالح بين الملاك المساهمين والإدارة، بينما تنتج مشاكل الوكالة من النوع الثانى فى الشركات ذات سيطرة المساهمين (الملكية العائلية، المؤسسية)، حيث تضارب المصالح بين المساهمين الأغلبية والأقلية (Villalonga and Amit 2006; Chen et al. 2007).

بصفة عامة، تؤثر مشاكل الوكالة، على صورة الشركة وسمعتها أمام متخذى القرارات الاقتصادية، خاصة مانحى الإئتمان، والمساهمين المحتملين، العملاء، والموردين، والعمال، مما قد يؤثر سلباً على تكلفة رأس المال، والأداء المالى للشركة (Chan et al. 2010; Wu et al. 2010; Chen et al. 2011).

لذا يتوقع الباحثان أن هيكل الملكية قد يكون من المحددات الهامة لوفاء الشركات بمسئولياتها عن أداء مجالات الاستدامة المختلفة والافصاح عنها، كأداء لتحسين صورتها أمام ذوى العلاقة الداخليين (العمال)، والخارجيين (مانحى الائتمان، المستثمرين، العملاء، الموردين). ويتوقف أثر هيكل الملكية على وفاء الشركات بمسئوليتها تجاه الاستدامة والإفصاح عنها، على حدة مشاكل الوكالة لدى الشركات، وهذا ما يهدف البحث لدراسته واختباره.

## ٢- مشكلة البحث

إن من أهم القضايا المثارة حالياً على المستويين المهني والأكاديمي على مستوى دولي، هى القضايا المتعلقة بالنواحي البيئية، والمناخية، والأخلاقية، ودور المحاسبة فى دعمها. وعلى الرغم من أهمية أداء الشركات لأنشطة الاستدامة، لا يزال هناك اختلافات جوهرية بين الشركات فيما يتعلق بمستوى وجودة الأداء المتعلق بمجالات الاستدامة والافصاح عنها، الأمر الذى دفع الباحثين لدراسة محددات أداء الشركات لمجالات الاستدامة، ولعل من هذه المحددات التى وجد فيها الباحثان ندرة فى الدراسات هو هيكل ملكية الشركات، وهل المشاكل التى تنتج من طبيعة ونوع هيكل الملكية ستكون حافزا للشركات على أداء والمساهمة فى مجالات الاستدامة والافصاح عنه.

وحيث أشارت العديد من الدراسات للدور الإيجابي لأداء الشركات والتقارير عن أنشطة الاستدامة في تحسين سمعة الشركة، وزيادة الولاء لها من جانب العاملين بها، والعملاء والموردين، وخلق ميزة تنافسية لها، وتحسين كفاءة وفاعلية إدارة مواردها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالى لها (Istianingsih & Zulni, 2013; Dhaliwal et al., 2014; Cordeiro & Tewari, 2015; Queen, 2015; Saeidi et al., 2015; Story & Neves, 2015; Wang et al., 2015)، ومن هنا يأتي السؤال الرئيسى للبحث، هل تعالج الشركات القصور الناتج من مشاكل الوكالة، وتعمل على تحسين صورتها أمام مستخدمي التقارير المالية، من خلال أداء والإفصاح عن مجالات الاستدامة، وبمعنى آخر هل الشركات التي لديها مشاكل وكالة أعلى تتجه إلى أداء والتقارير عن الاستدامة لتخفيف حدة النتائج السلبية الناتجة عن مشاكل الوكالة لديها. وإن وجدت علاقة بين طبيعة ونوع هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن الاستدامة، هل تنطبق تلك العلاقة على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟ وسيتم الإجابة على ذلك السؤال الرئيسى للبحث من خلال الإجابة على مجموعة فرعية من الأسئلة، سيتم الإجابة عليها نظرياً وتطبيقياً:

- ما مفهوم الاستدامة ودور الشركات في تحقيقه من منظور محاسبى؟
- ما هي طبيعة ونوع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- ما هي العوامل المؤثرة في صياغة مؤشر لأهم العناصر داخل مجالات الاستدامة؟
- كيف يمكن تقييم مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية وفقاً لذلك المؤشر؟
- كيف يمكن اختبار العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- ما مردود مساهمة الشركات في مجالات الاستدامة على تخفيف الصعوبات التي تواجهها نتيجة مشاكل الوكالة لديها؟

- ما هي المتغيرات المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الاستدامة في سياق العلاقة محل الدراسة بين هيكل الملكية وهذا الإفصاح؟

### ٣- هدف البحث

يهدف البحث بصورة أساسية إلى تكوين مؤشر عن أهم العناصر المتضمنة داخل مجالات الاستدامة بالنسبة للشركات المدرجة في السوق السعودية، ودراسة وتقييم مستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة وفقاً لذلك المؤشر، واختبار العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات مع التركيز على تشتت ملكية المساهمين أو تركزها، ونوع الملكية إذا كانت ملكية عائلية أو مؤسسية أو حكومية أو أجنبية والاختلافات بينهم، وأثرها على جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

### ٤- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الناحية الأكاديمية من ندرة البحوث، التي تناولت إفصاح الشركات عن الاستدامة، وعلاقته بطبيعة ونوع هيكل الملكية، من حيث تشتت أو تركز الملكية ونوع الملكية إذا كانت ملكية عائلية أو مؤسسية أو حكومية أو أجنبية، والاختلافات بينهم، لذلك تمثل الدراسة الحالية إضافة علمية في هذا المجال. كما يكتسب البحث أهمية عملية، لأنه يقيس جودة إفصاح الشركات عن مساهماتها في تحقيق مجالات الاستدامة من خلال تكوين مؤشر إفصاح يتضمن العناصر داخل مجالات الاستدامة التي ينبغي الإفصاح عنها. وباستخدام تحليل المحتوى للتقارير المالية للشركات السعودية محل عينة الدراسة، تم إعطاء أعلى درجة لعناصر الاستدامة التي تفصح عنها الشركات بشكل نقدي (الأكثر موضوعية)، ثم درجة أقل للعناصر المفصح عنها بشكل كمي غير نقدي (أقل موضوعية)، ثم درجة أقل للعناصر المفصح عنها بشكل وصفي (غير موضوعي)، وصفر حالة عدم الإفصاح عن العنصر. وكلما اقتربت درجة الشركة من المجموع الكلي لدرجة المؤشر دل ذلك على زيادة جودة الإفصاح، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على انخفاض جودة الإفصاح. وبذلك تكون الدراسة اعتمدت على قياس جودة الإفصاح وليس كمية



الإفصاح الذى اعتمدت عليه معظم الدراسات السابقة، ومن ثم تمثل الدراسة الحالية مساهمة عملية فى هذا المجال.

وتتضح الأهمية التطبيقية للدراسة فى إلقاء الضوء على أهمية الإفصاح عن مجالات الاستدامة فى تخفيف حدة المشاكل التى يمكن أن تواجه الشركات نتيجة مشاكل الوكالة، سواء مشاكل الوكالة من النوع الأول أو من النوع الثانى، فالشركات التى لديها جودة إفصاح عن أدائها فى مجالات الاستدامة، قد تتلقى اهتماماً متزايداً من العملاء، والمستثمرين، والبنوك، بما يمكن أن يحسن من صورة وسمعة الشركة، وتحقيقها لميزة تنافسية. وقد يؤدى إلقاء الضوء على أهمية الإفصاح عن مجالات الاستدامة إلى اهتمام الشركات بأداء مجالات الاستدامة بها والإفصاح عنها.

#### ٥- حدود البحث

تقتصر الدراسة على اختبار أحد المحددات "هيكل ملكية الشركات" التى تؤثر على جودة الإفصاح عن الاستدامة، ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة المحددات الأخرى مثل الأداء المالى للشركة. كما تقتصر عينة الدراسة على الشركات المدرجة فى السوق المالية السعودية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧. وقد اختار الباحثان هذه الفترة لأنها بعد انتهاء فترة الأمانة المالية العالمية، وبداية استعادة الشركات لقوتها الاقتصادية، والتى اتجهت فيها الشركات على مستوى العالم بصفة عامة على التأكيد على دورها الإيجابي فى المجتمع من خلال التقرير عن مساهمتها فى مجالات الاستدامة، وهذا مع استبعاد المؤسسات المالية حيث لها طبيعة خاصة، قد تؤثر على موضوعية نتائج البحث. وأخيراً، فإن إمكانية تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

#### ٦- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه وفى ضوء حدوده سيتم استكمالها على النحو التالي:

١/٦ مفهوم وطبيعة الاستدامة من منظور محاسبى.

٢/٦ النظريات التى تفسر تبنى الشركات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة.

- ٣/٦ أهمية الإفصاح عن الاستدامة من منظور محاسبي.
- ٤/٦ موقف الإفصاح عن الاستدامة في الشركات السعودية.
- ٥/٦ دراسة وتحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية ومساهمة الشركات في مجالات الاستدامة والتقرير عنها، واشتقاق فروض البحث.
- ٦/٦ مؤشر مقترح للإفصاح عن الاستدامة ملائم لبيئة الأعمال والممارسة المحاسبية في المملكة العربية السعودية.
- ٧/٦ منهجية البحث.
- ٨/٦ نتائج اختبار فروض البحث.
- ٩/٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.
- ١ / ٦ مفهوم وطبيعة الاستدامة من منظور محاسبي:

اهتمت الدراسات المحاسبية بتعريف مفهوم الاستدامة وأبعاده وعملياته وعلاقاته كاستراتيجية هامة للشركة ولأصحاب المصالح بها. وبصفة عامة، قد بدأ وضع مفهوم الاستدامة في وقت مبكر من عام ١٩٣٠، وأن الجدل الحقيقي بدأ في عام ١٩٦٢ عندما ذكر Friedman أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات هي خلق قيمة للمساهمين، كلما أمكن ذلك. وعلى النقيض من ذلك حاول (Car-roll, 1979) وضع مفهوم أشمل للاستدامة محددًا فيه أبعاده بشكل موسع مخالف لرأى Friedman، حيث أوضح أن مسؤولية الشركات تجاه المجتمع ينبغي أن تتضمن أربعة أبعاد رئيسية من المسؤولية، وهي المسؤولية الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والاختيارية للشركات، ثم توالت الدراسات في عرض العديد من تعريفات الاستدامة. فقامت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ (World Commission on Environment and Development WCED, 1987) وتقرير برنتلاند (Brundtland, 1987) بتعريف الاستدامة بأنها "التنمية التي تقابل احتياجات الحاضر بدون فقدان الأجيال المستقبلية على مقابلة احتياجاتها"، ويأخذ هذا التعريف في الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية والقيود التكنولوجية والاجتماعية وقدرة البيئة

على مقابلة احتياجات الحاضر والمستقبل.

كما أضافت دراسة (Lafferty & Langhelle,1999) لتعريف الاستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات البشرية والحفاظ على النظم البيئية بصورة مستدامة، بما يتطلب التوازن بين الاحتياجات البشرية وتنمية وتطوير البيئة معاً"

وفي هذا السياق، أوضحت دراسة (Lo, 2010) أن الاستدامة هي أعمال اختيارية وتعتبر تطور للمسئولية الاجتماعية للشركات وتشمل قدرة الشركة على الاستمرار في الأجل الطويل بما يتضمن الابعاد الاقتصادية (المالية) والاجتماعية (البشرية) والبيئية، مع ضمان التوازن بين تلك الابعاد حيث أن زيادة التركيز على بعدي التنمية الاجتماعية والبيئية قد يؤثر على التنمية الاقتصادية مع زيادة تكلفة تحقيق هذين البعدين"

كما أضافت الدراسات المحاسبية مثل (Hallsteadt et al.,2010; Stokes, 2016; Kaspereit & Lopatta, 2016) أهمية دور الاستدامة كاستراتيجية مضيئة للقيمة للمساهمين وأصحاب المصالح بالشركة اعتماداً على المزايا التنافسية، من خلال الربط بين استراتيجية أعمال الشركة واستراتيجية الاستدامة بالشركة، ووجود إفصاح أكثر تفصيلاً عن جهود الشركة في الاستدامة.

كما عرف (Formentini et al., 2016) الاستدامة بأنها "قدرة الشركة على أداء أعمالها مع الحفاظ على الأهداف طويلة الأجل المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الأخذ في الاعتبار إدارة تدفقات المواد والأموال الخاصة بعمليات الشركة (سلاسل التوريد والإنتاج والبيع) لمقابلة احتياجات أصحاب المصالح وتحسين الربحية والتنافسية واستمرار الشركات خلال الفترة قصيرة وطويلة الأجل"

وأضافت دراسة (Pater & Cristea, 2016) تعريف الاستدامة من خلال مدخل النظم باعتبارها قدرة النظام ومكوناته وحدوده وهيكله وديناميكية عملياته على الاستمرار في المستقبل من خلال وجود نظام بيئي وبشري بالشركة مرغوب به.

وفيما يتعلق بأبعاد الاستدامة، أوضح استقراء الدراسات السابقة (Steu-

rer et al , 2005; Gray, 2006; Gallo and Christensen,2011; Azcarate, et al.,2011; Lozano et al. 2014) في مجال التقرير عن الاستدامة، أن هناك اتفاقاً بين هذه الدراسات على ثلاثة أبعاد رئيسية لها وهي؛

• **البعد الاقتصادي:** ويهتم بجوانب خلق القيمة على مستوى الإنتاج والعمليات والجوانب الخاصة بجودة المنتجات والخدمات للعملاء والالتزامات مع الموردين، ويراد منه تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية. ويتطلب ذلك استخدام الموارد الطبيعية بأفضل طريقة ممكنة بحيث يتم تحقيق أفضل عائد ممكن بأقل تكاليف ممكنة، ويتحقق هذا البعد من خلال تحقيق تدفقات نقدية كافية وعائد مستمر لحملة الأسهم، المحافظة على القدرة التنافسية وتحسينها في المستقبل وكذلك، تحسين أداء الشركة.

• **البعد البيئي:** ويتضمن كافة جوانب الموارد البيئية وكفاءة وفعالية استخدام تلك الموارد وتخفيض التدهور البيئي، ويركز على حماية وسلامة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخلل في مكونات البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتقدمها، وتحول دون استنزافها أو تلوثها. ومعنى ذلك أن هذا البعد لا يهدف فقط إلى توفير الموارد الطبيعية ولكن يهدف الى الاعتدال في استخدامها حتى يتم المحافظة عليها، ويتضمن هذا البعد مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى المحافظة على سلامة البيئة المحيطة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ومن هذه الأنشطة الامتثال للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الماء والهواء والتربة والضوضاء، وضع الشركات برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، مساهمة الشركة في المحافظة على المصادر النادرة للطاقة والمواد الخام، وتجنب الانبعاثات الناتجة عن نشاط الشركة، تجنب تدمير البيئة بمختلف أشكالها .

• **البعد الاجتماعي والمؤسسي:** ويتضمن ممارسات الأعمال والعلاقات مع المجتمع والجوانب الأخلاقية بالشركة، ويشمل العلاقات الفردية والجماعية

والمؤسسية وما تسهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويتطلب ذلك ضرورة توفير هيكل معرفي جيد يوضح الحقوق والواجبات، وتنمية العلاقات، ويمكن أن يتم تحقيق ذلك من خلال، تحسين الظروف الاجتماعية داخل الشركة (على سبيل المثال فيما يتعلق بالعاملين)، تحسين الظروف الاجتماعية خارج الشركة (على سبيل المثال فيما يتعلق بالأطراف المحيطة بالشركة).

ولقد أضاف Lozano et al. (٢٠١٥) بعدين آخرين لأبعاد الاستدامة بهدف صياغة مدخل شامل له وهما:

- البعد التكاملي بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- البعد الزمني للأجيال المختلفة المستفيدة من الاستدامة.

وبناء على الدراسات السابقة، يمكن صياغة التعريف الشامل التالي للاستدامة، حيث يمكن تعريف الاستدامة بأنها:

"التوازن والربط بين نظم الشركة وعملياتها وأبعاد استراتيجياتها (الاقتصادية والتنافسية والاجتماعية والبيئية والتكاملية والزمنية) لمقابلة احتياجات أصحاب المصالح المختلفة، وذلك بهدف خلق قيمة للشركة في الأجل القصير والطويل بدون التضحية بالموارد البيئية بالمجتمع في الأجل الطويل، مع وجود إفصاحات أكثر تفصيلاً ومستمرة عن جهود الشركة في تحقيق الاستدامة".

## ٦ / ٢ النظريات التي تفسر تبني الشركات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة :

استندت الدراسات المحاسبية (Branco & Rodrigues, 2008; Fauzi & Idris, 2009; Jianu et al. 2016; Faisal et al., 2012; Lahouel et al., 2014; Sarian-nidis et al., 2015) للعديد من النظريات التي تدعم وجود الاستدامة والتقرير عنها، وذلك من خلال دمجها في التقارير المالية للشركات أو من خلال تقارير خاصة بالاستدامة. ويمكن عرض تلك النظريات كما يلي :

### - نظرية الشرعية Legitimacy Theory :

تفترض هذه النظرية، أن شرعية الشركة واستمرارها في المجتمع تعتمد على عقد اجتماعي ضمني بين الشركة والمجتمع، بما يؤدي لتبني الشركة استراتيجيات إفصاح تتفق مع توقعات وقيم ومعتقدات المجتمع. ويعرض عدم التوافق مع المجتمع وتوقعاته شرعية الشركة واستمرارها للخطر. وتفترض هذه النظرية أيضاً قدرة الصناعة (التي تنتمي لها الشركة) على التأثير في الرأي العام بهدف تخفيض الضغوط أو الانتقادات الموجهة من جانب المجتمع لهذه الصناعة. وتعتبر الصناعات الأكثر مخاطرة أو حساسية (الأكثر حجماً، أو تنافسية، أو تأثيراً على البيئة أو تعرض لمخاطر سياسية) الأكثر تعرضاً لمخاطر الانتقاد من جانب المجتمع بالنسبة لأدائها المستدام (Deegan, 2002; Branco & Rodrigues, 2008; Konteos & Sarian, 2015). وتقوم الشركة بالإفصاح عن الاستدامة لإضفاء الشرعية على أدائها المالي وتوضيح مساهماتها الإيجابية في تطوير المجتمع، وأن تحقيقها للأرباح لم يكن على حساب الأداء الاجتماعي والبيئي (مندور، ٢٠١٦).

ويري الباحثان اتساقاً مع الدراسات السابقة أن هذه النظرية تهدف لتفسير الأداء المستدام بصفة عامة، مع اعتبار المتغير الأساسي في تفسير محتوى ومدى الإفصاح عن الاستدامة.

### - نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory :

تعتمد نظرية أصحاب المصالح - الأشخاص أو المنظمات أو الجهات التي تربطها بالشركة مصلحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - على أن جميع أصحاب المصالح لهم الحق في معاملة متماثلة من جانب المنشأة، وذلك بتوفير معلومات تمكنهم من تقييم أداء إدارة الشركة المالي والاجتماعي والبيئي. وتفترض هذه النظرية أن استمرار الشركة ونجاحها يعتمد على إدارة العلاقات مع أصحاب المصالح المختلفة بالشركة، وخلق ثروة لهم (Lahouel et al., 2014).

وتقوم الشركات بتقديم تقارير الاستدامة بصورة اختيارية موسعة بالمقارنة بالتقارير المالية التقليدية (التي تعتبر معلوماتها غير كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة). وتساهم تقارير الاستدامة في التوسع في مجال شفافية الشركة

بالنسبة لأصحاب المصالح المختلفة وعرض أداء الشركة المستدام بصورة متكاملة. كما تعتبر مشاركة أصحاب المصالح عنصر هام وجوهري في تطوير تقارير الاستدامة، وإعلام المشاركين بالمحتويات الهامة والموضوعات، وتوقعات أو آمال أصحاب المصالح (Kaur & Lodhia, 2014).

وتعتبر هذه النظرية افضل نظرية لتفسير دور العملاء (أو المستهلكين Con-sumer) وأهميتهم في تطوير الشركة، كما انها تمتاز بتخصصها بالنسبة لأصحاب المصالح بالمقارنة بنظرية الشرعية الأكثر عمومية. ومن أهم الانتقادات لهذه النظرية هي التركيز بصفة أساسية على أصحاب المصالح الخارجية بدرجة أكبر من أصحاب المصالح الداخلية بالشركة، وعدم الأخذ في الاعتبار عمليات المنشأة الداخلية وإمكانياتها وعملية صنع القرار داخل المنشأة. (Jianu et al., 2016).

#### - نظرية الموارد الفائضة Slack resources Theory :

تستند هذه النظرية على أن أداء الشركة لأنشطتها يتوقف على الموارد التي تمتلكها، والتي تمكنها من التكيف الناجح مع الضغوط الداخلية والخارجية. وتستخدم الشركة هذه الموارد لتحقيق أهدافها، وبالتالي عندما يتحسن أداء الشركة المالي ستوجد موارد فائضة تمكن الشركة من القيام بدورها الاجتماعي والبيئي. وبالتالي، يوجد أثر إيجابي للأداء المالي على الإفصاح عن الاستدامة (Fauzi & Idris, 2009).

ورغم أهمية تلك النظرية في تفسير دور إمكانيات الشركة الداخلية في قيام الشركة بالإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي، إلا أنها لم تفسر الضغوط التي تواجهها الشركات، والتي تحفزها للقيام بالإفصاح عن أداء مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

#### - النظرية المؤسسية Institutional Theory :

وتركز هذه النظرية على الشركات أو المنظمات كنظم اجتماعية متطورة تعمل على التوافق مع معايير البيئة التي تعمل بها. وتفترض هذه النظرية أن سلوك الشركات أو المنظمات (طريقة التقرير عن أنشطة الاستدامة) يتأثر من خلال

النظم الاجتماعية الأخرى، وذلك من خلال التشابه Isomorphism بين سلوك هذه النظم. وتفترض هذه النظرية وجود ضغوط من الجهات الحكومية أو الرأي العام - بهدف زيادة الوعي باستهلاك الموارد والطاقة وتخفيض الانبعاثات- بما يؤثر على تقرير الشركة عن أنشطة الاستدامة لها. (Kiyanga et al., 2014) ويتم التقرير عن أنشطة الاستدامة وفقاً لهذه النظرية للتوافق مع المؤسسات الأخرى وليس بهدف الرشد الاقتصادي economic rationale أو لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح الخارجية (Hahn and Kuhnen, 2013)

وتفيد هذه النظرية في تحليل سلوك المنظمات (الهادفة أو غير الهادفة للربح) في طريقة التقرير عن أنشطة الاستدامة خاصة الإفصاح الإلزامي من جانب الشركات المسجلة في بعض البورصات عن أداء مسؤوليتها الاجتماعية، إلا أنها لم تقدم تفسير أو تنبؤ بتقارير الاستدامة بصورة مباشرة.

#### -نظرية الإشارات Signaling Theory:

بصفة عامة، تفترض هذه النظرية وجود عدم تماثل في المعلومات بين مقدم التقرير، ومستخدم أو مستقبل هذا التقرير، وذلك مع محاولة مقدم التقرير توصيل معلومات ذات مصداقية. وفيما يتعلق بالاستدامة، فإن من أهم عناصر عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية هو أداء الاستدامة، والتي يصعب على الأطراف الخارجية الحصول على معلومات ذات مصداقية خاصة بهذا المجال، وترغب إدارة الشركة في تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال التقرير عن أنشطة الاستدامة لديها بهدف دعم شرعيتها. وتؤدي تقارير الاستدامة للشركة إلى زيادة تأثير الشركة وزيادة التغطية الإعلامية وتتبع المحللين الماليين لها، وذلك من خلال إشارة signaling الشركة لجهودها في مجال الاستدامة من خلال التقارير الملائمة (Hahn & Kuhnen, 2013).

وتتفق هذه النظرية مع نظرية الوكالة في استخدام تقارير الاستدامة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة (الوكيل) و الأصيل (ملاك الشركة) وتخفيض مخاطر المستثمرين وترشيد قرارات الاستثمار بالشركة (Singh and Aggarawal, 2013).



ورغم أهمية هذه النظرية في توضيح دور تقارير الاستدامة في تخفيض عدم تماثل المعلومات الخاص بأداء الاستدامة للشركة، ووجود أثر إيجابي للشركة في تبني تقارير الاستدامة وجودتها، إلا أنه لا يمكن استخدامها بصورة منفردة لتفسير أو التنبؤ بالإفصاح عن الاستدامة، نتيجة لعدم قيامها بتحليل حوافز الإدارة للتقرير عن أنشطة الاستدامة.

#### - نظرية أو فرض الانتهازية الإدارية Managerial opportunism theory:

تفترض هذه النظرية أنه عندما يكون الأداء المالي جيداً يخفض المديرون الماليون الإنفاق على الأداء الاجتماعي لزيادة الربحية في الأجل القصير، وبالتالي زيادة حوافز المديرين الشخصية الخاصة بالأرباح قصيرة الأجل (حصتهم في المكافآت). وعلى عكس ذلك عندما يكون الأداء المالي ضعيفاً فإنه يحاول المديرون زيادة الإنفاق الاجتماعي والتقرير عنه لتحويل الانتباه عن ضعف الأداء المالي، وبالتالي وفقاً لهذه النظرية، توجد علاقة عكسية بين الأداء المالي والإفصاح عن الاستدامة (Anderson, 2011).

وتفيد هذه النظرية في تفسير الإفصاح عن الاستدامة، بالربط مع سلوك الإدارة الانتهازية لإدارة الأرباح، إلا أنها تغفل الضغوط الخارجية من جانب الحكومة وأصحاب المصالح المختلفة بالشركة.

#### - نظرية العرض والطلب Supply and Demand Theory:

تبين هذه النظرية عدم وجود علاقة بين الأداء المالي للشركة والإفصاح عن الاستدامة، وتفترض قيام الشركات بالإنتاج بهدف تعظيم الأرباح. ووفقاً لهذه النظرية، تقوم الشركات بعرض الأداء الاجتماعي والبيئي لها بناء على الطلب على الأداء الاجتماعي وفقاً لخبرة الشركة. ويختلف الأداء الاجتماعي للشركة من فترة لأخرى مع ثبات هدف تعظيم الأرباح بناء على عوامل يصعب حصرها أو تحديدها خاصة بالشركة والصناعة (Lech, 2013).

رغم أهمية هذه النظرية في تفسير أسباب الإفصاح عن الاستدامة من خلال عوامل بخلاف الأداء المالي للشركة، إلا أنها تغفل قدرة الشركة في التأثير على

أصحاب المصالح من خلال استغلال مواردها الفائضة بالتقرير عن الاستدامة بما يضمن شرعيتها واستمرارها في السوق.

وبصفة عامة ومن خلال استعراض وتحليل بعضاً من النظريات المفسرة لتبنى الشركات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، يمكن القول بأنه هذه النظريات تساعد في تفسير انتشار تقارير الاستدامة، في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تكامل هذه النظريات نتيجة تنوع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية للشركات، وأهمية أثر كل من حجم الشركة والانتماء لقطاع صناعي معين في توضيح الأداء المستدام للشركات وضمن شرعيتها واستمراريتها في المجتمع.

### ٣/٦ أهمية الإفصاح عن الاستدامة من منظور محاسبي:

تبدو بعض النظريات المفسرة لتقرير الشركة عن نتيجة عملياتها، مثل نظرية المساهمين، من الوهلة الأولى، أن العمليات التي تقوم بها المنشأة ينبغي أن تصب فقط في صالح المساهمين، ومن ثم البعد كلية عن أداء أنشطة بيئية أو اجتماعية، باعتبارها أنشطة تضيف للتكلفة دون أية منافع مباشرة منها. إلا أن معظم الدراسات المحاسبية ذات الصلة بمجال الاستدامة، أشارت للدور الإيجابي لأداء الاستدامة على مصلحة المساهمين بصفة خاصة، وأصحاب المصلحة الآخرين بصفة عامة، على النحو التالي:

أ- يساهم التقرير عن الاستدامة على زيادة الأداء المالي للشركة، فلقد أشار (Nuryaman, 2013) إلى أن الإفصاح عن الاستدامة له تأثير إيجابي معنوي على ربحية الشركات. كما وجدت دراسة ( Qiu et al., 2014) ارتباط إيجابي معنوي بين الإفصاح الاجتماعي والقيمة السوقية للشركة، كما اشارت دراسة (Cordeiro& Tewari, 2015) إلى أن المستثمرين يمنحون علاوة لأسهم الشركات التي تتفوق في أداء مجالات الاستدامة.

ب- يساهم أداء والتقرير عن الاستدامة في تحسين الجوانب الأخلاقية للشركات، ومن ثم انخفاض التلاعب المحاسبي بالتقارير المالية للشركات، وزيادة المحتوى الإعلامي لتلك التقارير (Gao & Zhang, 2015).

ج- يساهم التقرير عن الاستدامة على تحسين الميزة التنافسية للشركة، وسمعة الشركة، وزيادة مستوى رضا العملاء، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على صورة الشركة أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض، بما يؤدي إلى تخفيض تلك المؤسسات لشروط الدين، وزيادة قدرة الشركات على الحصول على تمويل لمشروعاتها بتكلفة دين أقل (Cheng, 2014).

د- يساهم التقرير عن الاستدامة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح، ودرجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار، بما يؤثر إيجاباً على تكلفة رأس المال، والقيمة السوقية الشركة.

يخلص الباحثان من العرض السابق، أن التقرير عن الاستدامة يحسن من سمعة الشركة، وصورتها أمام المجتمع بصفة عامة. كما يؤدي التقرير عن الاستدامة إلى زيادة مستوى رضا وولاء العاملين، مما يساهم في رفع إنتاجية الشركة وأداءها المالي، وبالتالي زيادة قيمتها السوقية.

#### ٤ / ٦ - موقف الإفصاح عن الاستدامة في الشركات السعودية :

يعتبر أداء الشركات لمجالات الاستدامة حافزاً لزيادة قدرتها التنافسية، ويتم الإفصاح عن الاستدامة، إما بالتزام قانوني أو وفقاً لاختيار الشركات التي تجد فيه مصلحة لبقائها. وقد أعلنت الهيئة العامة للاستثمار السعودية عن مبادرة على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المملكة باسم "مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية"، وذلك لتشجيع الشركات على اتباع أفضل الممارسات التي تزيد من مساهمتها الاجتماعية، وزيادة القدرة التنافسية للمملكة من خلال إثراء مجال القدرة التنافسية (الهيئة العامة للاستثمار السعودية، ٢٠٠٨).

ونتيجة لهذه الجهود ظهرت العديد من مبادرات وبرامج الاستدامة في الشركات السعودية مثل: شركة الاتصالات السعودية، حيث أطلقت هذه الشركة مجموعة من المبادرات تحت اسم برامج "الوفاء" والتي تتنوع بين البرامج الدينية والصحية والاجتماعية والتعليمية والرياضية، والتي تصب في خدمة المجتمع.

أما شركة صافولا ، فقط ظهرت ممارساتها في مجال الاستدامة من خلال برنامج "جسور" والذي تلتزم من خلاله الشركة بتحقيق الاستدامة من خلال مجموعة من البرامج طويلة الأجل التي تشمل المجالات التعليمية والاجتماعية والتدريبية.

كما التزم مصرف الراجحي بممارسته للعديد من البرامج الاجتماعية في قطاعات مختلفة منها التعليم والصحة ، بالإضافة إلى كونه ملتزم بقواعد الشريعة الإسلامية في نشاطاته وخدماته المصرفية ، مما جعله نموذجا يحتذى به في هذا الجانب.

وتؤكد هذه الأمثلة على وجود ممارسات حقيقية للاستدامة في المملكة العربية السعودية ، ولا شك أن انتشار مثل هذه الممارسات واضح في الفترات الأخيرة ، وبالرغم من ذلك فإن القطاع الخاص ما زال مطلوب منه الكثير في هذا المجال . حيث سيكون التحدي المستقبلي هو عدم حصر نطاق ممارسات الاستدامة في الشركات الكبرى إنما انتشارها لتشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم في المملكة ، ويتضمن ذلك تحقيق نقلة نوعية في هذه الشركات لنقلها من مجرد مشاركتها بالأعمال الخيرية والتطوعية إلى دمج برامج الاستدامة في عملياتها الإدارية وخططها الاستراتيجية . ويحتاج هذا للكثير من العمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص ( الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية<sup>(١)</sup> ، الحارثي ، ٢٠٠٩ )

وقد اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بتحليل مدى قيام الشركات بالإفصاح عن الاستدامة في المملكة العربية السعودية . فأشارت دراسة ( محمد ، ٢٠٠٩ ) إلى قيام الشركات بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بصورة اختيارية حيث لم تتضمن مبادئ حوكمة الشركات في السعودية ما يلزم الشركات بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية . وأوصت هذه الدراسة أن تتضمن لائحة الحوكمة أن يكون التقرير عن المسئولية الاجتماعية والبيئية إلزامياً على الشركات السعودية .

وأوضحت دراسة ( عسيري ، ٢٠١١ ) ضرورة إصدار معيار محاسبي من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية على غرار

---

(1) <http://www.csr.sa.net>

العرض والإفصاح العام. وقد أوضحت الدراسة أهمية أن يتضمن المعيار تحديد الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكيفية عرضها وقياسها والإفصاح عنها في التقرير المالي للشركة، وإضافتها ضمن لائحة حوكمة الشركات.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة (سعيد وجمعة، ٢٠١٦) لوضع إطار مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركات السعودية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية غير كافية، مع عدم الاتفاق على طريقة الإفصاح بين الشركات السعودية. وبينت هذه الدراسة وجود معوقات لتوحيد طريقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهي: عدم وجود معيار محاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والتمسك بالطرق التقليدية للإفصاح مع عدم وجود اتفاق على إطار وطرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضعف التأهيل العلمي للمحاسبين، وعدم وجود إلزام مهني وضعف الثقافة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات، وضعف التشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية مع كثرة بنود المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وأوصت هذه الدراسة بإلزام الشركات السعودية بنموذج موحد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ووضع معيار محاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوفير البيانات التحليلية والتفصيلية التي يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي لتلك الشركات.

كما أشارت دراسة (سعيد وأبوريه، ٢٠١٧) من خلال تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية، وذلك بالاعتماد على منهج تحليل المحتوى لـ ٤٤ شركة موزعة على جميع القطاعات في سوق الأوراق المالية السعودية لمعرفة مدى ومستوى الإفصاح عن بنود وعناصر المسؤولية الاجتماعية في هذه الشركات، إلى أن الشركات السعودية لم تفصح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة كافية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات الأكثر إفصاحاً عن المسؤولية الاجتماعية هي شركات البتروكيماويات والطاقة والصناعات الزراعية، ثم شركات السياحة والمصارف والخدمات المالية، والأقل إفصاحاً هي قطاع الاتصالات

والأسمت والتأمين وشركات الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بالإفصاح الكافي عن المسؤولية الاجتماعية حتى يمكن تقييم الأداء الاجتماعي للشركات مع ضرورة توحيد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وهدفت دراسة (بركات، ٢٠١٨) إلى تقديم دليل تجريبي من بيئة الاعمال السعودية لتوصيف العلاقة بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية للشركة وأدائها المالي. واعتمد الباحث على وجهة نظر الاقتصاد النيو كلاسيكي (التي تهتم بتأثير الأداء الاجتماعي على كل من الربحية في الأجل القصير والأداء السوقي لأسهم الشركات في الأجل الطويل)، ونظرية الموارد الفائضة (التي تهتم بأثر توافر الموارد الفائضة في الشركات على قيامها بالأداء الاجتماعي والبيئي)، ونظرية أصحاب المصالح المختلفة (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة بما يتوافق مع اهتمامات أصحاب المصالح المختلفة بها).

### وركزت الدراسة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية التالية :

١. بعد العاملين: ويتضمن برامج تدريب وتطوير العاملين وحوافز العاملين وبرامج المشاركة مع العاملين)
  ٢. بعد العميل أو جودة المنتج: ويتضمن المعلومات عن جودة المنتج والاعلان عنه، وتوافر نظم خدمة العملاء وقياس درجة رضاهم، وتمويل أبحاث تطوير المنتج.
  ٣. بعد المجتمع المحيط بالشركة: ويشمل المساهمات في تدريب الخريجين لسوق العمل ودعم ورعاية الأنشطة الرياضية والاجتماعية، والتبرعات والمساهمات الخيرية وبرامج التوعية المختلفة، وبرامج تقليل البطالة.
  ٤. بعد البيئة: ويتضمن برامج مكافحة التلوث وخفض الانبعاثات والعدم والنفايات، وإنتاج منتجات صديقة للبيئة وحسن استغلال الموارد، وبرامج تحسين البيئة وإنتاج الطاقة المتجددة.
- وقام الباحث باختبار أثر الأبعاد الأربعة السابقة، وعلاقتها بربحية الشركة قصيرة الأجل، والأداء المالي السوقي لأسهم الشركة. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

• وجود تأثير إيجابي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالعملاء والمجتمع والبيئة على الأداء المالي للشركات ( الربحية قصيرة الأجل والأداء المالي السوقي للشركة )، ووجود تأثير إيجابي غير مباشر لبعد العاملين على ربحية الشركة في الأجل القصير والأداء المالي السوقي نتيجة تفاعله مع الأبعاد الأخرى.

• تعتبر أبعاد المسؤولية الاجتماعية ذات أهمية متساوية عند رسم سياسات ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في الشركات السعودية.

• اتضح زيادة اقبال الشركات السعودية على ممارسة الأنشطة الاجتماعية خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ بنسبة ٥٦٪ بما يعتبر تطور بالنسبة للاقتصاد السعودي باعتباره أحد الاقتصاديات الناشئة.

ويلاحظ اختلاف نسب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين الشركات بمستوى متوسط، خاصة أنها تعتمد على المبادرات الاختيارية للشركات وتتأثر بنوع القطاع الصناعي (قطاع الكيماويات)، ولا يوجد إفصاح ملزم لها ضمن لائحة حوكمة الشركات في السعودية.

كما هدفت دراسة آخري لـ (بركات، ٢٠١٨) إلى استكشاف العلاقة بين وفاء الشركات السعودية بمسئوليتها الاجتماعية، وإدارة الأرباح في تلك الشركات. وركزت الدراسة على بدلين لقياس درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية من خلال الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وهما مستوى الإفصاح المحاسبي المقاس بنسبة بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المفصوح عنها إلى الحد الأقصى لبند المسؤولية الاجتماعية التي يمكن لشركات العينة أن تفصح عنها، وكل من نمط الإفصاح من خلال قياس نوع الإفصاح وصفي أو كمي أو نقدي)، ودرجة شمول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تغطية الإفصاح لأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية أو لكافة أبعادها الأربعة.

واستخدمت الدراسة كل من نظرية الإشارة والتي تفترض وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية (بما يعبر عنها بمستوى الإفصاح الاجتماعي)، ونظرية الانتهازية الإدارية (ويعبر عنها بوجود علاقة إيجابية بين وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية (نمط الإفصاح وشموليته) و القيام بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية)، حيث يحجب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قيام إدارة الشركة بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار بين ابعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (مستوى الإفصاح ونمطه وشموليته) من جانب، وعمليات إدارة الأرباح، وذلك مع استخدام تحليل المحتوى للقوائم المالية للشركات السعودية من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦.

وأوضحت نتائج الدراسة ان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بلغ في المتوسط ٥٧%، وأن إفصاح الشركات يقع بين نمطي الإفصاح الوصفي والكمي وبدرجة اقل للإفصاح النقدي، وتغطية الإفصاح من ثلاثة إلى أربعة أبعاد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات. واتضح وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعمليات إدارة الأرباح بما يتوافق مع انخفاض عمليات إدارة الأرباح وفق نظرية الإشارة وتوافر الحافز الأخلاقي للشركة للقيام بمسئوليتها الاجتماعية. كما اتضح وجود علاقة طردية بين نمط وشمول الإفصاح، وعمليات إدارة الأرباح بما يتفق مع نظرية السلوك الانتهازي للإدارة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لحجب عمليات إدارة الأرباح.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية عدم الاعتماد على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الحكم على وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، وضرورة الأخذ في الاعتبار جوانب الإفصاح الأخرى عن المسؤولية الاجتماعية مثل نمط الإفصاح ودرجة شموليته.

وبناء على ما سبق، يتضح أن مستوى الإفصاح عن الاستدامة للشركات السعودية مستوي متوسط، وإن ارتفع بصورة نسبية في شركات البتروكيمياويات والطاقة والصناعات الزراعية بما قد يرجع لزيادة مستوى الأداء المالي والسوقي



لتلك الشركات، بينما انخفض مستوى الإفصاح عن الاستدامة في شركات الاسمنت والتأمين وشركات الاستثمار بما قد يرجع لانخفاض في الأداء المالي أو السوقي لبعض الشركات التي تنتمي لتلك القطاعات. كما اتضح بناء على الدراسات السابقة أهمية وجود معيار محاسبي سعودي للإفصاح عن الاستدامة وربطه بلائحة حوكمة الشركات. على أن يوفر ذلك المعيار إطار نظري للإفصاح عن الاستدامة، ويوسع من مستوى ممارسات الإفصاح لأداء الشركات السعودية للاستدامة، بما يشمل مؤشر متكامل للإفصاح عن الاستدامة للشركات السعودية يتضمن بنود إلزامية وتحديد لأنماط وابعاد الإفصاح عنها.

## ٥ / ٦ دراسة وتحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية ومساهمة الشركات في مجالات

الاستدامة والتقرير عنها، واشتقاق فروض البحث:

### ١ / ٥ / ٦ الدراسات التي تناولت أثر تشتت / تركيز الملكية على الإفصاح عن مساهمات الشركة في مجالات الاستدامة:

في سياق أثر الملكية المركزة على الإفصاح عن مساهمات الشركة في مجالات الاستدامة، اتفق (Dincer,2011; Cheng, 2013) على وجود علاقة ايجابية بين الملكية المركزة والإفصاح البيئي والاجتماعي، حيث اختبر (Dincer,2011) تأثير هيكل الملكية على ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة اسطنبول. وجدت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين الملكية المركزة والإفصاح عن مساهمات الشركة البيئية والاجتماعية.

وعن طريق صياغة دراسة (Cheng, 2013) لمؤشر كمي لمستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية لـ ٢٥ شركة تعمل في الصناعات الكهربائية، مدرجة في بورصة شانغهاي لاختبار علاقته بهيكل الملكية خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١، وجدت الدراسة تأثير إيجابي لتركيز الملكية على مؤشر مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية، وزاد هذا التأثير الإيجابي للشركات ذات الرفع المالي المرتفع. وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة، من جانب، أن الإفصاح البيئي المرتفع يساعد المقرضين على تخفيض

المخاطر البيئية والمالية، ولأن المقرضين في الشركات ذات الرفع المالي المرتفع يعدو أحد أصحاب المصالح المهيمنين على قرارات الشركة، لذلك يوجهون قراراتها نحو تعظيم منفعتهم، من خلال زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية، ومن جانب آخر، تسعى إدارة الشركات ذات الديون طويلة الأجل إلى زيادة ذلك الإفصاح عن المعلومات البيئية للحصول على علاقات جيدة مع المقرضين.

وبالتساق مع تلك النتيجة وتحليل (Das et al., 2015) لمحتوى التقارير المالية لعينة من ٢٠ بنك مسجلة في بورصة بنجلاديش عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، فأشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المركزة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك، فعند اختبار (Lin et al., 2014) لأثر هيكل الملكية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصينية وذلك بتحليل محتوى التقارير السنوية لعينة من ٥٢٢٤ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، وجد أن الشركات ذات الملكية المركزة أقل احتمالاً للإفصاح عن مساهماتها البيئية والاجتماعية.

بينما لم يصل (Ghazali, 2007; Qi et al.2012) إلى وجود أية علاقة بين هيكل الملكية المركزة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الماليزية (Ghazali, 2007)، وكذلك للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الصينية (Qi et al.2012).

وبالنسبة لأثر تشتت الملكية على إفصاح الشركات عن الاستدامة توصلت الدراسات إلى نتائج متضاربة، فمن خلال اختبار (Berthelot & Robert, 2011) لتأثير خصائص الشركة والتي من بينها هيكل الملكية المشتتة على الإفصاح عن تغيير المناخ في التقارير السنوية وذلك لـ ٦٤١ شركة من شركات النفط والغاز الكندية لعام ٢٠٠٧ وجد أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ أعلى في الشركات ذات هيكل الملكية المشتتة. كما توصلت دراسة (Lahouel et al., 2014) من خلال عينة مكونة من ١٢٩ شركة فرنسية لعامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، إلى وجود علاقة إيجابية جوهرية بين تشتت الملكية ومستوى الأداء الاجتماعي، خاصة إذا كانت نسبة الملكية

المؤسسية مرتفعة فيه. كما وجدت دراسة Kiliç (et al., 2015) (من خلال تحليل المحتوى للبنوك التركية خلال عينة مكونة من ٢٦ بنك للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢، تأثير إيجابي لتشتت الملكية، على مستوى الإفصاح عن الجوانب البيئية والاجتماعية لعينة الدراسة، وعلى النقيض من ذلك لم يجد (Prado- Brammer & Pavelin, 2008; Lorenzo et al., 2009) مثل هذه العلاقة، في الشركات البريطانية (Brammer & Pavelin, 2008) ، والإسبانية (Prado- Lorenzo et al., 2009) ، وعليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

**الفرض الأول:** تؤثر الملكية المشتتة (المركزة) سلباً (إيجاباً) على مستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة.

### ٢ / ٥ / ٦ - الدراسات التي تناولت أثر الملكية المؤسسية على الإفصاح عن مساهمات الشركة في مجالات الاستدامة :

أيدت العديد من الدراسات الدور الإيجابي للمستثمر المؤسسي على قرار إفصاح الشركات عن الاستدامة (Prado- Lorenzo et al., 2009; Lahouel et al., 2014)، حيث يملك المستثمر المؤسسي القدرة على الوصول والاستخدام الأفضل للمعلومات المحاسبية وتحليلها، بما يدعم من القدرة على الرقابة والتأثير على السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة، خاصة عندما يتم تمثيل المستثمر المؤسسي في مجلس الإدارة ولجانته الفرعية (يوسف، ٢٠١٣).

فمن خلال اختبار (Prado- Lorenzo et al., 2009) لأثر قوة أصحاب المصالح على قرار الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في بيئة الأعمال الإسبانية، حيث مستوى الإفصاح عن الأداء المستدام للشركة يعد دالة لثلاثة متغيرات رئيسية وهي؛ قوة أصحاب المصالح، الوضع الاستراتيجي للشركة، والأداء الاقتصادي، ومن خلال عينة مكونة من ٩٩ شركة من الشركات الإسبانية الكبرى المدرجة في بورصة مدريد. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين جودة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ووجود مستثمر مؤسسي، خاصة ما إذا كان هذا المستثمر مقرض للشركة وليس مالك فيها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه

دراسة (Lahouel et al., 2014) عند التحقق من مدى قوة مجموعات أصحاب المصالح الرئيسيين في الشركة (المساهمين، المقرضين، الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية) في تطوير مؤشر الاستدامة في الشركات في بيئة الأعمال الفرنسية. وقد أشارت نتائج الدراسة، أن الشركات التي يملك بها مستثمر مؤسسي نسبة أكبر يكون لها مؤشر استدامة أعلى.

وفى نفس السياق استهدفت دراسة (Nagata & Nguyen, 2017) فحص واختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح الاختياري لعينة من الشركات اليابانية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٥، وأشارت نتائج الدراسة، إلى زيادة جودة الإفصاح الاختياري مع زيادة نسبة ملكية المستثمر المؤسسي، فهو أكثر قدرة من أشكال الملكية الأخرى (مثل العائلية) على دعم ممارسات افصاح ذات جودة أعلى.

كما هدفت دراسة (Panicker, 2017) اختبار العلاقة بين أنواع مختلفة من الملكية المؤسسية (صناديق الاستثمار، البنوك وشركات التأمين، الملكية الأجنبية) والإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، وتم استخدام عينة من ١٧٢٢ شركة في الهند، خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه كلما زادت وجهة النظر طويلة الأجل للاستثمار كلما ازداد الاهتمام بالإنفاق على المسؤولية الاجتماعية واستثماراتها، بسبب ارتباطهم الاستراتيجي مع الشركات المستثمر فيها، واهتمامهم بصورتهم الاجتماعية التي تعكسها الشركة المستثمر فيها. فلقد وجدت الدراسة علاقة طردية بين الاستثمارات الخاصة بالبنوك وشركات التأمين والإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، بينما يوجد علاقة عكسية بين استثمارات صناديق الاستثمار والإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، لاهتمام صناديق الاستثمار بالأرباح قصيرة الأجل، فهي تستثمر بغرض المضاربة وتحقيق الربح في الأجل القصير.

وعلى العكس من الدراسات السابق عرضها، من خلال دراسة تحليلية لأثر هيكل الملكية على مبادرات الاستدامة بالشركة، وجدت دراسة (Sirsly & Sur, 2013) أنه كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية كلما زاد ميل الشركة إلى تأجيل تبني مبادرات الاستدامة لتخفيض المخاطر المالية. كما لم تجد دراسة (Dam & Schol- tens, 2012; Muttakin & Subramaniam, 2015) دليل معنوي على العلاقة

الإيجابية بين الملكية المؤسسية ومستوى الأداء الاجتماعي. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث كالتالي:

**الفرض الثاني:** تؤثر الملكية المؤسسية إيجاباً على مستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة.

### ٣/٥/٦- الدراسات التي تناولت أثر الملكية العائلية على الافصاح عن مساهمات الشركة في مجالات الاستدامة :

بشأن الملكية العائلية أشارت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٥) إلى أن هناك نوعين من التفسيرات المتعارضة المرتبطة بالعائلة باعتبارهم مساهماً مسيطراً: التفسير الأول: يقوم على وضع الملكية العائلية مصالح العائلة فوق مصالح أصحاب المصالح الآخرين في الشركة. ويظهر ذلك من خلال امتلاكها حقوق التصويت المرتفعة، التدخل المتكرر في الإدارة، تطبيق السياسات التي تعود بالفائدة على أفراد العائلة والتي قد تضر بأداء الشركة. التفسير الثاني: يقوم على أن أفراد العائلة لديهم الحافز لزيادة قيمة الشركة والرقابة الجيدة. حيث تعتمد ثروتهم على العوائد المالية وغير المالية واستمرارية الشركة. فلا يشجع العقد الضمني بين أفراد العائلة والمسئولية تجاه العائلة المديرين من أفراد العائلة على إساءة استخدام السلطة وتحويل أموال الشركة لأنفسهم. وعادة ما يكون اسم العائلة هو اسم الشركة مما يشير إلى الرابط الوثيق بين العائلة والشركة، وعادة ما يكون لدى أفراد العائلة معلومات أكبر عن الشركة نتيجة لعلاقة طويلة الأجل مع الإدارة العليا للشركة.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتركز ملكيتها في إحدى العائلات يكون أدائها أفضل. وذلك قد يرجع إلى انخفاض تكاليف الوكالة للشركات العائلية لاقتران الملكية بالإدارة، وبالتالي انخفاض الحاجة للرقابة لمعرفةهم الجيدة عن أنشطة الشركة، النظرة طويلة الأجل النابعة من القابلية لبقاء رأس المال والاستمرارية، والالتزام والدرجة العالية من الثقة بين أفراد العائلة التي تخلق الولاء والانتماء والحرص على أموال الشركة، إلا أن هذا الشكل من الملكية قد ينتج عنه طغيان علاقة القرابة والمجاملة في توزيع المناصب القيادية بدلا من الاعتماد على الكفاءة والخبرة،

وأيضاً تركز الملكية في أيدي إحدى العائلات قد يعطيها سيطرة كاملة على الشركة مما يجعلها تسعى إلى تحقيق منافع خاصة على حساب صغار المساهمين.

وفي نفس السياق، أشارت دراسة (يوسف، ٢٠١٧) إلى أنه يمكن تفسير الاختلافات في المحاسبة والمراجعة بين الشركات العائلية وغير العائلية، على تحليلات نظرية الوكالة، فوفقاً لنظرية الوكالة، نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المعاصرة، نشأ تعارض في المصالح بين الملاك والمديرين، الذي نتج عن عدم تماثل المعلومات، ورغبة الإدارة في تعظيم منافعها على حساب المستثمرين، وهو ما يعرف بمشكلة الوكالة من النوع الأول (Watts and Zimmerman and 1983). وعادة ما تظهر تلك المشكلة في الشركات ذات الملكية المشتتة، أما الشركات العائلية فلها وضع فريد من نوعه، حيث الملكية المسيطرة لعائلة واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى نوع آخر من مشاكل الوكالة، وهو تعارض المصالح بين الملاك المسيطرين، ومساهمي الأقلية، حيث الملاك المهيمنين على أسهم الشركة من ذات العائلة، ويهتمهم في المقام الأول بالمنافع الخاصة بالعائلة، مما قد يمثل الدافع لظهور سلوك انتهازي وفرصة أكبر لاستغلال ومصادرة ثروة الشركة على حساب الأقلية، وهو ما يعرف بمشكلة الوكالة من النوع الثاني. (Shleifer and Vishny, 1997)

وفيما يتعلق بمشاكل الوكالة من النوع الأول أو من النوع الثاني، نواجه بأحد احتمالين، الأول رغبة الشركات في تخفيض مشاكل الوكالة والاستفادة من مكاسب تحسين صورتها أمام أصحاب المصالح الخارجيين، وتخفيض تكلفة رأس المال، ومخاطر التقاضي، وفقدان السمعة، وفي هذه الحالة من المحتمل أن تلجأ الشركات إلى زيادة شفافية الإفصاح، ومن ثم زيادة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، أما الاحتمال الثاني، فهو تفضيل الشركات الاحتفاظ بعدم تماثل المعلومات، وغموض الأرباح، وحماية مصالح الأسرة على حساب مصالح الملاك الآخرين، ومن ثم اللجوء إلى انخفاض الإفصاح الاختياري البيئي أو الاجتماعي (Tyer & Lulseged, 2013). وفي هذا السياق، توصلت دراسة (Sirsly & Sur, 2013, and Panicker, 2017) إلى وجود علاقة إيجابية بين ملكية العائلة ومستوى أداء والتقرير عن الاستدامة، فقد

وجدت دراسة (Sirsly and Sur,2013) إلى أنه من المحتمل أن تدخل الملكية العائلية في مبادرات الاستدامة، كاستراتيجية لتخفيض المخاطر، وتوجيه إدارة الشركة إلى تبني تلك المبادرات، وذلك مقارنة بالشركات ذات الملكية المؤسسية والحكومية. كما وجدت دراسة (Panicker,2017) أن الشركات العائلية ترتبط طردياً بالإفصاح على المسؤولية الاجتماعية.

وعلى عكس النتائج التي توصلت لوجود علاقة إيجابية بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن الاستدامة، قامت دراسة (Aoi et al., 2015) باستكشاف أداء المسؤولية الاجتماعية لمجموعتين من الشركات العائلية وغير العائلية المدرجة في بورصة اليابان خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أداء الشركات غير العائلية للمسؤولية الاجتماعية أفضل مقارنة بأداء الشركات العائلية. وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة لرغبة الشركات العائلية في زيادة العوائد الاقتصادية على حساب الأداء الاجتماعي. كما لم تجد دراسة (Tyer & Lulseged, 2013) عند اختبار أثر نوع الملكية (عائلية/ غير عائلية)، على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وباستخدام عينة مكونة من ٣٢ شركة عائلية، ٧٩ شركة غير عائلية من أكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٠، اختلافات معنوية بين الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن الاستدامة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الخصائص التشغيلية للشركات، ومجال الصناعة التي تعمل فيها، والتنظيم القانوني في الدولة، هم المحرك الأساسي لمستوى الإفصاح عن الاستدامة، وليس نوع الشركة، حيث توصلت نتائج الدراسة، أن الشركات كبيرة الحجم، وذات الأداء المالي المرتفع، أكثر احتمالاً للإفصاح عن الاستدامة، وأن الشركات التي تعمل في مجال صناعة البترول والبتروكيماويات والصناعة لديها إفصاح اختياري أعلى من الشركات التي تعمل في المجالات الأخرى. كما وجدت الدراسة أنه كلما زادت قوة التنظيم القانوني ارتفع احتمال الإفصاح الاختياري بشكل تفصيلي عن الجوانب البيئية والاجتماعية، بهدف تخفيض التكاليف السياسية ومخاطر التقاضي. وأيضاً لم يتضح لدراسة (Lahouel et al., 2014) وجود أثر للملكية العائلية على مستوى أداء الاستدامة، والإفصاح عن الجوانب البيئية والاجتماعية وذلك بالمقارنة بالدور

الإيجابي للمستثمر المؤسسي على قرار الإفصاح عن الاستدامة. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث كما يلي:

**الفرض الثالث:** تؤثر الملكية العائلية إيجاباً على مستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة.

### ٤/٥/٦- الدراسات التي تناولت أثر الملكية الحكومية على الإفصاح عن مساهمات الشركة في مجالات الاستدامة :

وفيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية على إفصاح الشركات عن مساهماتها في مجالات الاستدامة، أشارت دراسة (Gazali, 2007) أن الشركات ذات الملكية الحكومية، أكثر حساسية للإفصاح عن الأبعاد الاجتماعية والبيئية، نتيجة لضغوط الحكومة لتنفيذ أنشطة اجتماعية وبيئية. كما وجدت دراسة (Cheng, 2013) تأثير إيجابي للملكية الحكومية على الإفصاح عن المعلومات البيئية، في بيئة الأعمال الصينية، وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة بأنه من عام ٢٠٠٨ تطلب التسجيل في بورصة شنغهاي الالتزام بـ ٢٣ قانون ولائحة للحماية البيئية، ومن ثم فإنه من المحتمل بدرجة أكبر التزام الشركات ذات نسبة الملكية الحكومية الأعلى بالقوانين واللوائح التي تفرضها الدولة عن الشركات غير المملوكة للدولة، الأمر التي ينبغي معه الاهتمام بمتطلبات الإشراف والرقابة على الشركات التي لا تمتلك فيها الحكومة/ أو تمتلك فيها نسبة منخفضة من الأسهم، مع طرح حوافز فعالة لتلك الشركات للالتزام بالمتطلبات التشريعية.

كما هدفت دراسة (Muttakin & Subramaniam, 2015) إلى فحص والتحقق من أثر نوع الملكية (الحكومية، الأجنبية)، بمستوى ونوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن خلال عينة مكونة من ١٠٠ شركة من الشركات المدرجة في بورصة بومباي في الهند، من ٢٠٠٧-٢٠١١، وجدت الدراسة أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، يرتبط طردياً مع ملكية الحكومة، وفيما يتعلق بنوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فإن الإفصاح الاجتماعي يزداد أكثر مقارنة بالإفصاح البيئي مع الملكية الحكومية.



وفى نفس السياق هدفت دراسة (Alotaibi & Hussainey, 2016) إلى فحص ممارسات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية فى المملكة العربية السعودية، ولقد طورت الدراسة مقياس للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات غير المالية السعودية من ٢٠١٣-٢٠١٤، وقد وجدت الدراسة أن الشركات السعودية تقدم مستويات مرتفعة من حيث كمية الإفصاح، وبالرغم من ذلك فإن نوعية هذا الإفصاح منخفضة، كما أن كمية الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية ترتبط طردياً بحجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وعكسياً مع نسبة الملكية الحكومية، وحجم مكافآت لجنة المراجعة. كما هدفت دراسة (Akim & Yilmaz, 2016) إلى اختبار أثر نوع الملكية (حكومية، أجنبية، مؤسسية)، لعينة من البنوك التركية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك العامة المملوكة للدولة أعلى في مستوى التقرير عن المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالبنوك الأجنبية.

على الجانب الأخر من الدراسات، لم تجد دراسة (Dam & Scholtens, 2012) دليلاً يدعم العلاقة الإيجابية بين الملكية الحكومية ومستوى الأداء والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وعلي ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث كالتالي:

**الفرض الرابع:** تؤثر الملكية الحكومية إيجاباً على مستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة.

## ٦/٥/٥- الدراسات التي تناولت أثر الملكية الأجنبية على الإفصاح عن مساهمات الشركة فى مجالات الاستدامة :

وبالنسبة لما يتعلق بأثر الملكية الأجنبية على مستوى الإفصاح الاستدامة، وجدت دراسة (Ghazali, 2010) علاقة إيجابية بين ملكية الأجانب ومستوى الإفصاح البيئى الاختياري. وذلك بتحليل محتوى التقارير المالية لأكثر ١٠٠ شركة مدرجة في مؤشر حوكمة الشركات في ماليزيا لعام ٢٠٠٨. كما أشارت دراسة (Muttakin & Subramaniam, 2015) أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يرتبط طردياً مع الملكية الأجنبية في بيئة الأعمال الهندية، مع زيادة الاهتمام بنوع الإفصاح البيئى وما يتعلق بالموارد البشرية. وتوصلت دراسة (Kabir and Thai, 2017)

باستخدام عينة من أكثر من ٥٠٠ شركة من الشركات الفيتنامية المدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٣، لوجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن المساهمات البيئية والاجتماعية للشركات والملكية الأجنبية، ولا توجد مثل هذه العلاقة في الشركات ذات الملكية الحكومية، في حين وجدت دراسة (Akin And Yilmaz, 2016) من خلال دراسة على ٢٢ بنك من البنوك التركية، خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ أن البنوك الأجنبية أقل في مستوى الإفصاح عن الاستدامة من البنوك المحلية. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث كالتالي:

**الفرض الخامس:** تؤثر الملكية الأجنبية إيجاباً على مستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة.

وبناء على ما سبق، يتضح أنه على الرغم من تناول الدراسات العلاقة بين هيكل الملكية للشركات والاداء البيئي والاجتماعي لها، إلا أن هذه الدراسات لم تدرس العلاقة بشكل شامل. فمن ناحية، معظم هذه الدراسات ركزت على أداء المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات، ولم تتناول المجالات الأخرى للاستدامة مثل مجال الموارد البشرية ومجال المنتجات والعملاء، وهو ما تقدمه الدراسة الحالية حيث يرى الباحثان أن تطوير مؤشر للإفصاح عن مجالات الاستدامة هو أعم وأشمل من القياسات التي قدمتها الدراسات السابقة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن ناحية أخرى، أختبرت هذه الدراسات أشكال هيكل الملكية بشكل جزئي، وتحاول الدراسة الحالية تلافى هذا القصور بتناول هيكل ملكية الشركات بصورة أكثر شمولاً، حيث تختبر أثر هيكل الملكية من حيث طبيعة الملكية (مشتتة/ مركزة)، ونوع الملكية (مؤسسية، عائلية، حكومية، أجنبية)، على جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة، كما أن هذا البحث يتلافى فجوة القياس في معظم الدراسات السابقة التي اعتمدت على قياس كمية الاداء البيئي والاجتماعي للشركات، حيث يعتمد قياس مجالات الاستدامة في البحث الحالي على قياس جودة الإفصاح وليس كمية الإفصاح كما في معظم الدراسات السابقة، وذلك من خلال إعطاء درجة ٢ عند إفصاح الشركات عن العنصر داخل المؤشر بشكل نقدي، و٢ حالة ما إذا كان الإفصاح كمي غير نقدي، و١ إذا كان الإفصاح وصفي، وصفر حالة عدم الإفصاح عن العنصر، ومن ثم كلما

اقتربت درجة الشركة من المجموع الكلي لدرجة المؤشر كان ذلك دليلاً على زيادة جودة الإفصاح، وكلما اقتربت الدرجة من الصفر دل ذلك على انخفاض جودة الإفصاح ومن ثم يكون الباحثان بذلك اتبعاً منهجية تطبيقية متكاملة لاختبار العلاقة محل الدراسة. وأخيراً يمكن اشتقاق الفرض الساس للبحث على النحو التالي:

**الفرض السادس:** يختلف التأثير على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة باختلاف طبيعة الملكية (مركزة/ مشتتة)، وباختلاف نوع الملكية (مؤسسية، عائلية، حكومية، وأجنبية).

## ٦/٦ - مؤشر مقترح للإفصاح عن الاستدامة ملائم لبيئة الأعمال والممارسة المحاسبية في المملكة العربية السعودية:

اهتمت الدراسات المحاسبية بتحليل مبادرات الإفصاح عن أبعاد أو مجالات الاستدامة<sup>(١)</sup>، وذلك مع التركيز على إطار GRI Sustainability Reporting Guide الصادر في عام ٢٠١٢ والذي يحتوي على إرشادات هامة لتحسين جودة تقارير الاستدامة. ويحتوي الجزء الأول من إطار GRI على مبادئ لتحديد مستوى جودة معلومات تقارير الاستدامة تتضمن دقة المعلومات وقابليتها للمقارنة والوقت الملائم للتقرير وإمكانية الاعتماد عليها والوضوح وإرشادات لتحديد نطاق تقرير الاستدامة. بينما يحتوي الجزء الثاني على عناصر الإفصاح المعيارية في التقرير وتتضمن:

- الاستراتيجية وهي، عرض وتحليل استراتيجية الشركة المقدمة لتقرير الاستدامة، ومؤشرات الحوكمة ومدخل الإدارة من حيث أهداف الإدارة وسياساتها والتدريب والتوعية والرقابة والمتابعة.

(١) - أشارت دراسة (Hubbard, 2011) إلى المردود الإيجابي لتقرير الاستدامة على سمعة الشركة وزيادة ثقة أصحاب المصالح المختلفة بالشركة. كما يوجد اتجاه لعمل تقرير واحد متكامل يعكس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويعرف بتقرير الأعمال المتكامل -integrated Business report ing ويتضمن التقرير معلومات مالية عن الأداء الاقتصادي للوحدة، ومعلومات غير مالية عن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة، والنالي دمج مفهوم الاستدامة ضمن استراتيجية الوحدة الاقتصادية. ويعكس هذا التقرير التطورات المالية والحوكمة وتعليقات الإدارة وتقرير الاستدامة. ويوجد مجلس دولي للتقرير المتكامل (IIRC) International integrated reporting Council يسعى لتطوير التقرير المتكامل وجعل هذا التقرير هو التقرير الأساسي للوحدات الاقتصادية لأنه يجسد مفهوم الاستدامة بأبعادها الثلاثة بصورة متكاملة (Krasodomska, 2015)

• مؤشرات الأداء التي يتم الإفصاح عنها في التقرير ( خاصة بثلاثة أبعاد رئيسية ) وتنقسم إلى :

أ- مؤشرات الأداء الاقتصادي وتتضمن؛ الأداء المالي والتواجد في الأسواق والآثار الاقتصادية غير المباشرة للشركة وممارسات الشراء.

ب- مؤشرات الأداء البيئي وتتضمن؛ استخدامات المياه والطاقة والمواد الخام والتنوع البيولوجي وإدارة الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة والتقييم البيئي للموردين وآليات الشكاوى البيئية.

ج- مؤشرات الأداء الاجتماعي وتتضمن؛ ممارسات العمالة والتوظيف والصحة والسلامة المهنية وعلاقات العمالة، وحقوق الانسان وتتضمن عدم التمييز والحريات النقابية والمفاوضات وآليات شكاوى حقوق الانسان وتقييم الموردين بالنسبة لحقوق الانسان، الممارسات الخاصة بالمجتمع والسلوك الأخلاقي وتشمل المجتمعات المحلية ومكافحة الفساد وتقييم أثر الموردين على المجتمع وممارسات مكافحة الاحتكار anti-competitive behavior وآليات الشكاوى الخاصة بالمجتمع، ومسئولية الشركة عن المنتج وتتضمن صحة العميل والتعريف بالمنتجات وخدمات ما بعد البيع، والاتصالات التسويقية وخصوصية العميل ومحفظة المنتجات.

وأضاف كل من ( Schnieder & Meins,2012) عرفة و مليجي، (٢٠١٦) اقتراح بعد رابع لمؤشرات الإفصاح عن الاستدامة وهو بعد الحوكمة المستدامة Sustainable Governance ويتضمن الهيكل التنظيمي للوحدة واستراتيجيتها وآليات الحوكمة و هيكل الرقابة الداخلية المطبق بالوحدة.

وبناء على الدراسات السابقة، يمكن صياغة مؤشر استدامة الشركات (مع الأخذ في الاعتبار بعد الحوكمة المستدامة للشركات، وملائمة المؤشر للتطبيق في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية في المملكة العربية السعودية)، وذلك كما يتضح بالجدول التالي :

## جدول رقم (١)

### مؤشر الإفصاح المحاسبي عن استدامة الشركات (١)

المؤشرات المستخدمة ضمن هذا البعد	البعد
<ul style="list-style-type: none"> <li>- اسم الشركة والعلامة التجارية والهيكـل التنظيمي</li> <li>- الرؤية والرسالة والقيم.</li> <li>- المنتجات والخدمات الرئيسية للشركة، وموقع الشركة الرئيسي والدول التي تتواجد بها الشركة، والأسواق التي تخدمها الشركة.</li> <li>- هيكل ملكية الشركة، والشكل القانوني، وعمر الشركة.</li> <li>- فترة تقرير الاستدامة وتاريخ آخر تقرير ونطاق هذا التقرير.</li> <li>- مدى وجود توكيد مهني على تقرير الاستدامة.</li> </ul>	الاستراتيجية والملومات الأساسية للشركة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإفصاح عن بيانات أعضاء مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين بالمقارنة بالأعضاء التنفيذيين بالشركة.</li> <li>- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.</li> <li>- عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة (إن وجدت).</li> <li>- الإفصاح عن حقوق ومكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين.</li> <li>- الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة ومسئولية كل لجنة واعضاءها وعدد مرات اجتماعاتها.</li> <li>- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.</li> <li>- الإفصاح عن أصحاب المصالح الرئيسيين والقضايا ذات الأولوية لهم.</li> <li>- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد والرشوة.</li> </ul>	الحوكمة المستدامة للشركة

(١) - المؤشر من إعداد الباحثان، وتم اشتقاقه بناء على الدراسات السابقة.

د. أحمد محمد توفيق، د. حنان محمد إسماعيل يوسف • دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات

المؤشرات المستخدمة ضمن هذا البعد	البعد
<ul style="list-style-type: none"> <li>- معدل العائد على الاستثمار</li> <li>- القيمة الاقتصادية المباشرة المولدة والموزعة</li> <li>- معدل نمو المبيعات</li> <li>- ميزانية البحوث والتطوير</li> <li>- حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات</li> <li>- تطبيق التكنولوجيا الجديدة في مجال أنشطة الشركة لتوليد الأرباح</li> <li>- نسبة المبيعات من المنتجات والخدمات الجديدة</li> <li>- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</li> <li>- الحصة السوقية للشركة في السوق</li> <li>- المساعدات المالية من الحكومة</li> <li>- نسبة الانفاق على الموردين المحليين في مواقع العمليات الهامة</li> <li>- التخفيض في تكاليف المنتجات التالفة والمخلفات بدون التأثير على جودة المخرجات</li> </ul>	<p>البعد الاقتصادي للاستدامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- البرامج التدريبية لتحسين أداء العاملين</li> <li>- تقييم الأداء الدوري للعاملين وتحفيزهم</li> <li>- برامج تخفيض البطالة بالمجتمع</li> <li>- توافر بيئة عمل مناسبة للعاملين من حيث السكن والانتقال والبيئة الداخلية للإنتاج</li> <li>- قياس رضا الموظفين عن بيئة العمل</li> <li>- معدلات الإصابة والحوادث الخاصة بظروف العمل</li> <li>- وجود برامج صحية للعمال وبرامج الأمن والسلامة بالشركة</li> <li>- تبرعات الشركة للمجتمع المحلي</li> <li>- برامج التعليم أو الرعاية الصحية للمجتمع ( برامج خدمة المجتمع)</li> <li>- استطلاعات رضا العملاء عن المنتجات والخدمات</li> <li>- آليات معالجة شكاوى ومقترحات العملاء</li> <li>- برامج تحسين جودة المنتجات والخدمات، وخدمات ما بعد البيع.</li> <li>- تقييم محافظة المنتجات وخصوصية العميل.</li> <li>- إدارة المخاطر المرتبطة بالمنتجات.</li> <li>- مراعاة اتفاقيات حقوق الانسان والمساواة بين المرأة والرجل في الأجور</li> <li>- الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر موقعها الإلكتروني</li> </ul>	<p>البعد الاجتماعي للاستدامة (ويشمل كل من العاملين والمجتمع والمنتجات)</p>

المؤشرات المستخدمة ضمن هذا البعد	البعد
برامج ترشيد استهلاك الطاقة والمياه والمواد المعاد تدويرها	البعد البيئي
معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	للاستدامة
الخطط المستقبلية للحد من الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطة الشركة	
الموارد المخصصة لمعالجة الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطة الشركة	
استخدام موارد الطاقة الأقل تلوثاً بالشركة	
الاستثمارات في التكنولوجيا الخالية من التلوث.	
الإفصاح عن المخاطر البيئية المحتملة وسيناريو إدارتها من قبل الشركة.	
اليات معالجة الشكاوى البيئية والتقييم البيئي للموردين.	
الالتزام بقوانين وإجراءات حماية البيئة	

وسيتيم قياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة للشركات السعودية بقسمة عناصر الإفصاح الفعلية للشركة على إجمالي العناصر التي يتضمنها مؤشر الإفصاح المطور عن استدامة الشركات. كما سيتم تحديد مدى شمول الإفصاح من خلال مدى توافر أبعاد الإفصاح الخمسة عن الاستدامة (الاستراتيجية والمعلومات الأساسية للشركة، والحوكمة المستدامة للشركة، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي) لكل شركة.

#### ٧/٦- منهجية البحث:

اتباع الباحثان في الشق النظري المنهج الاستقرائي، حيث دراسة وتحليل الدراسات السابقة، واشتقاق كل من فروض البحث، ومؤشر الإفصاح عن مجالات الاستدامة، ثم اتباع المنهج التطبيقي لإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، ومواقع تلك الشركات على الانترنت، وتقارير الاستدامة لهذه الشركات، وذلك بهدف التوصل لمستوى جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة لكل شركة من شركات العينة، مع تجميع النسب المختلفة لهيكل الملكية لهذه الشركات، وإجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، وتحليل النتائج، وتكوين الاستنتاجات الملائمة.

ويتناول البحث في هذه الفرعية كلاً من أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، والتصميم البحثي متضمناً؛ نماذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، واختبار الفروض، وأخيراً نتائج البحث، والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

#### ١/٧/٦ - أهداف الدراسة التطبيقية :

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، ومن ثم تحليل العلاقة بين أنواع الملكية (المؤسسية والعائلية والحكومية والأجنبية و مستوى تشتت أو عدم تركيز الملكية ) على جودة الإفصاح عن الاستدامة ( من خلال مؤشر كلي لأبعاد الأداء المستدام الخمسة ( الاستراتيجية والحكومة والاقتصادي والاجتماعي والبيئي). كما تستهدف الدراسة التطبيقية تحليل مدى اختلاف طبيعة ونوع تلك الشركات على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة.

#### ٢/٧/٦ - المجتمع والعينة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية وعددها ١٧٦ شركة، أما عينة الدراسة فتتكون من ٤٢ شركة من تلك الشركات. وقد تم اختيار مفردات العينة بطريقة انتقائية تحكمية، بحيث تم اختيار الشركات التي تستوفي شرط الإفصاح عن معلومات عن مساهمتها في مجالات الاستدامة للشركة - وذلك لمدة ٥ سنوات من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧، ضمن مفردات العينة، ومن ثم استبعاد الشركات التي لا تفصح عن أي معلومات عن مساهمتها في مجالات الاستدامة.

وإستخدام الباحثان التقارير المالية المنشورة على الانترنت، على موقع مباشر، أو أرقام، والتقارير المنشورة على موقع الشركة، كما تم استخدام برنامج SPSS (الإصدار رقم ٢٤) وبرنامج Minitab ( الإصدار ١٧ ) لإجراء التحليل الإحصائي لاختبار فروض البحث. ويعرض الجدول (٢) توزيع الشركات بالعينة وفقاً للقطاع الصناعي:



جدول رقم (٢) (١)

عدد الشركات في العينة	اسم القطاع
٤ شركات	البنوك
٥ شركات	المواد الأساسية
٢ شركات	السلع طويلة الأجل
٢ شركة	الطاقة
٢ شركة	الخدمات الاستهلاكية
٢ شركة	الرعاية الصحية
١ شركات	الاعلام والترفيه
٢ شركات	تجزئة الأغذية
٢ شركة	تجزئة السلع الكمالية
٢ شركة	المرافق العامة
٢ شركة	انتاج الأغذية
١ شركة	الخدمات التجارية والمهنية
٢ شركة	الاتصالات
٢ شركة	التأمين
٢ شركة	الاستثمار والتمويل
٢ شركة	السلع الرأسمالية
٢ شركة	النقل
١ شركة	الأدوية
٢ شركة	إدارة وتطوير العقار
٤٢ شركة	إجمالي الشركات

٦/٧/٣- التصميم البحثي:

يعرض الباحثان في هذه الفرعية نماذج الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وكيفية قياسها. وسيتم عرض نموذج الدراسة كما يلي:

(١) - يتضمن ملحق الدراسة رقم ١ بيان بأسماء الشركات والقطاعات التي تنتمي إليها.

د. أحمد محمد توفيق، د. حنان محمد إسماعيل يوسف • دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة وهيكل ملكية الشركات

نموذج الدراسة: يعتمد نموذج الدراسة على نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة التي تتضمن كل من؛ أنواع الملكية (المملوكة العائلية والمؤسسية والحكومية والأجنبية) ومستوى تشتت الملكية (تركز أو تشتت الملكية)، والمتغيرات الرقابية وتتضمن؛ نسب الربحية وحجم الشركة ونسب الرفع المالي، على المتغير التابع بالدراسة وهو المؤشر الاستدامة، كقياس بديل عن جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة. وقد تم صياغة هذا النموذج لاختبار فروض الدراسة من الفرض الأول حتى الفرض الخامس، ووفقاً لما سبق، يظهر نموذج تحليل الانحدار على النحو التالي:

$$SDI_{it} = a_1 + b_1 * FAM_{it} + b_2 * INST_{it} + b_3 * GOV_{it} + b_4 * FORGN_{it} + b_5 * DISE_{it} + b_6 * Size_{it} + b_5 * Lev_{it} + b_6 * ROA_{it} + e_{it}$$

ويعبر  $a_1$  عن الجزء الثابت في نموذج الانحدار، وقيم  $b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$  عن معاملات متغيرات النموذج المستقلة (وهي نسبة الملكية العائلية  $FAM_{it}$ ، ونسبة الملكية المؤسسية  $INST_{it}$ ، ونسبة تملك الحكومة أو أحد هيئاتها كصندوق التقاعد  $GOV_{it}$ ، ونسبة تملك الاجانب بالشركة  $FOEGN_{it}$ ، ومستوى تشتت الملكية  $DISE_{it}$ )، ومعاملات متغيرات النموذج الرقابية (وهي حجم الشركة  $Size_{it}$ ، ونسبة الرفع المالي  $Lev_{it}$ ، وربحية الشركة  $ROA_{it}$ )، ومؤشر الاستدامة  $SDI_{it}^{(1)}$  الذي تم استخلاصه بالجدول رقم ١) باعتباره المتغير التابع مع قياس هذا المتغير وفقاً للوغاريتم الطبيعي لمؤشر الاستدامة. ويعبر  $e_{it}$  عن عنصر الخطأ بالنموذج.

ولاختبار فرض الدراسة السادس للعلاقة بين جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وطبيعة الملكية (مركزة أو مشتتة) وأنواعها (المملوكة العائلية والمؤسسية والحكومية والأجنبية) ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة تم اجراء تحليل التباين (ANOVA Analysis of variance) بين هذه المتغيرات.

(١) ١١- تم تقسيم مؤشر الاستدامة إلى خمسة أبعاد (الاستراتيجية و الحوكمة والاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتم إعطاء الإفصاح النقدي للعناصر داخل المؤشر قيمة (٢) لكل بند، والإفصاح الكمي قيمة (٢) لكل بند، والإفصاح السردية قيمة (١) لكل بند، وقيمة (صفر) لكل بند في حالة عدم وجود إفصاح عن البند.

وقد قام الباحثان بإجراء تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، وإجراء النماذج الاستدلالية السابق الإشارة إليها لاختبار فروض الدراسة وذلك كما يلي:

### ٨/٦- نتائج اختبار فروض البحث:

قام الباحثان بإجراء تحليل وصفي لعينة الدراسة، واختبار فروض الدراسة وذلك كما يلي:

### ٦/٨/١- نتائج الإحصاء الوصفي:

يظهر الجدول رقم (٣) وصف لمتغيرات الدراسة وهي عناصر مؤشر الاستدامة، التي تتضمن؛ الإفصاح عن الجانب الاستراتيجي، وجانب الحوكمة، والجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب البيئي، وعلاقتها بنوع الملكية (العائلية أو المؤسسية أو الحكومية، أو الأجنبية، ودرجة تشتت الملكية، وذلك بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية في الدراسة وهي حجم الشركة ومعدل الرفع المالي ونسبة الربحية لحقوق الملاك، وذلك عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧، وذلك كما يلي:

### جدول رقم (٣)

### التحليل الوصفي لنتائج الدراسة

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
مؤشر الاستدامة SDI <sub>IT</sub>			الإفصاح أقل من المتوسط مع انخفاض نسبة الانحراف المعياري (٠, ١٧٥)
الجوانب الاستراتيجية	٤٤,٨٦١٩	١٠,٥١٢٤	الإفصاح أعلى من المتوسط مع انخفاض نسبة الانحراف المعياري (٠, ٢٣)
جانب الحوكمة	٥٠,٣٠٩٥	٧,٨٧٠٠	الإفصاح أعلى من المتوسط بدرجة كبيرة مع انخفاض نسبة الانحراف المعياري (٠, ١٥٦)
الجانب الاقتصادي	٤٥,٣٠٩٥	٩,٠٢٢٧	الإفصاح أعلى من المتوسط ولكن أقل من بعد الحوكمة المستدامة وانخفاض نسبة الانحراف المعيارية (٠, ٢)
الجانب الاجتماعي	٣٤,٩٥٧١	١٣,١٩١٠	الإفصاح أقل من المتوسط بدرجة كبيرة، وزيادة نسبة الانحراف المعياري بدرجة أكبر (٠, ٣٧٧)

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
الجانب البيئي	٧,٣٨٥٧١	٨,٩٥٢٢	الإفصاح منخفض بدرجة كبيرة وأقل من المتوسط، وزيادة نسبة الانحراف المعياري بدرجة أكبر (١,٢١١)
نسبة الملكية العائلية FAM <sub>it</sub>	٠,١١٨١٥	٠,١٧٧٨	انخفاض نسبة الملكية العائلية في الشركات المسجلة في السوق السعودية، مع زيادة نسبة الانحراف المعياري لبعض الشركات
نسبة الملكية المؤسسية INST <sub>it</sub>	٠,١٧٤١٥	٠,٢٢٤٨	انخفاض نسبة الملكية المؤسسية في الشركات المسجلة في السوق السعودية (أقل من ٢٥٪)، مع زيادة نسبة الانحراف المعياري لبعض الشركات
نسبة الملكية الحكومية GOV <sub>it</sub>	٠,١٦٣٤	٠,٢٢٢١	انخفاض نسبة الملكية الحكومية في الشركات المسجلة في السوق السعودية (أقل من ٢٥٪)، مع زيادة نسبة الانحراف المعياري لبعض الشركات
نسبة الملكية الأجنبية FORGN <sub>it</sub>	٠,٠٢٧٥٥	٠,٠٥١١٢	انخفاض نسبة الملكية الأجنبية في الشركات المسجلة في السوق السعودية، مع زيادة نسبة الانحراف المعياري
نسبة تشتت الملكية DISE <sub>it</sub>	٠,٥٣٨٨	٠,٢٥٢٤	زيادة نسبة تشتت الملكية مع زيادة نسبة الانحراف المعياري لبعض الشركات
نسبة الربحية ROA <sub>it</sub>	٠,٠٩٤٦	٠,١٤٣٧٩	انخفاض نسبة الربحية للشركات السعودية المسجلة في السوق السعودي (أقل من ١٠٪)، مع زيادة نسبة الانحراف المعياري لبعض الشركات
حجم الشركة Size <sub>it</sub>	٢٢,٥٣٦٣	٢,٢٣٥١	كبر حجم الشركات المسجلة في السوق السعودية، وانخفاض نسبة الانحراف المعياري بينها.

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
نسبة الرفع المالي Lev <sub>it</sub>	٠,٤٦٢٤	٠,٢٢٤٢	ارتفاع نسبة الرفع المالي في الشركات المسجلة في السوق السعودي، ولكن مع زيادة نسبة الانحراف المعياري لبعض الشركات السعودية.

وتشير نتائج التحليل الوصفي إلى أن نسبة متوسط المؤشر إلى أقصى قيمة =  $٠,٤٨٩ = ٣٧٢ / ٨٢٢,٨٢٣٤$  (أقل من المتوسط)، وبالنسبة للبعد الاستراتيجي ١٤ بند ويكون نسبة متوسط المؤشر إلى أقصى قيمة =  $٠,٥٣٤ = ٨٤ / ٤٤,٨٦$  (أعلى من المتوسط) ، وبالنسبة للبعد الحوكمة المستدامة للشركة ١٠ بنود ويكون نسبة متوسط المؤشر إلى أقصى قيمة =  $٠,٨٢٨ = ٦٠ / ٥٠,٣٠٩$  (أعلى من المتوسط بدرجة كبيرة)، وبالنسبة للبعد الاقتصادي للاستدامة للشركة ١٢ بند ويكون نسبة متوسط المؤشر إلى أقصى قيمة =  $٠,٦٢٩ = ٧٢ / ٤٥,٣٠٩$  (أعلى من المتوسط ولكن أقل من بعد الحوكمة المستدامة)، وبالنسبة للبعد الاجتماعي للاستدامة للشركة ١٦ بند ويكون نسبة متوسط المؤشر إلى أقصى قيمة =  $٠,٣٦٤١ = ٩٦ / ٣٤,٩٥٧١$  (أقل من المتوسط بدرجة كبيرة)، وبالنسبة للبعد البيئي للاستدامة ١٠ بنود ويكون نسبة متوسط المؤشر إلى أقصى قيمة =  $٠,١٢٣٠ = ٦٠ / ٧,٣٨٥$  (منخفض بدرجة كبيرة وأقل من المتوسط).

هذه النتائج تقدم دليل على انخفاض قيمة مؤشر الاستدامة في الشركات السعودية محل عينة الدراسة، ويفسر الباحثان ذلك بانخفاض الإفصاحات الاختيارية الخاصة ببعدي الإفصاح الاجتماعي والبيئي للاستدامة وقد يرجع ذلك لعدم وجود قوانين ملزمة بنود محددة لتلك الإفصاحات وذلك بالمقارنة ببعده الحوكمة المستدامة و البعد الاقتصادي الذي يتوافر لهما بنود محددة ضمن لائحة حوكمة الشركات السعودي ٢٠١٧، أو ضمن الالتزام بمعايير التقرير المالي الدولي (معايير المحاسبة السعودية ٢٠١٧). وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة (Eljayash, 2012) التي أوضحت انخفاض الإفصاح البيئي والاجتماعي في الدول النامية بصفة عامة.

كما توضح النتائج بالجدول رقم (٣) زيادة نسب تشتت الملكية بالشركات السعودية بما يزيد أيضاً من أهمية بعد الإفصاح عن الحوكمة المستدامة والبعد الاقتصادي للشركات، ويلاحظ انخفاض ربحية الشركات خلال فترة الدراسة. وتشير نتائج الدراسة إلى كبر مكون الملكية المؤسسية والحكومية في الشركات السعودية مقارنة بالملكية العائلية بما يؤثر على الإفصاح الاجتماعي في تلك الشركات. وبالرغم من انخفاض متوسط نسبة الرفع المالي في الشركات السعودية، إلا أن الانحراف المعياري المرتفع بين الشركات يوضح زيادة نسبة الرفع المالي لبعض الشركات المسجلة في السوق السعودي (كشركة زين والبنك الأهلي التجاري) في عام ٢٠١٧ وصلت نسبة المديونية إلى ٨٦٪ و٨٥٪ على التوالي، بما أثر على ربحية تلك الشركات وقدرتها على القيام بالأنشطة الاجتماعية والبيئية، والتالي الإفصاح عن البعد الاجتماعي والبيئي للاستدامة.

#### ٦/٨/٢- نتائج اختبار الفروض:

##### أ- نتائج اختبار الفروض الأول إلى الخامس:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة متضمنة؛ أنواع الملكية (الملكية العائلية والمؤسسية والحكومية والأجنبية) ومستوى تشتت الملكية، والمتغيرات الرقابية وهي؛ نسب الربحية وحجم الشركة ونسب الرفع المالي، على المتغير التابع بالدراسة وهو الاستدامة كمقياس بديل عن جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة، لاختبار فروض الدراسة من الأول إلى الخامس، وتظهر نتائج تحليل نموذج الانحدار بالجدول رقم (٤):

##### جدول رقم (٤)

تحليل الانحدار بين مؤشر الاستدامة وطبيعة ونوع الملكية والمتغيرات الرقابية بالدراسة

	S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
	29.3602	13.26%	16.26%	19.46%
Coefficients				
Term	Coef	T-Value	P-Value	VIF
<b>Constant</b>	0.000	7.04	209.8	
<b>FAM</b> <sub>it</sub>	2.31	0.023	2.30	39.9
<b>INST</b> <sub>it</sub>	2.63	0.116	-1.58	23.1-

GOV <sub>it</sub>	3.03	0.295	1.05	16.7
FORGN <sub>it</sub>	1.19	0.399	0.84	36.7
DISE <sub>it</sub>	3.42	0.032	2.30-	17.1-
ROA <sub>it</sub>	1.15	0.691	0.40	6.0
Size <sub>it</sub>	1.86	0.773	-0.29	-0.36
Lev <sub>it</sub>	1.55	0.004	-2.90	-32.7

### Regression Equation

$$SDI_{it} = 209.8 + 39.9 FAM_{it} - 23.1 INST_{it} + 16.7 GOV_{it} + 36.7 FORGN_{it} - 17.1 DISE_{it} + 6.0 ROA_{it} - 0.36 Size_{it} - 32.7 Lev_{it} + e_{it}$$

وتشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين تشتت الملكية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بالشركات (قيمة P-value تساوي ٠,٠٣٢ ، وما يدعم صحة الفرض الأول، وبما يتفق مع دراسة (Das et al., 2015) والتي أوضحت تأثير تركيز الملكية على زيادة الإفصاح الاجتماعي والبيئي، وبالتالي جودة الإفصاح عن الاستدامة. كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بالشركات (قيمة P-value تساوي ٠,١١٦ ، بما لم يدعم صحة الفرض الثاني. ويفسر ذلك بانخفاض متوسط نسبة الملكية المؤسسية في شركات الدراسة %٤١,١٧. وتتفق النتائج مع دراسة (Muttakin & Subramaniam, 2015) والتي لم تجد أثر معنوي للملكية المؤسسية على مستوى الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه، وبما يتفق أيضاً مع دراسة (Sirsly & Sur, 2013) التي أوضحت زياد ميل الشركة إلى تأجيل تبني مبادرات الاستدامة لتخفيض المخاطر المالية مع زيادة الملكية المؤسسية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين جودة الإفصاح عن الاستدامة والملكية العائلية للشركات بما يدعم فرضية دعم الشركات العائلية لسمعتها أو شهرتها من خلال تحسين أداءها البيئي والاجتماعي (قيمة P-value تساوي ٠,٠٢٣ ، بما يدعم صحة الفرض الثالث، وبما يتفق مع دراسة (Panicker, 2017) ، والتي أشارت إلى أن الشركات العائلية ترتبط طردياً بالإفصاح

على المسؤولية الاجتماعية بما يزيد من جودة الإفصاح عن الاستدامة لتلك الشركات. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية غير معنوية بين الملكية الحكومية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة ( قيمة P-value تساوي ٠,٢٩٥ ) بما لم يدعم صحة الفرض الرابع وبما يتفق مع دراسة ( Dam & Scholtens, 2012 ). وبالرغم من عدم معنوية العلاقة الطردية إلا أن ذلك يرجع بدرجة كبيرة لعدم وجود قوانين حكومية ملزمة بالنسبة للإفصاح عن البعد الاجتماعي أو البعد البيئي كما اتضح بالجدول رقم ٢، بما يضعف من جودة الإفصاح عن الاستدامة في أغلب الشركات وبصفة خاصة في الشركات الحكومية . كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية غير معنوية بين الملكية الأجنبية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة ( قيمة P-value تساوي ٠,٣٩٩ ) بما لم يدعم صحة الفرض الخامس، بما يختلف مع دراسة ( Muttakin & Subramaniam, 2015 ). ويمكن تفسير نتائج الدراسة في ضوء انخفاض متوسط نسبة الملكية الأجنبية في الشركات المسجلة في السوق السعودية %٧٥٥,٣.

ويرى الباحثان أن تشجيع وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي والاستثمار المؤسسي يمكن أن يزيد من جودة الإفصاح عن الاستدامة خاصة الإفصاح الاجتماعي والبيئي بصورة اختيارية بما يتفق مع دراسة ( Ghazali, 2010; Nagata & Nguyen, 2017 ). كما يرى الباحثان أن وجود قوانين وتشريعات ملزمة عن ابعاد الإفصاح عن الاستدامة، كما في بعد الحوكمة والبعد الاقتصادي، سيزيد من جودة الإفصاح عن الاستدامة بصورة أكثر جوهرية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا وجود علاقة عكسية معنوية بين مستوى الرفع المالي ( خاصة المرتفع في الشركات السعودية بالعينة ( كما في الجدول رقم ٤ ) ومؤشر جودة الإفصاح عن الاستدامة ( قيمة P-value تساوي ٠,٠٠٤ )، بما يفسر بأن زيادة الرفع المالي للشركات بعينة الدراسة أدى لانخفاض أرباحها في فترة الدراسة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧، وبالتالي انخفاض مستوى الانفاق الاجتماعي والبيئي للشركات في تلك الفترة، بما أثر على انخفاض مؤشر الاستدامة بما يتفق مع دراسة ( Tyer & Lulseged, 2013 ). كما أشارت نتائج الدراسة أن انخفاض أرباح الشركات،



وبالتالي معدل العائد على الاستثمار أثر على معنوية علاقته مع جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة، كما أثر تقسيم أنواع الملكية ( العائلية، و المؤسسية، والحكومية، والأجنبية، وتشتت الملكية) على أثر حجم الشركة على جودة الإفصاح عن مجالات الاستدامة.

### ب- نتائج اختبار فرض البحث السادس:

تم استخدام تحليل التباين (ANOVA Analysis of variance) وذلك لفحص العلاقة بين اختلاف طبيعة الملكية ( المركزة أو المشتتة)، واختلاف نوع الملكية ( مؤسسية او عائلية أو حكومية أو اجنبية)، ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة ( باستخدام مؤشر الاستدامة)، وذلك مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الرقابية الخاصة بربحية الشركة وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي للشركة.

#### جدول رقم (٥)

#### تحليل التباين بين طبيعة الملكية وأنواع الملكية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
<b>FAM</b> <sub>it</sub>	Between Groups	6.272	35	179.	<u>91.751</u>	000.
	Within Groups	340.	174	002.		
	Total	6.612	209			
<b>INST</b> <sub>it</sub>	Between Groups	9.231	35	264.	34.438	000.
	Within Groups	1.333	174	008.		
	Total	10.564	209			
<b>GOV</b> <sub>it</sub>	Between Groups	7.428	35	212.	12.799	000.
	Within Groups	2.885	174	017.		
	Total	10.313	209			
<b>FORGN</b> <sub>it</sub>	Between Groups	545.	35	016.	<u>2829.074</u>	000.
	Within Groups	001.	174	000.		
	Total	546.	209			

DISE <sub>it</sub>	Between Groups	11.479	35	328.	30.986	000.
	Within Groups	1.842	174	011.		
	Total	13.320	209			
ROA <sub>it</sub>	Between Groups	2.222	31	072.	17.568	000.
	Within Groups	624.	153	004.		
	Total	2.846	184			
Size <sub>it</sub>	Between Groups	993.220	35	28.378	<u>97.020</u>	000.
	Within Groups	50.894	174	292.		
	Total	1044.114	209			
Lev <sub>it</sub>	Between Groups	8.278	35	237.	18.469	000.
	Within Groups	2.228	174	013.		
	Total	10.507	209			

وتشير نتائج تحليل التباين إلى وجود اختلافات تأثير كل من طبيعة الملكية ونوع الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بصورة معنوية ( قيمة P-value تساوي ٠,٠٠٠ ) بما يدعم صحة الفرض السادس للدراسة. ويفسر ذلك نتيجة اختلاف تأثير الملكية العائلية والملكية الأجنبية وحجم الشركة بدرجة كبيرة ( قيم F تساوي ٩١,٧٥١ ، ٢٨٢٩,٠٧٤ ، ٩٧,٠٢٠ على التوالي ) ، واختلاف تأثير كل من الملكية المؤسسية و مستوى تشتت الملكية بدرجة أقل نسبياً ( قيم F تساوي ٤٢٨,٢٤ ، ٩٨٦,٣٠ على التوالي ) ، اختلاف تأثير كل نسبة الرفع المالي ونسبة الربحية ونسبة ملكية الحكومة بدرجة أقل ( قيم F تساوي ١٨,٤٦٩ ، ١٧,٥٦٨ ، ١٢,٧٩٩ على التوالي )

وتدعم نتائج تحليل التباين ANOVA تأثير الملكية العائلية و تشتت الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة للشركات ( مع اختلاف أثر كل منهما سواء بصورة إيجابية أو سلبية على التوالي). كما تشير النتائج إلى أهمية الملكية الأجنبية واحتمالية وجود أثر معنوي لزيادتها على تحسين جودة الإفصاح عن الاستدامة. كما اتضح أيضاً من تحليل التباين انخفاض أثر كل من ربحية الشركة و الملكية الحكومية ( مع انخفاض متوسط ربحية الشركات و ملكية الحكومة ) على مستوى جودة الإفصاح

عن الاستدامة .

## ٩/٦ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة .

يعرض الباحثان في هذه الفرعية لكل من؛ نتائج وتوصيات البحث وكذا مجالات البحث المقترحة كما يلي:

### ١/٩/٦ - نتائج البحث والإجابة على أسئلته .

بصفة عامة، أشارت نتائج الإحصاءات الوصفية إلى انخفاض الإفصاحات الاختيارية الخاصة ببعدي الإفصاح الاجتماعي والبيئي للاستدامة، وقد يرجع ذلك لعدم وجود قوانين ملزمة بينود محددة لتلك الإفصاحات وذلك بالمقارنة ببعدي الحوكمة المستدامة والبعيد الاقتصادي الذي يتوافر لهما بنود محددة ضمن لائحة حوكمة الشركات السعودي ٢٠١٧، أو ضمن الالتزام بمعايير التقرير المالي الدولي) معايير المحاسبة السعودية (٢٠١٧). كما أوضحت نتائج التحليل الوصفي زيادة نسب تشتت الملكية بالشركات السعودية بما يزيد أيضاً من أهمية بعد الإفصاح عن الحوكمة المستدامة والبعيد الاقتصادي للشركات.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار فروض الدراسة، فقد أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين تشتت الملكية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بالشركات، بما دعم قبول الفرض الأول، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بالشركات بما لم يدعم صحة الفرض الثاني. وهناك تفسيران محتملان لهذه النتيجة الأول وهو، زيادة ميل الشركة إلى تأجيل تبني مبادرات الاستدامة لتخفيض المخاطر المالية مع زيادة الملكية المؤسسية، والثاني، انخفاض متوسط نسبة الملكية المؤسسية في شركات الدراسة.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين جودة الإفصاح عن الاستدامة والملكية العائلية للشركات بما يدعم فرضية دعم الشركات العائلية لسمعتها أو شهرتها من خلال تحسين اداءها البيئي والاجتماعي، بما دعم صحة الفرض الثالث، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية غير معنوية بين

الملكية الحكومية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بما لم يدعم صحة الفرض الرابع، وذلك يرجع بدرجة كبيرة لعدم وجود قوانين حكومية ملزمة بالنسبة للإفصاح عن البعد الاجتماعي أو البعد البيئي، بما يضعف من جودة افصاح عن الاستدامة في أغلب الشركات و بصفة خاصة في الشركات الحكومية. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية غير معنوية بين الملكية الأجنبية ومستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة، بما لم يدعم صحة الفرض الخامس. ويمكن تفسير هذه النتيجة بسبب انخفاض متوسط نسبة الملكية الأجنبية في الشركات المسجلة في السوق السعودية.

كما أشارت نتائج تحليل التباين إلى وجود اختلافات معنوية لتأثير كل من طبيعة الملكية ونوع الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة بما يدعم صحة الفرض السادس للدراسة. وتدعم نتائج تحليل التباين تأثير الملكية العائلية وتشتت الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن الاستدامة للشركات. كما تشير النتائج إلى أهمية الملكية الأجنبية واحتمالية وجود أثر معنوي لزيادتها على تحسين جودة الإفصاح عن الاستدامة.

#### ٦/٩/٢ - توصيات البحث.

بناءً على ما سبق يوصى الباحثان بالآتي:

- ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار معيار محاسبي عن " المحاسبة عن الاستدامة " يوفر إجراءات استرشادية للشركات، وينظم عملية القياس والإفصاح عن مجالات الاستدامة في التقارير المالية للشركات، التي تناسب بيئة الأعمال السعودية.
- نشر ثقافة الاستدامة، وزيادة وعي أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، ممثلين في المجتمع ككل، بأهمية أداء تلك الشركات لمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، والإفصاح عن ذلك الأداء، مما قد ينعكس إيجاباً على أداء والإفصاح عن الاستدامة لمقابلة توقعات أصحاب المصالح، وضمان استمرارية الشركة، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.
- تطوير مقررات المحاسبة في كليات الاقتصاد والإدارة بالجامعات السعودية،

ليتضمن مقرر عن المحاسبة عن الاستدامة.

- قيام هيئة السوق المالية السعودية، والهيئة العامة للاستثمار بتدشين مؤشر سعودي للاستدامة، يهدف إلى زيادة حث الشركات على التركيز على معايير الاستدامة، خاصة في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير المالية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسئولية اجتماعية متميزة للشركة، وإتباعها لمعايير الحوكمة الجيدة.
- يوصى الباحثان بضرورة توجيه المزيد من البحوث لتطوير مقاييس للاستدامة، ولمكان الإفصاح عنها، للاستفادة من نمطية القياس والإفصاح عن مجالات الاستدامة، ومن ثم زيادة قدرة أصحاب المصالح على المقارنة، وترشيد اتخاذ القرارات.

### ٦/٩/٣- مجالات البحث المقترحة.

توجد موضوعات تتعلق بمحددات الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، تحتاج إلى دراسة واقع الممارسة السعودية، ويمكن للباحثين تناولها مستقبلا كاستكمال للخط الحالي للدراسة، ومن هذه الموضوعات:

- العلاقة بين الرقابة العائلية للشركات والإفصاح عن أداء الاستدامة.
- أثر الخصائص التشغيلية للشركات على أداء والإفصاح عن الاستدامة.
- أثر مستوى الإفصاح عن مجالات الاستدامة على تكلفة رأس المال.
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء المالي والإفصاح عن مجالات الاستدامة.

## مراجع البحث

### أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، أسماء محمد، (٢٠١٥)، "أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري -دراسة تطبيقية على الشركات المصرية." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.
- الحارثي، عسكر، (٢٠٠٩)، تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية. الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال -تجارب عربية واجنبية. الشارقة- ١٣-١٥ أبريل.
- السيد، محمد فوزي محمد، (٢٠١٥)، "أثر وظيفة المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن وبدائل اسناد دورى هذه الوظيفة دراسة ميدانية وتجريبية". رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.
- الصاوي، عفت أبوبكر، (٢٠١٢)، "نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة- دراسة تطبيقية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية - كلية التجارة ، المجلد ٤٩. الجزء الثاني.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، (٢٠١٧) ، معايير المحاسبة السعودية . المملكة العربية السعودية
- الهيئة العامة للاستثمار السعودية، (٢٠٠٨)، " مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية ". المملكة العربية السعودية
- بدوى، محمد عباس، (٢٠١٥)، " المحاسبة البيئية والاجتماعية من منظور التنمية المستدامة ". دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

- بركات ، خالد سعيد، (٢٠١٨)، " توصيف العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن ابعاد المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي : دراسة وصفية تحليلية على الشركات السعودية ". مجلة الفكر المحاسبي - قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة عين شمس. مجلد ٢٢ . العدد الأول - أبريل ٦٨٢-٧٤٠.
- سعيد، ناصر خليفة عبدالمولى، أحمد محروس، أبورية.(٢٠١٧)، "تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت السعودية". مجلة الفكر المحاسبي - قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة عين شمس. المجلد ٢١. العدد الثاني - يوليو. ١٥٥-١٢٦
- سعيد، ناصر خليفة عبدالمولى، السيد عبدالعال علي جمعة، (٢٠١٦)، "إطار مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية". مجلة الفكر المحاسبي - قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة عين شمس. مجلد ٢٠. العدد الثاني . يوليو ٤٢٩-٤٦٩
- عرفة، نصر طه حسن، مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٦)، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. مجلة الفكر المحاسبي - قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة عين شمس. مجلد ٢٠- العدد الرابع. ٥١١-٥٤٢.
- عسيري، عبد الله علي، (٢٠١١)، إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، مجلد ٢٣. العدد الثاني، ١٧٥- ٢١١.
- محمد، ياسر أحمد السيد، (٢٠٠٩)، دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية . مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا - كلية التجارة - العدد ٤٤١ - ٥٠١

- مجلس هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧. لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. القرار رقم ( ٨ - ١٦ - ٢٠١٧ بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٤٣٨
- مشابط، نعمة حرب، (٢٠١٥)، دور المراجعة البيئية الداخلية في الالتزام باتفاقيات تخفيض الانبعاثات المؤدية للاحتباس الحرارى مع دراسة تطبيقية على شركات قطاع البتروكيماويات المصرية . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية - كلية التجارة. مجلد ٥٢- العدد الأول . جزء ٢. ٥١-١٠٩.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية دراسة نظرية تطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس. العدد الرابع . ١ - ٨١.
- يوسف، حنان محمد إسماعيل، (٢٠١٦)، العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات. مجلة الفكر المحاسبي - قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس. مجلد ٢٠- عدد ١. ابريل. ٣٥٣-٣٩٦.

## ثانياً: المراجع الاجنبية

- Adams, C. A. and G. Whelan. (2009). "Conceptualizing future change in corporate sustainability". **Accounting, Auditing & Accountability Journal** 22(1): pp.118 – 143.
- Akin,A., I Yilmaz( 2016 ), "Drivers of Corporate Social Responsibility Disclosures:
- Evidence from Turkish Banking Sector", **Procedia Economics and Finance**, No.38 pp.2-7



- Alotaibi ,K. and K.Hussainey (2016). "Determinants of CSR disclosure quantity and quality : Evidence from non-listed firms in Saudi Arabia". **International Journal of disclosure and Governance**. No. 1. pp.130-.
- - Aoi .M., S. Asaba, K.Kubota, and Hitoshi Takehara, (2015) "Family firms, firm characteristics, and corporate social performance: A study of public firms in Japan", **Journal of Family Business Management**, Vol. 5. Issue: 2, pp.192.217-
- - Azcarate ,F., F. Carrasco and M. Fernansez. 2011. The role of Integrated Indicators in exhibiting Business Contribution to Sustainable development : A Survey of sustainable reporting initiatives . **Spanish Accounting Review** .suppl. Vol. 14.240-213 :
- - Brammer,S, and S. pavelin (2008) "Factors Influencing The Quality Of Corporate Environmental Disclosure", **Business Strategy and the Environment**, pp.120136-.
- -Branco, M. C.; Rodrigues, and L. Lima(2008). " Social responsibility disclosure: A study of proxies for the public visibility of Portuguese banks". **The British Accounting Review**.Vol 40, No. 2.pp. 161181-
- - Berthelot, S, and A.M. Robert(2011)"Climate Change Disclosure: An Examination Of Canadian Oil and Gas Firms", **issues in Social and Environmental Accounting**, Vol.5, No.12/, PP.106123-.
- -Brundtland, G. H. (1987). "**Our common future: Report of the 1987 World Commission on Environment and Development**". Oslo: United Nations.
- - Carrol.A.B.1979.A three dimensional conceptual model of corporate social performance. **Academy of management Review** .Vo.4.pp.497505-
- - Chan, L. H., T. Chen, and G. Hilary (2010) "Insider Trading and Family Firms." **Working paper**, The University of Hong Kong, The Hong Kong University of Science and Technology, and HEC Paris.
- -Chang. K. (2013) . "The Effects of Ownership and Capital Structure

on Environmental

- Information Disclosure: Empirical Evidence from Chinese Listed Electric Firms". **T I D E E (TERI Information Digest on Energy and Environment..** Volume 12, No. 3 .pp. 315330-
- -Che-Adam,N, P.L.Kee, and F.M.Taib, (2012) "Determinants of Non-Reporting Of Social and Environmental Information by Malaysian Companies", **Journal Pengurusan**,PP.101112-.
- - Chen, X., Q. Cheng, and Z. Dai. (2007), "Are U.S. Family Firms Subject to Agency Problems? Evidence from CEO Turnover and Firm Valuation". **Working paper**, Singapore Management University and The University of Texas at Dallas
- ——— —. Feng, and C. Li. (2011). "Internal Control in Family Firms: Characteristics and Consequences". **Working paper**, Singapore Management University and University of Pittsburgh.
- -Cheng, B. , I. Ioannou,. and G. Serafim(2014) . "Corporate Social Responsibility and access to finance" . **Strategic Management Journal** .Vol.35.pp. 123-
- - Cordeiro, J. J., and M. Tewari. (2015) "Firm Characteristics, Industry Context, and Investor Reactions to Environmental CSR: A Stakeholder Theory Approach". **Journal of Business Ethics**.Vol. 130 No.4 . pp. 833–849.
- - Dam, L., Scholtens, B., 2012. "Does ownership type matter for corporate social responsibility? **Corporate Governance : An International Review** . 20 (3), 233–252.
- - Das,S, R. Dixon,and A.Michael.(2015) , "Corporate Social Responsibility Reporting :A longitudinal study of listed banking companies in Bangladesh", **World Review of Business Research**, Vol.5,NO.1,PP.130154-.
- - Deegan,C. (2002) "Introduction: The legitimizing effect of social and environmental disclosures – a theoretical foundation", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 15 .Issue: 3, pp.282311-

- - Dhaliwal, D. S. Radhakrishnan, A. Tsang, Y.G. Yang. (2012). "Nonfinancial disclosure and analyst forecast accuracy: international evidence on corporate social responsibility (CSR) disclosure" **Accounting Review.**, Vol. 87 .No.3 . pp. 723759-.
- - Dhaliwal, D. S, O. Z. Li, A. Tsang, and Y. G. Yang. (2014). "Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency". **Journal of Accounting and Public Policy** . 33(4): 328355-.
- - Dincer, B (2011) "Do the Shareholders Really Care about Corporate Social Responsibility", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.2, No.10, PP. 7116-.
- - Ducassy I. and S. Montandrou. . (2015) . "Corporate social performance, ownership structure, and corporate governance in France". **Research in International Business and Finance**. Volume 34, May pp. 383–396.
- Eccles, R.G., I. Ioannou, and G. Serafeim. (2014). "The Impact of Corporate Sustainability on Organizational Processes and Performance". **Working paper** Available at: <http://www.ssrn.com>
- Eljayash K. (2012) .The Quantity and Quality of Environmental Disclosure in Annual Report of National Oil and Gas Companies in Middle East and North Africa. **Research gate working papers**. September. pp. 1:27
- <https://www.researchgate.net/publication/271314328>
- - Faisal. M.N. (2010). "Analyzing the barriers to corporate social responsibility in supply chains: an interpretive structural modeling approach" . **International Journal of Logistics Research and Applications** .Vol.13.No.3.pp.179195-.-
- -Fatma, M., Z. Rahman and I. Khan., (2014), "Multi-Item Stakeholder Based Scale to Measure CSR in the Banking Industry", **International Strategic Management Review**-No. 2 , pp.9–20
- -Fauzi, H. and K.M. Idris ,(2009)." The performance implications of fit among environment, strategy, structure, control system

and social performance". **Issues in Social and Environmental Accounting**. Vol.3. No.2.pp.117142.40-

- - Formentini ,M. and P. Taticchi.(2016)." Corporate sustainability approaches aorporate sustainability approaches and governance mechanisms in sustainable supply chain management". **Journal of Cleaner Production** . Vol.112. No.3.pp. 19201933-
- - Gao, L. and J. H.Zhang.( 2015) ." Firms' earnings smoothing, corporate social responsibility, and valuation". **Journal of Corporate Finance**. Vol. 32.June. pp. 108127-
- -Gallo P.J.; Christensen, L.J. ,(2011). "Firm Size Matters: An Empirical Investigation of Organizational Size and Ownership on Sustainability-Related Behaviors". **Business Society** Vol. 50 No.2.pp.315349-.
- - Ghazali,N.A.M ,(2007) "Ownership Structure and Corporate Social Responsibility Disclosure: Some Malaysian Evidence", **Corporate Governance**, Vol.7, No.3, pp.251266-.
- - Ghazali,N.A.M,(2010) "Ownership Structure, Corporate Governance and Corporate Performance In Malaysia", **International Journal of Commerce and Management**, Vol.20, No.2, PP. 109119-.
- -Gray,R.(2006),"Social, environmental and sustainability reporting and organisational value creation?", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 19 Iss 6 pp. 793 - 819
- -GRI (2013), "**G4 global reporting initiative**", pp. 194-,
- [available at: www.globalreporting.org/](http://www.globalreporting.org/reporting/g4/Pages/default.aspx)
- [reporting/g4/Pages/default.aspx](http://reporting/g4/Pages/default.aspx) (accessed March 20, 2015).
- - Hahn, R. and Kühnen, M. (2013), "Determinants of sustainability reporting: a review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research", **Journal of Cleaner Production**, Vol. 59. No. 1, pp. 521-.
- -Hallstedt, S., Ny, H., & Broman, G. (2010)." An approach to assessing sustainability integration in strategic decision systems for

- product development." **Journal of Cleaner Production**. Vol. 18, pp.703–712.
- -Hong, Y. & M. L. Andersen ,(2011). "The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: An Exploratory Study " **Journal of Business Ethics** .Vol.104.No.4 .pp.461471-.
  - -Hubbard, G. (2011), "**The quality of the sustainability reports of large international companies: an analysis**", working paper
  - .available at: [www.questia.com/library/journal/1P32449643281-/the-quality-of-the-sustainability-reports-of-large](http://www.questia.com/library/journal/1P32449643281-/the-quality-of-the-sustainability-reports-of-large).
  - INTOSAI ,(2004). "**ISSAI 5130 – Sustainable Development: The Role of Supreme Audit Institutions**", XVIIIth Congress of INTOSAI, Budapest 2004
  - Istianingsih, and R. Zulni. (2013). Corporate Social Responsibility Disclosure and Predictability of Future Earnings: Evidence From Indonesia Stock Exchange. **3<sup>rd</sup> Annual international conference on accounting and finance**.
  - Available at: [http://www.issai.org/en\\_us/site-issai/issai-framework/4-auditing-guidelines.htm](http://www.issai.org/en_us/site-issai/issai-framework/4-auditing-guidelines.htm)
  - -Jianu, I., Turlea, C., & Gusatu, I., (2016). The Reporting and Sustainable Business Marketing. **Sustainability**, Vol.8.No.1.pp. 112-.
  - - Kabir, R. and H. M. Thai, (2017) "Does corporate governance shape the relationship between corporate social responsibility and financial performance?", **Pacific Accounting Review**, Vol. 29 Issue: 2, pp.227.8 25-
  - -Kaspereit, T.and , K. Lopatta, (2016) ."The Value Relevance of Sam’s Corporate Sustainability Ranking and GRI Sustainability Reporting in the European Stock Markets" **Business Ethics: A European Review**, Vol. 25, Issue 1, pp. 124-.
  - Kaur, A., and S. K. Lodhia, (2014) "The state of disclosures on stakeholder engagement in sustainability reporting in Australian local

- councils", **Pacific Accounting Review**, Vol. 26 . No. 12/, pp.5474-
- -Kiyanga, B. P. L. (2014). "**Corporate disclosure quality: A comparative study of Botswana and South Africa.**". Unpublished Master's Thesis, University of South Africa.
  - - Kiliç . , C. Kuzey and A. Uyar.(2015) "The impact of ownership and board structure on Corporate Social Responsibility (CSR) reporting in the Turkish banking industry". **Corporate Governance**, Vol. 15 Issue: 3, pp.357374-.
  - -KPMG (2011), **KPMG International Survey of Corporate Responsibility Reporting 2011**, available at: [www.kpmg.com](http://www.kpmg.com)
  - -Krasodomska. J.(2015) "CSR disclosures in the banking industry. Empirical evidence from Poland", **Social Responsibility Journal**, Vol. 11 .No. 3, pp.406423-
  - -Lafferty, W. & Langhelle, O. (1999) **Towards sustainable development. On the goals of development – and the conditions of sustainability**. London. U.K. : Macmillan Press
  - - Lahouel, B. B., J..Peretti and , D. Autissier, (2014) "Stakeholder power and corporate social performance: the ownership effect", **Corporate Governance**, Vol. 14 ,Issue: 3, pp.363381-.
  - -Lech, A. (2013). Corporate social responsibility and financial performance. Theoretical and Empirical Aspects, **Corporate Economic Research**, Vol. 16, 49–62.
  - -Lin,Z, B.Nauzer, and H.Haiyu(2014) "Regulatory Pressure ,Block holders and Corporate Social Responsibility Disclosure in China", **Social Responsibility Journal**, PP:245226-.
  - -Lo. S. (2010). Performance evaluation for sustainable business: a profitability and marketability framework. **Corporate Social Responsibility and Environmental management** .Vol.17. No.6 .November/December. pp.311319-
  - Lozano.R ,A,Carpenter , and D. Huisingh, (2014 ) "A review of 'theories of the firm and their contributions to Corporate sustainability. **Journal of cleaner production**.Vol.106.pp.113-

- McGuinness ,P. B., J. P. Vieito and M. Wang.(2017). "The role of board gender and foreign ownership in the CSR performance of Chinese listed firms". **Journal of Corporate Finance**, Volume 42, February . Pages 7599-.
- Muttakin, M. B. and N. Subramaniam ,( 2015)."Firm ownership and board characteristics Do they matter for corporate social responsibility disclosure of Indian companies?" **Sustainability Accounting Management and Policy Journal**.Vol. 6 .No. 2.pp. 138165-
- Nagataa, K., and P .Nguyenb, (2017) Ownership structure and disclosure quality: Evidence from management forecasts revisions in Japan . " **Journal of Accounting and Public Policy** Vol.36 . No.5. pp,451–467
- Nuryaman. (2013). "The Effect Of Corporate Social Responsibility Activities On Profitability And Stock Price (Studies On The Companies Listed On Indonesia Stock Exchange)" . **Journal of Global Management** .6 (1): 113124-.
- Panicker V. S. (2017) "Ownership and corporate social responsibility in Indian firms", **Corporate Social Responsibility and Environmental Management** ., Vol. 13 Issue: 4, pp.714727-,
- -Prado-Lorenzo J., I. Gallego-Alvarez and I. M. Garcia-Sanchez. (2009)." Stakeholder Engagement and Corporate Social Responsibility Reporting: the Ownership Structure Effect". **Corporate Social Responsibility and Environmental management** .Vol.16.No.1 pp.94107-
- Patera L. R.,and S. L. Cristea.( 2016 ) Peer-review under responsibility of SIM 2015 / 13th International Symposium in Management SIM 2015 / 13th International Symposium in Management Systemic Definitions of Sustainability, Durability and Longevity . **Procedia - Social and Behavioral Sciences** Vol.221. pp.362 – 371
- Qi, Y, R. Taplin, and A. M. Brown, (2012) "Natural Environment Disclosures In The Annual Reports Of Chinese Listed Entities", **Journal Of Asian and African Studies**, PP. 119-.

- Qiu,Y., A. Shaukat, and R. Tharyan. (2014). "Environmental and social disclosures: Link with corporate financial performance". **The British Accounting Review**, In Press, Corrected Proof, Available online 2014: 115-.
- Queen, P. E. (2015). "Enlightened Shareholder Maximization: Is this Strategy Achievable?". **Journal of Business Ethics** 127(3): 683694-.
- Saeidi, S. P., S. Sofian, P. Saeidi, S. P. Saeidi, and S. A. Saeid. (2015). "How does corporate social responsibility contribute to firm financial performance? The mediating role of competitive advantage, reputation, and customer satisfaction". **Journal of Business Research** .68(2): 341350-.
- Santoso, A. H., Y. K. Feliana. (2014). "The Association Between Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance". **Issues in Social and Environmental Accounting**. 8(2): 82103-.
- Sariannidis N., G.Konteos and G. Giannarakis.(2015)." The effects of greenhouse gas emissions and governance factors on corporate socially responsibility disclosure". **Corporate Ownership and Control**. Vol. 12. No.2 pp. 92106-
- Schneider ,A. and E .E Meins.(2012), "Two dimensions of Corporate Sustainability Assessment: Towards a Comprehensive Framework" . **Business Strategy and The Environment**. Volume 21, Issue 4.pp. 211280-
- Shleifer ,A. and R..W.Vishny.(1997), "A Survey of Corporate Governance". **The Journal of Finance**. Vol.52. No.2. pp. 737:783.
- Singh ,R.,S. Agarwal, (2013) "Does CSR orientation reflect stakeholder relationship marketing orientation? An empirical examination of Indian banks", **Marketing Intelligence & Planning**, Vol. 31. Issue: 4, pp.405420-
- Sirsly C. T.,and S. Sur (2013) "Strategies for sustainability initiatives: why ownership matters". **Corporate Governance**. Vol. 13 Issue: 5, pp.541550-.



- Steurer,R. M.E.Langer ,A. Konrad and A.. Martinuzzi.(2005)," Corporations, stakeholders and Sustainable development: A theoretical exploration of business–society relations". **Journal of Business Ethics** .Vol. 61, Issue.3, pp .263–281
- Stokes,S.(2010)." Sustainable value chain practices driving real organizational value"
- Available at: <http://ww.moduslink.com/resoueces-center/upload/exchange-series-3-sustainable-value-chain- practices>.
- Story, J., and P. Neves. (2015). "When corporate social responsibility (CSR) increases performance: exploring the role of intrinsic and extrinsic CSR attribution". **Business Ethics: A European Review** .24(2): 111124-.
- Tyer.V. and A.Lulseged(2013)." Does family status impact U.S. firms sustainability reporting?" .**Sustainability Accounting, Management and Policy Journal** . Vo;:4 .No.pp.163189-.
- Villalonga, B., and R. Amit. (2006) "How do family ownership, control, and management affect firm value?" **Journal of Financial Economics** 80: 385–417.
- Wang,D. H., P. Chen, T. H. Yu, and C. Hsiao( 2015). "The effects of corporate social responsibility on brand equity and firm performance". **Journal of Business Research** 68(11): 22322236-.
- Watts, R.L. and Zimmerman, J.L. (1986), **Positive Accounting Theory**, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.
- - World Commission on Environment and Development.(1987)."our **common future**". New York.U.S.A. Oxford University Press
- - Wu. S., S. Lin, and I. Bardhan. (2010) "Internal Control over Financial Reporting in Family Firms". **Working paper**, The University of Texas at Dallas and California State University, Fresno.

ملحق رقم (١)

الشركات المستخدمة في عينة الدراسة وقطاعاتها

عدد الشركات في العينة	أسم القطاع	اسم الشركة
٤ شركات	البنوك	مصرف الراجحي البنك الأهلي التجاري بنك الرياض بنك سامبا
٥ شركات	المواد الأساسية	شركة سابك شركة بتروكيم شركة اسمنت المدينة شركة اسمنت اليمامة شركة معادن
٢ شركة	السلع طويلة الأجل	شركة العبد اللطيف شركة فتحي
٢ شركة	الطاقة	شركة المصافي شركة الدريس
٢ شركة	الخدمات الاستهلاكية	شركة الطيار شركة الحكير
٢ شركة	الرعاية الصحية	الشركة الكيماوية السعودية شركة المواساة
١ شركة	الاعلام والترفيه	شركة تهامة للنشر والإعلان
٢ شركة	تجزئة الأغذية	شركة العثيم شركة انعام القابضة
١ شركة	الأدوية	الشركة الدوائية
٢ شركة	تجزئة السلع الكمالية	شركة اكسترا شركة جرير
٢ شركة	المرافق العامة	شركة الغاز السعودية غازكو شركة الكهرباء السعودية

عدد الشركات في العينة	أسم القطاع	اسم الشركة
٢ شركات	انتاج الأغذية	شركة المراعي شركة الأسماك شركة نادك
١ شركة	الخدمات التجارية والمهنية	شركة التموين السعودية
٢ شركة	الاتصالات	شركة الاتصالات السعودية شركة زين
٢ شركة	التأمين	ساب تكافل إكسا التعاونية للتأمين
٢ شركة	الاستثمار والتمويل	شركة المملكة القابضة الشركة السعودية المتطورة
٢ شركة	السلع الرأسمالية	شركة الفخارية شركة البابطين
٢ شركة	النقل	شركة النقل الجماعي (سابتكو) شركة بدجت للنقل
٢ شركة	إدارة وتطوير العقارات	دار الأركان شركة جبل عمر شركة مكة للإنشاء



## العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك:

### دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق المال السعودي

أ. حنان بن محفوظ - أ. إيمان العقيل - أ. وفاء الراشد - أ. ليلى باعارمة

قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

#### ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من محددات الأداء المالي للبنوك. وقد اختبرت الدراسة العلاقة بين المتغير المستقل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتغيرات التابعة المعبرة عن الأداء المالي والمتمثلة في: ربحية البنوك، كفاءة الهيكل التمويلي، كفاءة إدارة الائتمان، وتعظيم ثروة المساهمين. وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦ لاختبار فروض الدراسة. وقد أجريت جميع الاختبارات باستخدام التحليل الإحصائي. وتشير الدراسة إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من جانب وربحية البنك وتعظيم ثروة المساهمين من جانب آخر، مع وجود أثر دال إحصائيًا بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة هيكل التمويل، كذلك وجود أثر دال إحصائيًا بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة إدارة الائتمان، وأخيراً فقد أظهرت النتائج بشكل عام وجود أثر دال إحصائيًا بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنك بشكل عام، وتشير الدراسة إلى ضرورة تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في كافة قطاعات الأعمال نظراً لدوره في تحسين الأداء المالي للبنوك بشكل مستمر.

**الكلمات الدالة:** الإفصاح المحاسبي - الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية -

الأداء المالي.

## **Abstract:**

This study aims to study the relationship between the disclosure of social responsibility and the financial performance indicators of banks. The study examined the relationship between the independent variable (the disclosure of social responsibility) and the dependent variables (the financial performance indicators). The study hypothesized that this indicators are represented by the profitability of banks, the efficiency of the financing structure, the efficiency of credit management, and the wealth maximization of shareholders. From ٢٠١٤ to ٢٠١٦, an applied study was conducted on twelve banks listed in the Saudi stock market to test the study's hypotheses. Statistical analysis was applied to all tests in order to achieve the main objective of the study. The study found no statistically significant impact from the disclosure of social responsibility upon the profitability of the bank and the wealth maximization of shareholders. On the other hand, the study found a statistically significant impact from the disclosure of social responsibility upon the efficiency of funding structure and credit management. Finally, the results showed a statistically significant effect between the disclosure of social responsibility and the financial performance of the banks in general. The study indicates the need to adopt the disclosure of social responsibility in all business sectors due to its role in continuously improving the financial performance of banks.

**Keywords:** accounting disclosure, disclosure of social responsibility, financial performance.

## مقدمة :

منذ أكثر من ثمانية عقود لم يكن في مصطلحات الفكر المحاسبي ما يسمى بالمسئولية الاجتماعية. وقد ورد هذا الاصطلاح لأول مره في عام (١٩٢٣) حيث يجب على أي منظمة أن تلتزم وتستوفي بكافة محددات مسؤولياتها الاجتماعية عند القيام بوظائفها. كما بدأ المفهوم يلقي اهتمام واسع لدى الباحثين في الجامعات ودوائر البحث العلمي والمنظمات المهنية بالخارج.

وإمتداداً لما سبق، ففي الوقت الراهن تعتبر المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ونشأ هذا التطور نتيجة لتزايد في حجم وقدرات الوحدة الاقتصادية التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق. ولما كان للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على وجه الخصوص الأثر الأكبر على الوحدة الاقتصادية، لذا فإن التعرف على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي من الموضوعات الهامة التي تستوجب المزيد من البحث والاهتمام.

## أولاً: طبيعة المشكلة :

شهدت الآونة الأخيرة تطورات وتغيرات اقتصادية واجتماعية مهمة؛ وتتمثل أهم تلك التطورات في التحول لاقتصاد السوق، والاندماج بين الشركات والبنوك الكبرى، الأمر الذي أدى لزيادة الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات إضافية أكثر من المتطلبات الالزامية للإفصاح، ومع انهيار العديد من الشركات والبنوك العالمية المعروفة بتقلها الاقتصادي مثل شركة إنرون وورلد كوم وبنك ليمان برازر، تزايدت شكوك مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وأصحاب مصالح حول جودة التقارير المالية ومدى إفصاح الشركات عن حقيقة الأداء المالي لها بما يساعدهم لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (الأيباري، ٢٠١١). وفي ظل تزايد حاجة المستثمرين وأصحاب المصالح إلى مستوى إفصاح يفي بتحقيق الثقة من جانبهم في القوائم والتقارير المالية للشركات، قامت تلك الشركات بالمزيد من الإفصاح في تقاريرها تلبيةً لاحتياجات أصحاب المصالح حيث تعد المعلومات من أهم العوامل المؤثرة في

كفاءة أسواق المال ، كما تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة وبتحسين الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين ، فعدم توافر المعلومات يؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمرين وعدم مقدرتهم على التقييم السليم للشركات التي يرغبون في شراء أو بيع أسهمها ( Bushman and Smith ,2002 ) .

وبناء على ما سبق ، تزايدت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات تساعد في تدعيم الثقة والمصدقية بالتقارير المالية لدى مستخدميها ، ومع تطور الإفصاح الإلزامي عن تحقيق ذلك الدعم ، ظهر شكل آخر من الإفصاح يعرف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة عنصر رئيسي في بناء ربحية الشركات ، لذا أولت المؤسسات الدولية اهتمام كبير بالمسؤولية الاجتماعية وطالبت البنوك والشركات الأخرى بضرورة الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية بشكل يتكامل مع الإفصاح عن الجوانب المالية ، لان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أصبح أداة من الأدوات التنافسية التي لا تقل أهمية عن الإفصاح المالي ( الشويمان ، ٢٠١٢ ) ، لذا ارتفعت رغبة الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن معلومات إضافية أكثر مما يتطلبه معيار العرض والإفصاح السعودي ، فالمعلومات هي شريان حياة الأسواق المالية القوية ، وأصبح التكامل بين الإفصاح الإلزامي الذي تقرضه الدولة والمؤسسات المهنية من ناحية والإفصاح الاختياري من ناحية أخرى أمراً ملزماً لضمان ثقة أصحاب المصالح في القوائم المالية للشركات ( مارق ، ٢٠٠٩ ؛ أبو طالب ، ٢٠١٦ ) .

وانطلاقاً من أهمية مساهمة البنوك والشركات في المشاركة في تنمية المجتمع بشكل يتكامل مع أهدافها الاقتصادية ، أطلقت المؤسسة العامة للاستثمار وشركة "أكاونتبيلتي" التي تعتبر إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية في عام ٢٠٠٨ المؤشر السعودي للتنمية المستدامة وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية ، التي تهدف إلى إبراز أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وتشجيع الشركات على وضع المسؤولية الاجتماعية جزءاً أساسياً من استراتيجياتها . ولم يتوقف الأمر على ذلك ، فقد تم تأسيس المجلس الاستشاري



للمؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة عام ٢٠١٦ ، الذي يضم جهات تهتم بدعم برامج المسؤولية الاجتماعية مثل جامعة الملك سعود ومؤسسة الملك خالد الخيرية وبعضاً من شركات القطاع الخاص، ويعمل ذلك المؤشر على رصد الاستدامة في مجال المسؤولية الاجتماعية، بهدف تشجيع القطاع الخاص للإفصاح عن خدماته للمجتمع.

والتعرف على المنافع الاقتصادية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية سواء للشركات او حاملي الأسهم ذا أهمية في قرارات وقوانين الإفصاح عنها. حيث أن الوعي بالمنافع الاقتصادية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبشكل خاص ماينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركات التي تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويتخوف بعض المدراء من التكاليف المترتبة على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية بينما اثبتت النتائج عكس ذلك حيث ان المنفعة المالية منها تفوق تكلفتها (Habbash,2017).

أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير واضح على الأداء المالي والربحية في الاجل القصير فعلى سبيل المثال هناك تأثير إيجابي عن طريق خفض التكاليف او زيادة الإيرادات كتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية لبناء علاقات جيدة مع العاملين وتلبية احتياجاتهم وتحفيزهم يؤثر على انتاجيتهم وخفض معدلات تسريب وغياب العاملين وجذب الكفاءة الذي بدوره ينعكس على تخفيض التكاليف وأيضا توجيه اهتمام العملاء لجودة الخدمات المقدمة يشعر العميل بالرضا ويجعله اكثر تمسكا وولاء بهم وهذا أيضا يزيد من الربحية

أيضا تكتسب البنوك سمعتها من خلال استراتيجية الاتصال حيث تلعب دور في تحسين صورة البنك من خلال الوصول الى العامة عن طريق إعطاء المسؤولية الاجتماعية دور اكبر واكثر مركزية كما أن القيم الأخلاقية لها تأثير كبير في خيارات أصحاب المصالح وهذا كله ينعكس على تحسين جودة الإفصاح في التقرير السنوي

وهكذا تتحدد مشكلة البحث في عدم كفاية الإفصاح عن النواحي المالية في التعبير عن حقيقة الأداء المالي للشركات العاملة داخل أسواق المال، وما يترتب على ذلك من اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة من قبل الأفراد أو الشركات

التي أخفيت عنهم شكل جديد من المعلومات لا يقل أهمية عن المعلومات المالية، مما يضعف من ثقتهم بالسوق وانسحابهم منه نهائياً أو تخفيض حجم استثماراتهم ، وتعد تلك المعلومات التي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية ذات تأثير جوهري في الأداء المالي يفوق تأثير الإفصاح عن النواحي المالية.

وبناء على ما سبق، تزايد الطلب على الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية في أسواق المال للتعبير عن حقيقة أوضاع الشركات وخاصة البنوك داخل المملكة العربية السعودية.

**ومما سبق عرضه، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :**

هل هناك علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية بما يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين ؟

**ومن هذا التساؤل الرئيسي يتفرع العديد من التساؤلات الفرعية :**

- ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟
- هل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتم تطبيقه بشكل مرضي في البنوك السعودية ؟
- هل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر بشكل حيوي على كفاءة إدارة الائتمان وهيكل التمويل ؟
- هل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر بشكل حيوي على تعظيم ثروة المساهمين ؟
- هل يتحسن الأداء المالي للبنوك في ظل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ذلك القطاع ؟

**ثانياً : الدراسات السابقة :**

يعتبر عرض وتحليل الدراسات السابقة، التي لها صلة بمشكلة البحث وسيلة الوصول إلى مجموعة المتغيرات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة والعلاقات فيما بينها. وبناء عليه سيتم إظهار ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآثارها المختلفة.

## ١. دراسة (السيد، ٢٠٠١) :

هدفت الدراسة إلى تنظيم الإفصاح الاجتماعي في مصر من خلال تحليل القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي وكذلك معايير المحاسبة الدولية وتفسير سلوك الإدارة بشأن الإفصاح الاجتماعي من خلال الكشف عن مضمون علاقة الوكالة بين الوحدة الاقتصادية وكوكيل والمجتمع كمتوكل، وتوصلت الدراسة إلى عدم اهتمام التشريعات المنظمة للإفصاح بذلك النوع من الإفصاح، وخصوصاً مع غياب الالتزام القانوني من ناحية والمرونة التي تتميز بها المعايير المحاسبية، حيث تترك الحرية الكاملة لإدارة الشركة بشأن الإفصاح الاجتماعي سواء من ناحية الكم أو النوع، وفي ظل كون الإفصاح اختيارياً وعدم وجود نموذج محدد للإفصاح الاجتماعي، مما كان له تأثيراً سلبياً على مستخدمي التقارير المالية. أيضاً جاءت معايير المحاسبة المصرية والدولية خالية من معيار الإفصاح الاجتماعي وانصب الاهتمام على النواحي الاقتصادية.

## ٢. دراسة ( Rodriguez & Lemaster, 2007 ) :

استهدفت الدراسة تحليل مدى الزامية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لدورها في زيادة مصداقية وشفافية التقارير المالية، وكذلك عرض المفاهيم المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، وقد قدمت الدراسة نموذج يحدد عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل الحجم التنظيمي، حجم مشروع المسؤولية الاجتماعية للشركات، المبلغ المستثمر في المشروع، والتعريف بالشركات القياسية التي تستخدم تعريف المسؤولية الاجتماعية. وفي ضوء ما سبق توصي الدراسة بأن يكون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الزامياً، كما تقترح الدراسة نموذجاً يسمح لهيئة الأوراق المالية والبورصات من جمع المعلومات والتحقق منها بهدف الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأخيراً تقترح الدراسة قيام لجنة الأوراق المالية بإصدار شهادة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تساعد في زيادة قيم الشركات وارتفاع أسعار أسهمها وشرعيتها.

### ٣. دراسة ( مارق، ٢٠٠٩ ) :

هدفت الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية والتقارير السنوية لعام ٢٠٠٥ لـ ٥٢ شركة مساهمة، وتم استخدام نظرية " أصحاب المصالح " ( stakeholders ) ، ولقد تم استخدام قائمة للإفصاح الاختياري مكونة من ٦٠ عنصر ، وقد أظهرت نتائج الدراسة بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري ، حيث أن النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف وخاصة المستثمرين ومن أمثلتها المعلومات التاريخية للشركة، الأهداف العامة ، الأهداف المالية والتسويقية ، ومعدلات الربحية والسيولة .

### ٤. دراسة ( Murray,2010 ) :

سعت الأبحاث السابقة إلى إظهار الروابط بين الإفصاح الاجتماعي والأداء الاجتماعي والأداء المالي، وتسعى هذه الدراسة إلى تعميق فهم تلك الروابط من خلال اجراء دراساتين ، وذلك ليس بهدف مساعدة المستثمر في بحثه عن عوائد غير طبيعية أخرى، ولكن لفهم إمكانات الأسواق المالية للمساهمة في ممارسة الأعمال المسؤولة والسعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كانت الدراسة الأولى عبارة عن دراسة إحصائية للعلاقات بين الإفصاحات الاجتماعية والبيئية وأداء السوق لأضخم الشركات في المملكة المتحدة، وقد استخدمت البيانات الطولية والمستعرضة خلال فترة ١٠ سنوات وتم اختبارها للعلاقات الخطية وغير الخطية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين عوائد الأسهم والإفصاح الاجتماعي، ولكن عند إجراء مزيد من الفحص كشفت البيانات الطولية عن وجود علاقة بين العوائد المرتفعة أو المنخفضة وبين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. بينما قامت الدراسة الثانية باستقصاء نوعي يستند إلى المقابلات حول ما تقوم به الشركات من معلومات اجتماعية وبيئية وكيفية قيام الأسواق بجمع واستخدام تلك المعلومات، وتمت مقابلة كبار التنفيذيين من اثني عشر شركة FTSE لفهم أسباب قيام تلك الممارسة قد تمت بشكل واسع على مدى العقدين الماضيين ، وبمقابلة كبار المديرين التنفيذيين من

ثلاث شركات لفهم طبيعة المعلومات التي يحتاجونها، والتي تستند إليها قراراتهم الاستثمارية. وأكدت نتائج هذه الدراسة أن القضايا الاجتماعية والبيئية ذات أهمية محدودة للأسواق إلا إذا أمكن تحديدها على أنها ذات صلة بالمخاطر أو الحوكمة. كما أكد أن هناك دافعاً قوياً للعلاقات العامة في إصدار التقارير الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي لا علاقة له بتحسين الأداء الاجتماعي على جانب السوق، وكذلك تم تغيير وجهة النظر التي كانت ترى أن العوائد المالية حتى في الصناديق الأخلاقية المحرك الرئيسي وراء اختيار المحفظة.

#### ٥. دراسة (مضحي واخرون، ٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية على ربحية شركات الاتصالات في دولة الكويت من خلال قياس أبعاد تطبيق المسؤولية الاجتماعية مثل؛ العلاقة مع الموظفين، جودة المنتج، العلاقة مع المجتمع، المحافظة على البيئة، التنوع أو الاختلاف على ربحية الشركة. ووزعت استبانة على ٣٩ فرد تحت مسمى: مدير عام، نائب مدير عام، مدير مالي، مدقق داخلي، مدير حسابات. وأظهرت نتائج الدراسة مستوى مرتفع لتبني المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات في دولة الكويت.

#### ٦. دراسة (السيد، ٢٠١٣):

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة زيادة فعالية الإفصاح عن المعلومات من خلال تدعيم دور الإفصاح الإضافي وذلك بغرض ترشيد القرارات الاستثمارية لمنشآت الأعمال، ممثلاً ذلك في تخفيض تكلفة رأس المال، وتعبير سعر السهم عن قيمته الدفترية، والوصول إلى تنبؤات أكثر دقة من قبل المحللين الماليين. وفي ضوء هذا الهدف تم تحليل محتوى التقارير لعينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠، لتحديد درجات الإفصاح الإضافي عن المعلومات وتحديد تكلفة رأس المال وكذلك مضاعف القيمة السوقية للقيمة الدفترية للأسهم، بالإضافة إلى اختبار أثر الإفصاح الإضافي بدرجاته المختلفة على دقة تنبؤات عينة من المحللين الماليين العاملين بشركات الأوراق المالية بمحافظة القاهرة والجيزة - جمهورية مصر العربية، وتم استخدام أساليب تحليل الانحدار وأساليب

كا تربيع، ومقياس Cramer's v لتحليل البيانات إحصائياً، واختبار العلاقات بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج البحثي. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية معنوية بين الإفصاح الإضافي عن المعلومات وتكلفة رأس المال، كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين الإفصاح الإضافي عن المعلومات وتعبير سعر السهم عن قيمته الدفترية، وأخيراً أوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية معنوية بين الإفصاح الإضافي عن المعلومات ودقة تنبؤات المحللين الماليين. وبصفة عامة، أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية تأثير الإفصاح الإضافي عن المعلومات بدرجاته المختلفة على ترشيد القرارات الاستثمارية لمنشآت الأعمال من خلال محدداته الثلاثة المتمثلة في تكلفة رأس المال، وتعبير سعر السهم عن قيمته الدفترية، ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

#### ٧. دراسة (عمر واخرون، ٢٠١٤):

هدفت الدراسة إلى أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي وتمت الدراسة على الشركان الصناعية المساهمة في الأردن وشملت الدراسة على أثر الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات وأثرها على الأداء المالي. وتم استخدام تحليل المحتوى من خلال مؤشر خاص بالشركات المساهمة شملت هذه الدراسة ٥٨ شركة وتم أيضاً أسلوب تحليل الانحدار لتوضيح أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وتم التوصل إلى ان النشاط الوحيد الذي أدى إلى تحسين الأداء المالي هو الأنشطة المتعلقة بالارتقاء بالمنتجات فقط.

#### ٨. دراسة (مليجي، ٢٠١٤):

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية في كل من التقارير السنوية والموقع الالكتروني للبنوك في البيئة المصرية وتحليل المحددات المؤثرة فيه من ناحية ، وفحص تأثيره على أداء وسمعة البنوك من ناحية أخرى ، واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير

السنوية والمواقع الإلكترونية لعدد (٣٦) بنك من البنوك المصرية خلال الفترة من عام (٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣) ، واعتمدت الدراسة المتغيرات المستقلة : كمية وجودة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ، أما المتغيرات التابعة : اعتمدت على أداء البنك الذي تم قياسه باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ، بالإضافة الى أداء البنك السوقي الذي تم قياسه باستخدام Tobin's Q ، وكذلك تم قياس سمعة البنك كمتغير تابع باستخدام المؤشر المصري لمسؤولية الشركات ، كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأي عينة من مستخدمي التقارير المالية للبنوك من مستثمرين ومحللين ماليين لقياس توجهاتهم نحو الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة الى انخفاض مستوى جودة الإفصاح المحاسبي حيث بلغ ٣١٪ في البنوك المصرية ، كما توصلت الى وجود علاقة معنوية إيجابية بين محددات الإفصاح المرتبطة بحجم البنك وربحيته وامتداد نشاطه وجودة ممارسات الحكومة المطبقة به وهيكل ملكيته وبين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ، وتوصلت أيضا الى وجود علاقة معنوية سالبة لدرجة الرفع المالي ، كما يؤثر الإفصاح المحاسبي عن كمية وجودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تأثيرا إيجابيا على الأداء المالي والسوقي للبنوك وسمعتها بالإضافة الى تأثيره على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية .

#### ٩. دراسة ( مشابط ، ٢٠١٦ ) :

اختبرت الدراسة أثر درجة إفصاح البنوك عن الاستدامة وأثرها على أدائها المالي وطبقت في البيئة المصرية تم أخذ المعلومات من المواقع الإلكترونية والتقارير السنوية لثلاثين بنكا عن الفترة من: ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ م ، وتوصل الباحث إلى انخفاض درجة الإفصاح عن الاستدامة واتضح أنه لا يوجد سوى بنكان مصريان أصدرتا تقرير الاستدامة خلال فترة البحث وتوصل أيضا إلى وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الإفصاح عن استدامة البنوك في مصر وأدائها المالي ويرجع ذلك إلى انخفاض الوعي بأهمية الاستدامة وبمردودها الإيجابي على أدائها في الأجل الطويل.

### ١٠. دراسة (بدوي، ٢٠١٧):

استهدفت الدراسة تحليل واختبار العلاقة بين هيكل الملكية وتحديد الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من جهة، وقيمة الشركات المدرجة في البورصة المصرية في عام ٢٠١٥ من جهة أخرى، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة نموذج انحدار خطى متعدد يتناول أثر الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة بناءً على عينة من ٣١ شركة مدرجة في البورصة المصرية وأصدرت قوائمها المالية في عام ٢٠١٥. وقد أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى عدم معنوية العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة من وجهة نظر المستثمرين، وعدم اهتمام المستثمرين بمستوى إفصاح الشركات المملوكة من قبل المؤسسات عن دورها الاجتماعي في المجتمع، وهو ما اتضح من خلال عدم وجود تأثير معنوي على تقييم المستثمرين للشركات. وأوصى الباحث بضرورة توعية المستثمرين بدور الشركات الاجتماعي الذي لا يقل أهمية عن دورها الاقتصادي وتحقيقاً للأرباح، وكذلكحث الشركات على الاهتمام بدورها الاجتماعي بحيث ينعكس ذلك أيضاً على مستوى إفصاحها في تقاريرها المالية السنوية.

### ١١. دراسة (ابن يوسف، ٢٠١٧):

تهدف هذه الدراسة إلى بيان آثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية وعلى القوائم المالية خاصة الميزانية، ويرجع ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة لهذه القوائم لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم الأداء، إلى جانب عرض مختلف المداخل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية لتطوير مفهوم الإفصاح والقياس المحاسبي من القوائم المالية من جهة ومن جهة أخرى باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك حتى يتسع مفهوم الإفصاح ليشمل عناصر أخرى غير مالية يبدو أهميتها لأصحاب المصالح وتؤثر على أداء المنشآت. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق احد المداخل المقترحة لمعالجة تطوير مفهوم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، وقد توصلت الدراسة الى تأكيد الفرضيات وصحتها وهي



يساهم النظام المحاسبي المالي SCF بشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الاقتصادية ، هناك انسجام بين الادوات المستخدمة في القياس المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF وايضا كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.

## ١٢- دراسة (Habbash,2017)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها المحتمل على الأداء المالي وقيمة المنشأة في إحدى الدول الناشئة وهي المملكة العربية السعودية. تم استخدام كل من التحليل اليدوي للمحتوى وتحليل الانحدار لفحص عينة من ٢٦٧ تقريراً سنوياً للشركات السعودية المدرجة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. تم استخدام العائد على الاصول (ROA) كبديل قائم على المحاسبة للأداء المالي ، بينما تم استخدام نسبة توبين Q كبديل قائم على السوق لقيمة الشركة. وتشير النتائج أن متوسط الإفصاح الاجتماعي هو ١٣٪ وإن كان أقل ولكن قريب من مستويات ٦١ ، ١٤٪ و ١٦٪ التي وجدت في دراسات اخرى كدراسة الجنادي وآخرون، (Macarulla,2013) و(Talalweh,2012) ،على التوالي لعينات سعودية.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن مستوى الإفصاح الاجتماعي يمكن أن يحسن كل من الأداء المالي الذي يتم قياسه بواسطة العائد على الاصول (ROA) وقيمة الشركة التي تم قياسها بواسطة نسبة توربين Q. علاوة على ذلك ، تم التوصل الى ان ازدواجية الأدوار للمؤسسات والمؤسسات الحكومية وعمر الشركة يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي ، ولكن لم يتم العثور على أي اثر لمتغيرات الحوكمة على قيمة الشركة.

توفر هذه النتائج أدلة تطبيقية على الآثار الاقتصادية للإفصاح الاجتماعي التي يمكن أن تساعد في صياغة سياسات الإفصاح عن الشركات وتطوير سياسات الإفصاح المحاسبي. أيضاً ، تختبر الدراسة (حجج) نظرية أصحاب المصلحة الأساسيين ونظرية الإدارة الجيدة فيما يتعلق بفوائد الإفصاحات الاجتماعية والتطوعية مع (حجج) نظرية الوكالة فيما يتعلق بتأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركة وقيمتها.

هذا، وبعد عرض الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وآثاره المختلفة بشكل تحليلي، يمكن التوصل للنقاط التالية:

١. معظم الدراسات التي تمت على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتكزت بشكل رئيسي على جانب العاملين فقط دون التطرق للجوانب الأخرى .
٢. ندرة الأبحاث التي أجريت في مجال تحليل عناصر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
٣. ندرة الأبحاث التي تناولت علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للبنوك.
٤. اتفقت معظم الدراسات على أهمية توفير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل الزامي وليس اختياري لدوره في التأثير على قيمة المنشآت.
٥. اتفقت معظم الدراسات السابقة على تعقيد اجراءات تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والحاجة الى تبسيط اجراءات التطبيق.

ومن ثم فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات الحديثة التي لا تزال محل دراسة وتحليل ونقاش، لذلك تعد هذه الدراسة إضافة حقيقية للدراسات السابقة لما تناولته تلك الدراسة من تحليل للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على الاداء المالي للبنوك وخصوصاً بالمملكة العربية السعودية.

لذا، ستقوم الباحثات باختبار تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالبنوك السعودية وأثرها على ربحية البنوك، وكفاءة هيكلها التمويلي، وكفاءة ادارة الائتمان بها، وعلى تعظيم ثروة المساهمين ومن ثم على الاداء المالي للبنك بشكل عام.

### ثالثاً: هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس من هذا البحث في توفير دليل على مدى وجود تأثير للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للبنوك من خلال آلياته المختلفة.

### ويتم تحقيق الهدف الرئيس من خلال تحقق الأهداف الفرعية التالية :

١. بيان مدى أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية .

٢. بيان مدى أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالبنوك في تعظيم ربحية البنوك السعودية.
٣. بيان تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على كفاءة هيكل التمويل.
٤. بيان تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالبنوك على كفاءة إدارة الائتمان.
٥. بيان مدى أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالبنوك في تعظيم ثروة المساهمين.

### رابعاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في حاجة أسواق المال إلى ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث يساعد على توفير معلومات تدعم ثقة مستخدمي القوائم المالية بما يدفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة داخل أسواق المال، لذا فإن هذا البحث يكتسب أهميته من الاعتبارات التالية:

١. ضرورة زيادة الدراسات التي تهتم بمجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل سوق المال السعودي، بما يضمن تحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد ومستقر.
٢. أهمية الدور الذي يلعبه معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وتعبير أسعار الأسهم عن قيمتها الدفترية كآليات للتعبير عن الأداء المالي للبنوك.
٣. يعد قطاع البنوك من أهم وأقوى القطاعات في اقتصاد أي دولة حيث يقع عليه العبء الأكبر في العملية التنموية، فهو من المحركات الأساسية للاقتصاد فهو الوعاء لكل المدخرات والودائع ومن أهم مصادر التمويل لأي مشروع استثماري في القطاعين العام والخاص، كما يقوم بخلق التوازن النقدي في الاقتصاد من حيث قبول مدخرات الأفراد ومن ناحية أخرى بتقديم القروض مما يوفر السيولة النقدية، كما تسعى المملكة العربية السعودية لتطوير القطاع المصرفي بحيث يحقق أهداف رؤية ٢٠٣٠ والتي

تستهدف كيانات قوية وكبيرة في القطاع قادرة على تمويل مشاريع الرؤية الضخمة وذلك عن طريق اندماجات بين البنوك لايجاد بنوك قوية تقودها للعالمية على غرار التجربة الناجحة في اليابان وكوريا من حيث الاندماجات التي حققت نجاح كبير في دعم اقتصاد هاتين الدولتين .

### خامساً: فرضيات البحث

فى ضوء العرض السابق لمشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة فرضيات البحث فيما يلي:

١. توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتعظيم ثروة المساهمين.
٢. توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة هيكل التمويل.
٣. توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة إدارة الائتمان.
٤. توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنك.

### سادساً: طريقة البحث:

لتحقيق الهدف الرئيس للبحث ستعتمد الباحثات على ما يلي:

- الجانب النظري: وذلك من خلال عرض وتحليل الكتابات والدراسات السابقة التي تناولت كلاً من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآثارها المختلفة في أسواق المال ، وذلك بغرض تحديد الإطار النظري لمفاهيم مكونات مشكلة البحث، ومن ثم تحديد المتغيرات التي تمثل المشكلة محل البحث والدراسة.
- الجانب التطبيقي: حيث يمكن استنتاج العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك، وذلك من خلال صياغة فروض الدراسة التطبيقية، والتي تم اختبارها باستخدام البيانات لعينة من الشركات

المسجلة في سوق المال السعودي، وتم الاعتماد على استخدام برنامج SPSS (V.18) لغايات تحليل البيانات واستخراج نتائجها.

### ثامناً: التبويب العام للبحث:

في ضوء الهدف الرئيس للبحث والأهداف الفرعية، تم تبويب البحث كما يلي:

- القسم الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.
- القسم الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- القسم الثالث: الأداء المالي ومؤشراته وأهميته.
- القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:
- القسم الخامس: النتائج والتوصيات.

### القسم الأول: الاطار العام للإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي الأداة والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الشركات، باعتباره وسيلة لإظهار المعلومات المحاسبية عن المخاطر المترتبة عن تلك المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية. وسوف تتناول الباحثات في هذا القسم الإفصاح المحاسبي من حيث مفهومه، وأنواعه المختلفة، مع التركيز بشكل واسع على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

### ١/١ مفهوم الإفصاح المحاسبي:

عرض مفهوم الإفصاح بتعاريف عدة ركز فيها الباحثين عن الهدف من عرض المعلومات المالية واتخاذ القرارات وسيتم التعرض لها بشيء من التفصيل:

يرى (الشيرازي، ١٩٩٠) أن الإفصاح " هو عملية تقديم المعلومات والبيانات الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات". كما عرفه (فايز، ٢٠٠٤) على أنه "إظهار القوائم المالية كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية بصورة رشيدة". فالإفصاح يعبر عن الوضوح في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم والتقارير المالية (عبدربه، ٢٠٠٨).

علاوة على ما سبق، فإن الإفصاح يعني "اتباع سياسة الوضوح الكامل والشفافية في إظهار جميع الحقائق المالية العامة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة مما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق المال" (الخيال، ٢٠٠٩).

## ١ / ٢ . مستويات الإفصاح المحاسبي :

إن الإفصاح عن المعلومات يتطلب اشتماله على عدة مستويات تتمثل فيما يلي:

### - الإفصاح الكامل : Full Disclosure

يقصد به أن تعرض القوائم المالية كافة المعلومات الجوهرية للمستخدمين، أي شمولية التقارير المالية وإظهارها للمعلومات حسب أهميتها النسبية بدون حذف لأي منها (السيد، ٢٠١٣؛ ابويسف، ٢٠١٧).

### - الإفصاح الكافي Adequate Disclosure :

يتطلب الإفصاح الكافي أن تظهر القوائم المالية المعلومات لمستخدميها بالحد الأدنى للاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم بشكل سليم وفي الوقت المناسب (ابن يوسف، ٢٠١٧). إلا أن (السيد، ٢٠١٣) يرى أن ذلك المستوى يخلق تناقضاً بين ما ينطوي عليه مفهوم الكفاية من معنى الوفاء بالغرض بدرجة مرضية من ناحية، وقصر الإفصاح الكافي على الوفاء بالحد الأدنى من المعلومات من ناحية أخرى. فالإفصاح حتى يكون كافياً يجب أن يفي بكافة المتطلبات التي تحقق الأغراض المعد من أجلها التقارير. وبالتالي فإن المستوى الكافي من الإفصاح يعبر عن جعل التقارير المالية غير مضللة لمن يستخدمها بحيث يمثل ذلك من الحد الأدنى للإفصاح وليس العكس، وبما يدعم مقدرة المستخدمين على اتخاذ القرارات الرشيدة.

### - الإفصاح العادل Fair Disclosure :

يتطلب الإفصاح العادل إظهار المعلومات في التقارير المالية بعدالة ومساواة لكافة المستخدمين لاتخاذ قراراتها بشكل سليم (الخيال، ٢٠٠٩). وفي نفس السياق ترى السيد (٢٠١٣) أن ذلك المستوى من الإفصاح يتضمن هدفاً أخلاقياً ينطوي على تحقيق معاملة عادلة إلى حد ما لكافة المستخدمين الحاليين والمرتقبين للتقارير

المالية، دون التحيز لفتة على حساب فتة أخرى. فيمكن أن يطلق على الإفصاح العادل بالإفصاح الفعال ( Effective Disclosure ) على اعتبار أن يكون الإفصاح كاملاً وشاملاً، فضلاً عن النظر إلى العدالة كهدف أساسي ومضمون أخلاقي ( حسين، ١٩٩٣ ).

هذا، وتتحدد متطلبات الإفصاح العادل عن المعلومات في قيام مصدر أو شخص يتصرف بالنيابة عنه بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية غير العامة إلى الأشخاص القائمين بالتداول داخل أسواق المال بناءً على تلك المعلومات، بحيث يقوم المصدر بالإفصاح عن المعلومات بشكل عام وفي التوقيت المناسب (SEC, 2000; Liu, 2007). كما أشار Saraswati & Abdul Ghofar (٢٠٠٩) إلى أن الإفصاح عن المعلومات يستلزم الإعلان عما لدى الإدارة من معلومات جوهرية تهم الأطراف الخارجية لتحقيق أهداف معينة تتعلق باتخاذها قراراتها الاستثمارية. وعلى هذا الأساس فقد حددت SEC(2000) أن المعلومات الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في معلومات عن الدخل والتوقعات الخاصة به، معلومات عن أي تغيير في الإدارة، معلومات عن حدوث أي تغيير في المراجعين الخارجيين، معلومات عن المنتجات الجديدة.

### ١ / ٣ . أنواع الإفصاح المحاسبي :

إن فجوة المعلومات الموجودة بين الشركات من جانب وأصحاب المصالح من جانب آخر تفرز نوعين من الإفصاح؛ الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإضافي. وسيتم التعرض لتلك الأنواع بشيء من التفصيل.

### ١ / ٣ / ١ . الإفصاح الإلزامي Mandatory Disclosure :

تعددت التعريفات التي تناولت الإفصاح الإلزامي، فيرى (عبدالكريم، ٢٠٠٣) أن الإفصاح الإلزامي هو " الإفصاح الكافي غير المقيد وغير المشروط الذي يتضمن شمولية التقارير لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ". بينما يرى (ابوطالب، ٢٠٠٤) أن الإفصاح الإلزامي هو " ما تنص عليه المعايير المحاسبية بالإضافة إلى ما تقضي به بعض التشريعات والقوانين والتي تهدف إلى تقديم الحد الأدنى من المعلومات لمستخدمي التقارير المالية بحيث تكون التقارير غير مضللة

لأصحاب المصالح". وهذا يتشابه لحد كبير مع تعريف (Marston&Philip,1991) الذي أشار للإفصاح الإلزامي بأنه "المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية".

واستكمالاً لما سبق، أوضح (الشيرازي، ١٩٩٠) أن الإفصاح حتى يكون إلزامياً يجب أن يتصف بصفتين أساسيتين هما:

١. أن يكون الإفصاح متعددًا: بمعنى تقديم المعلومات التي تتصف بالمصدقية والموضوعية والملائمة للقرارات بالشكل الذي يفيد المستخدمين، وهذا يتطلب تعديل شكل التقارير المالية بما يحقق الاستفادة منها.
٢. أن يكون إفصاحاً مستمراً: بمعنى تقديم المعلومات خلال فترات زمنية قصيرة، وعدم الاقتصار على تقديم التقارير المالية السنوية لتوفير معلومات تعبر عن أداء الوحدة الاقتصادية واتجاهات هذا الأداء بصورة أكثر واقعية.

### ١.٢/٣/١. الإفصاح الإضافي Additional Disclosure :

تعددت مسميات الإفصاح الإضافي ما بين إفصاح اختياري، أو إفصاح إعلامي، أو إفصاح تثقيفي، أو إفصاح معرفي، إلا أنها جميعاً تهدف إلى قيام إدارة الشركات بتقديم معلومات إضافية (السيد، ٢٠١٣). لذلك سيتم عرض أهم التعاريف التي تناولت الإفصاح الإضافي.

فقد أوضح (البارودي، ١٩٩٩) إلى أن الإفصاح الإضافي هو "إبراز المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية بما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيد". كما يرى (عبد الكريم، ٢٠٠٣) أن الإفصاح الإضافي هو "إفصاح عام يهدف إلى توصيل المعلومات ليس لحاملي الأسهم فقط ولكن لكل المستخدمين وفي نفس التوقيت، بما يساعد في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات"

هذا، ويشمل الإفصاح الإضافي عن المعلومات عرض معلومات إضافية لا تنص عليها المعايير المحاسبية، وذلك بهدف تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لمستخدمي



القوائم المالية"، كما يتضمن الإفصاح الإضائي عن المعلومات؛ الإفصاح عن التنبؤات المالية المستقبلية، الإفصاح عن تحليلات الأصول طويلة الأجل، الإفصاح عن خطط الإنفاق الاستثماري، الإفصاح عن ربحية السهم، الإفصاح عن خطط الإدارة بشأن توزيعات الأرباح، الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وكبار المساهمين، الإفصاح عن المعلومات القطاعية (Ro- Langberg & Sivaramakrishnan., 2010; driguez & Lemaster., 2007; Meek et al., 1995).

كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن الإفصاح الإضائي هو عرض المعلومات خارج القوائم المالية والتي لا تتطلبها المعايير والقواعد المحاسبية والتي تغطي احتياجات أصحاب المصالح (Kumr,2008).

وبناء على ما سبق، ترى الباحثات أنه على الرغم من وجود تقسيمات مختلفة للإفصاح المحاسبي، إلا أن الإفصاح بغض النظر عن نوعه حتى يحقق الهدف المرجو منه، يجب أن يأخذ الشكل الاجباري، مع ضرورة الوضوح والثقة والشمول في المعلومات المفصَح عنها، حتى يستطيع أصحاب المصالح استخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة. لذا ترى الباحثات أن الإفصاح المحاسبي وفقاً للهدف منه ودون التركيز على أن كان الزامياً أو إضافياً يمكن تعريفه بأنه "قابلية القوائم المالية لإظهار ما ورائها لمستخدميها من أصحاب المصالح بشكل متوازن وبسيط لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة".

### القسم الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

مع تزايد اهتمام أصحاب المصالح بالسلوك الاخلاقي لمنشآت الأعمال، وعدم التركيز على تعظيم الربح كهدف رئيسي يتم السعي لتحقيقه وفقاً لوجهة النظر الكلاسيكية، تحول الاهتمام بشكل رئيسي إلى مسؤولية الشركات اتجاه المجتمع باعتباره هو المحرك الرئيسي لربحية منشآت الأعمال، ومن هذا المنطلق سيتم التركيز في ذلك القسم على كافة الجوانب الرئيسية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كاتجاه مؤثر بشكل واضح في بقاء واستمرار منشآت الاعمال.

## ١ / ٢ . مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :

تزايد الاهتمام مؤخرًا بالمسؤولية الاجتماعية للشركة ولكن ذلك الاهتمام لم يكن وليد اللحظة إنما مر بمراحل وصولًا للوقت الحالي ، ويمكن عرض هذه المراحل كالتالي ( عبد اللاوي، ٢٠١٥):

- مرحلة تعظيم الربح ( ١٩٢٠-١٨٠٠ ) : وكانت تدور هذه المرحلة حول المصلحة الذاتية للشركة حيث يتمثل هدفها الأساسي في تعظيم أرباحها .
- مرحلة الوصاية ( ١٩٧٠-١٩٢٠ ) : وكانت هذه المرحلة تعنى بتحقيق مصلحة الشركة بتعظيم أرباحها ومصلحة أصحاب المصالح الأخرى مثل العاملين والمساهمين .
- مرحلة إدارة نوعية الحياة : وامتدت من السبعينيات الى وقتنا الحاضر حيث اصبح من المهم تحقيق اهداف ومصالح المجتمع كما هي أهمية تحقيق المصلحة الذاتية للشركة.

ويعتبر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية نتيجة لهذا التطور والتركيز على مصلحة المجتمع والذي ازدادت أهميته في السبعينيات من القرن الماضي كما نادى الكثير من الهيئات والمؤسسات العالمية بأهمية المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك حرصت دولتنا على مفهوم المسؤولية الاجتماعية النابع من قيمنا ومبادئنا الاسلامية ، فأنشأت العديد من الجمعيات التي تعنى به وتنامى الاهتمام بذلك من قبل الشركات، ولونظرنا فإن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تتضمن تطوير المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر وخصوصا كل ما يتعلق بتطوير الموارد البشرية.

ولقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية المجتمعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ومجتمعهم المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" ( البنك الدولي ، ٢٠٠٥ ) .

كما حدد مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنه "التزام مستمر من قبل قطاع الأعمال بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية

الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمعات عامة" (مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة، ١٩٩٩).

من جانب آخر ترى جمعية الاداريين الأمريكية أن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت هي "استجابة ادارة المؤسسات الى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفردية للأنشطة التجارية الهادفة الى خلق الثروة الاقتصادية". كذلك عرف المعهد العالمي للفكر الاسلامي المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام المنظمة بعمل الصالحات عند ممارسة نشاطها باتجاه مختلف الاطراف التي لها علاقة بها نتيجة التكلفة الذي ارتضته في ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية، بهدف بالمجتمع الاسلامي مع مراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمول والعدالة" (عبد اللاوي، ٢٠١٥).

كما تم تعريف المسؤولية المجتمعية في (ايزو ٢٦٠٠٠، ٢٠١٠) بأنها "مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه تحقيق الاهداف التالية:

- المساهمة في التنمية المستدامة متضمنه صحة ورخاء المجتمع .
- يأخذ في الاعتبار توقعات الاطراف المعنية .
- يتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية .
- يدمج عبر المنشأة ويمارس من خلال علاقاتها .

وترى (ممدوح، ٢٠١٠) أن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة هي "قيام منشآت الأعمال بتنفيذ الأنشطة الاجتماعية الملزمة بها اختياريا أو بنص القانون لخدمة أصحاب المصالح سواء داخل المنظمة أو خارجها وكذلك البيئة المحيطة بالمنظمة وذلك بغض النظر عن العوائد الاقتصادية التي سوف تحقق للمنظمة في الأجل القصير أو على المدى البعيد" كما عرفها (Bloom & Gundlatch, 2001) على أنها "التزامات المنظمة نحو ذوي المصلحة اللذين يمكن أن يتأثروا أو يؤثروا في سياسات وممارسات المنظمة وهذه الالتزامات تتجاوز المتطلبات القانونية وواجبات المنظمة نحو مساهميتها والوفاء بهذه الالتزامات يقصد به تحجيم أي ضرر وتنظيم التأثيرات

المقيدة للمنظمة على المجتمع في الأجل الطويل ”.

## ٢/ ٢. جوانب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :

إن جوانب المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية أو المنشأة لابد أن تشمل ثلاث علاقات أو ارتباطات، تتمثل فيما يلي حسب (المواصفات القياسية الدولية، ISO 26000):

- المنشأة والمجتمع: وهذا يعني بأن على المنشأة معرفة تأثير أنشطتها وقراراتها على المجتمع وتوقعات المجتمع اتجاهها.
- بين المنشأة وأطرافها المعنية: أي يجب أن تكون المنشأة على معرفة جيدة بالأطراف المعنية أو المستفيدة من أنشطتها وقراراتها.
- بين الأطراف المعنية والمجتمع: يعني أن تفهم المنشأة العلاقة بين الأطراف المعنية والمجتمع بالرغم ان الأطراف المعنية هم جزء من هذا المجتمع إلا أنه قد تكون لهم مصالح تتعارض مع توقعات المجتمع.

## ٣/ ٢. دوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :

ظهرت عدة نظريات في مجال المسؤولية الاجتماعية تفسير دوافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واعتمدت تلك النظريات على إطار من الافتراضيات الأساسية التي قامت عليها نظرية الاقتصاد السياسي (Tilt, 2009). ولعل من أهم تلك النظريات ما يلي:

### أولاً: نظرية الوكالة Agency Theory :

تقوم هذه النظرية على اساس عقد يبرم بين بين الوحدة الاقتصادية أو المنشأة (الوكيل) والمجتمع او الأشخاص (الأصيل) بتسخير جميع الموارد المتاحة لهذه الوحدة وفي المقابل تقوم هذه الوحدة باستغلالها ليس لتحقيق ربح مناسب فحسب؛ ولكن لتحقيق منافع للمجتمع ككل لاتخاذ قرارات سليمة ( السيد، ٢٠٠١).

### ثانياً: نظرية الشرعية Legitimacy Theory :

تقوم هذه النظرية على الإفصاح عن العمل الاجتماعي لتكوين صورة تحقق شرعية المنشأة والسماح لها بالاستمرار، لأنه في حالة فقد تلك الشرعية فإن المنشأة سوف

تخرج حتماً من السوق، وهذا يتضح بشكل عملي من انهيار شرعية أحد مكاتب المراجعة الكبرى Arthur Anderson وتوقفه عن النشاط خلال فترة قصيرة (Murray, 2010).

### ثالثاً: نظرية أصحاب العمل Stakeholders Theory :

تقوم هذه النظرية على العلاقة بين أصحاب المصالح وهم شخص أو مجموعة أشخاص تعد هذه النظرية امتداداً لنظرية الشرعية فهي تأخذ في الاعتبار ليس فقط المجتمع ككل وإنما جماعات معينة من أصحاب المصالح، لذلك يمكن القول أن هناك تداخل بين النظريتين عند تفسير سلوك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Tilt, 2009).

### رابعاً: نظرية العقد الاجتماعي Social Contract Theory :

تفترض نظرية العقد الاجتماعي أن هناك تعاقدات اجتماعية بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع، والمجتمع نفسه، وعادة تكون تلك التعاقدات ضمنية إلا أنها تشكل المرشد الأساسي لسلوك الشركات. لذلك يهدف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التأكد من الوفاء بهذه التعاقدات، وعلى الرغم من أن المعلومات التي يتم توفيرها في ضوء التعاقدات الاجتماعية هي معلومات مالية فقط لحملة الأسهم، دون المعلومات غير المالية التي تخدم قطاع عريض من أطراف العقد الاجتماعي، إلا أن الجدل ما زال دائراً حول أهمية الإفصاح عن تلك المعلومات الملائمة لقطاع عريض من أصحاب المصالح (Tilt, 2009).

### ٤ / ٢ . منافع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :

هنالك العديد من الفوائد التي تعود على المنشأة عند تبنيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية منها كماورد في (ISO26000 , 2010) :

- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات من خلال محاولة فهم احتياجات المجتمع .
- تقليل من ممارسات ادارة مخاطر المنشأة .
- تحسين سمعة المنشأة وزيادة الثقة بها .
- تحسين الوضع التنافسي للمنشأة .
- تحسين علاقات المنشأة مع الاطراف المعنية مما يخولها معرفة وجهات نظر جديدة والاتصال بأطراف مختلفة وبالتالي القدرة على الابتكار .

- تعزيز ولاء الموظفين للمنشأة ورفع روحهم المعنوية في العمل .
  - التأثير الايجابي على قدرة المنشأة في الحفاظ على مواردها البشرية وتحسين أوضاعهم .
  - زيادة الانتاجية وكفاءة الموارد من خلال خفض استهلاك الطاقة وتقليل النفايات .
  - رفع مستوى نزاهة المعاملات من خلال السياسة المسؤولة والمنافسة العادلة والحد من الصراعات المحتملة مع ذوي العلاقة .
- ومن منافع المسؤولية الاجتماعية للمنشآت التي لم يرد ذكرها أعلاه وأوردها ( البكري : ٢٠٠١ ) :

- تطبيق المنشأة للمسؤولية الاجتماعية يزيد من ثقة المستثمرين بها مما ينعكس ايجابيا على سعر السهم في المدى الطويل
- تفقد المنشآت التي لا تقوم بممارسات في مهامها تجاه المجتمع قوتها التأثيرية ومدى الرضا عنها .
- الوقاية خير من العلاج لذا منع المشاكل المتمثلة في ممارسات تضر بالمجتمع أفضل من علاجها .
- لا يمكن ان تغطي القوانين جميع التفاصيل التي تهتم المجتمع لذا تعتبر المسؤولية الاجتماعية في المنشآت قانونا اجتماعيا .

### القسم الثالث: الأداء المالي ومؤشراته وأهميته :

#### ١ / ٣ . مفهوم الأداء ( Performance Concept ) :

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لدوره في تقييم أداء إدارة المنشأة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية قصيرة و طويلة الأجل .

فقد عرف ( 2003 Akherkhen ) ، الأداء بأنه " العمل أو الإنجاز الذي يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها المخططة ، بينما عرفه ( عبد المحسن ، ٢٠٠٤ ) على أنه " المخرجات والأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها " . ويتضح من التعريفين السابقين أن الاداء يوضح الارتباط بين كل من العمل والأهداف التي تسعى الادارة

إلى تحقيقها داخل المنشأة. من جانب آخر أوضح ( عبد الرحمن، ٢٠٠٦ ) أن الاداء يهدف للتركيز على معايير الكفاءة و الفعالية المتمثلة في: الجودة، الوقت، التكلفة، المرونة، سرعة رد الفعل، والإبداع.

وبناء على ما سبق، ترى الباحثات أن الأداء يعتبر هو الأساس العاكس لمدى إنجاز المنشآت لأهدافها، كما أنه يساعد المنشأة في تقييم قدرتها على انجاز أهدافها في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة لديها.

وفي ضوء أهمية الأداء لتقييم الوضع المالي للمنشآت خلال فترات معينة، فإن الحاجة إلى قياسه تستلزم مجموعة من المؤشرات، التي تعتبر ذات أهمية لكافة الاطراف المهتمة بالمنشأة مثل الملاك والمقرضين والمستثمرين، بما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

وفي سياق ما سبق، فقد شمل الأدب المالي والمحاسبي خمسة مجموعات للمؤشرات المالية، وهي إحدى تقنيات قياس نجاح أداء المنشآت المستخدمة مع برامج الجودة والتطوير التنظيمي للمنشآت الحديثة، ومن خلالها يتم التعرف على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها المحددة من خلال استراتيجيتها، ويتم قياس وتحديد مؤشرات الأداء بناء على معايير تحددها طبيعة مهام ونشاطات المنشآت (دزابت و مبروكة، ٢٠١٢) (Maynard,2013) تتمثل فيما يلي:

١- **نسب الربحية** : وتتألف من عدد من النسب أهمها نسبة العائد على الأصول ونسبة صافي الربح إلى المبيعات ونسبة العائد على حقوق الملكية. والتي تهدف جميعاً لقياس قدرة المنشأة على توليد الأرباح من انشطتها التشغيلية، كما تعد تلك النسب من أهم النسب التي يمكن استخدامها لتقييم الاداء المالي للمنشآت . وبناء عليه ستقوم الباحثات بالتركيز على تلك النسب في الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك السعودية.

٢- **نسب السيولة** : تهدف تلك النسب لقياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية، والجدير بالذكر أنه يصعب الوصول لنسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة ولكن يمكن الوصول لمعيار مقبول لصناعة محددة ، كما أن معايير السيولة تكون أكثر تشدداً في المؤسسات المالية.

٣- **نسب الرافعة (المديونية):** تهدف تلك النسب في قياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل استثماراتها على الديون من خلال الاقتراض أو استخدام أي أداة مالية (كالخيارات المالية أو العقود المستقبلية)، وبالتالي فهذه المجموعة تهتم بالملاءة على الأجل الطويل من خلال هيكل راس المال ومعدلات التغطية. وتتألف من عدد من النسب أهمها نسبة المديونية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة.

وعلاوة على ما سبق، تكمن أهمية خاصة لهذه النسب في قدرتها على تقييم الهيكل التمويلي للمنشأة في تاريخ معين من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل الداخلية إن كانت أو الخارجية. لذلك ستقوم الباحثات بالاعتماد على بعض من هذه النسب للحكم على كفاءة الهيكل التمويلي للبنوك السعودية في ظل الدراسة التطبيقية.

٤- **نسب النشاط:** تعبر عن نسب قياس مدى نجاح المنشأة في إدارة أصولها والتزاماتها، مع قياس قدرتها على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، وتستخدم نسب هذه المجموعة في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل. وتتألف من عدد من النسب أهمها:

- معدل دوران المخزون: يعتبر معدل دوران المخزون السلعي مؤشراً لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي
- معدل دوران الأصول الثابتة: يعتبر هذا المؤشر دليل على كفاءة الإدارة في إدارة الأصول ومقارنته بمثيلاتها في السوق، فإن وجد أن معدل دوران الأصول يفوق من هم في نفس الصناعة هذا يعني أن الإدارة تعمل بكفاءة عالية والعكس صحيح، كما يقيس أيضاً مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات وزيادة الطاقة الاستخدامية للأصول
- معدل دوران الأصول المتداولة: يعتبر هذا المؤشر دليل على كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات.
- معدل دوران الذمم المدينة: يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان ومدى



فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل من خلال قسمة صافي المبيعات على رصيد المدينين، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح.

وتود الباحثات أن تشير على أنه سيتم استخدام المعدل السابق في الدراسة التطبيقية لتقييم مدى كفاءة ادارة الائتمان وسلامة سياسات الائتمان والتحصيل، مما ينعكس على الاداء العام على قطاع البنوك.

**٥- نسب السوق:** مجموعة من النسب ذات أهمية لحاملي الاسهم ، وكذلك المستثمرين المتوقع شرائهم لأسهم المنشأة، وتسعى تلك النسب لقياس تأثير أداء المنشأة على أسعار الاسهم العادية في السوق استناد إلى الهدف العام المتمثل في تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم . وتتألف من عدد من النسب أهمها عائد السهم، والقيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم ونسبة توزيعات الأرباح.

وتود الباحثات أن تشير على أنه سيتم استخدام عائد السهم والقيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم في الدراسة التطبيقية، بهدف تقييم أداء البنوك السعودية في تعظيم ثروة المساهمين.

### ٢/٣. أهمية تقييم الأداء :

تحدد أهمية تقييم الأداء المالي من خلال دراسة القوائم المالية بشكل تحليلي يوضح العلاقات المتداخلة بين عناصر القوائم المالية، وكذلك التغيرات التي تطرأ علي هذه العناصر خلال استمرارية نشاط المنشآت.

هذا، ويرى ( جبارة، ٢٠٠٢ ) أنه مع ندرة الموارد والرغبة في استغلالها بكفاءة وفعالية دعت الحاجة الى تقييم الأداء لأنه يعكس كيفية استخدام هذه الموارد أفضل استخدام لتحقيق أهداف المنظمة أوضح أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية:

١. يوضح تقييم الأداء على أي درجة تم استغلال الموارد بأقل تكاليف.
٢. يعتبر تقييم الأداء من المقاييس الجيدة التي تبين قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.
٣. يوفر معلومات أساسية للمستويات الادارية العليا للقيام بوظائفها.

٤. يظهر الاداء الفعلي ومستوى هذا الأداء وبالتالي نستطيع مقارنة بالأداء المخطط.
٥. تحديد العناصر الكفؤة لوضعها في موضع الإنتاجية.
٦. تحقيق درجة من الانسجام بين أهداف الاستراتيجية واختيار البدائل.

واستكمالاً لما سبق، يرى (الجبوري، ٢٠٠٢) أن أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك تتبع من دور هذه المصارف في التنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن وعاء لجمع مدخرات الأفراد والمؤسسات ومن ثم ضخها للمستفيدين كقروض، ومع ضخامة الأموال التي يتم التعامل معها وسرعة دوران الأموال الخاصة وجب الاهتمام والتأكيد على كفاءة الأداء كخطوة أولى لتقييم الأداء من خلال اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي يجب على المصرف تحقيقها، ومن ضمن أهم الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها هي: سمعة المصرف، الابتكار، أهداف مالية، كفاءة الجهاز الإداري، وهدف التوظيف.

### وأخيراً، ترى الباحثات أنه يمكن ايجاز أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية :

- تقييم القدرة الائتمانية للمنشآت بما يضمن سلامة الاداء المالي لها ومدى استمرارها في بيئة الاعمال.
- تقييم مدى كفاءة النشاط الذي يمثل هدف الشركة للبقاء والنمو.
- تقييم مدى سلامة هيكل التمويل للمنشآت بما يساعد في وضع خطط مستقبلية مناسبة.
- الوصول لمؤشر المركز المالي الحقيقي للمنشأة.
- المساعدة في وضع السياسات المستقبلية مع ضما اتخاذ قرارات رشيدة في ضوء مؤشرات تقييم الاداء المالي.

### القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجزء من البحث إجراء دراسة تطبيقية لاختبار الفرضيات باستخدام البيانات المنشورة للبنوك المسجلة في سوق المال السعودي وذلك لتحديد مدى وجود علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك، في ضوء ما تم التوصل إليه في الجانب النظري للبحث.

#### ١ / ٤ . عينة الدراسة ومصادر البيانات :

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المسجلة بسوق المال السعودي خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٦، وقد تم تحديد العينة وفقاً للمحددات التالية:

١ . أن يكون للبنك أسهم يتم تداولها في سوق المال.

٢ . توافر بيانات عن أسعار الأسهم خلال فترة الدراسة.

٣ . توافر القوائم المالية خلال فترة الدراسة.

وبعد تطبيق الشروط السابقة تم اجراء الدراسة على عدد (١٢) بنوك مسجلة بسوق المال السعودي.

وتود أن تشير الباحثات إلى أن اختيارها لقطاع البنوك يرجع إلى أن البنوك أكثر القطاعات تعاملًا مع المجتمع، ومن ثم يظهر بها أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ونظراً للنقد الموجه إلى البنوك كونها تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من أعمالها فقد ازداد مؤخراً اهتمامها بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ورغبة منا على تسليط الضوء وتقديم معلومات عن مستوى ممارستها الاجتماعية والمحددات المؤثرة فيها ومدى جودة الإفصاح المحاسبي عنها ومؤشرات الاستدلال عليه وأيضاً مدى انسجام البنوك مع فلسفة المجتمع ومدى مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

وقد قامت الباحثات بتجميع البيانات المطلوبة عن بنوك العينة من خلال الموقع الإلكتروني لسوق المال السعودي [www.Tadawul.com.sa](http://www.Tadawul.com.sa)، وكذلك المواقع الرسمية للبنوك وذلك اعتماداً على تقارير مجلس الإدارة والإيضاحات المتممه لكل بنك، وكذلك المواقع الرسمية للبنوك.

#### ٢ / ٤ . توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

في ضوء هدف البحث والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة تتمثل متغيرات الدراسة وطرق قياسها فيما يلي:

##### أولاً : المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" ويتم قياس هذا المتغير وفقاً لتحليل مستوى إفصاحات البنوك لمسئولياتها الاجتماعية الواردة في

القوائم المالية وإيضاحاتها وتقارير مجلس الإدارة، ثم يتم قسمة مجموع عناصر الإفصاح لكل بنك على إجمالي مقياس الإفصاح الذي توصلت إليه الباحثات من الدراسات السابقة وتقارير البنوك (بدوي، ٢٠١٧)، (ابن العايش، ٢٠١٦)، (مارق، ٢٠٠٩) وذلك بما يتناسب مع طبيعة البنوك بالمملكة العربية السعودية ويظهر مقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ملحق البحث.

### ثانياً: المتغيرات التابعة

- تضمن البحث عدة متغيرات تابعة لقياس الأداء المالي للبنوك وقد تمثلت فيما يلي:
- تعظيم ثروة المساهمين: تم استخدام معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر ربحية السهم، وكذلك نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم، وقد تم التوصل إلى القيمة السوقية للسهم بحساب متوسط سعر الاقفال لكل سهم خلال كل عام من فترة الدراسة.
  - كفاءة هيكل التمويل: تم استخدام مؤشر نسبة الديون لإجمالي حقوق الملكية.
  - كفاءة إدارة الإئتمان: تم استخدام مؤشر معدل دوران الذمم المدينة.

### ثالثاً: المتغيرات الرقابية

كما اشتمل البحث على متغير رقابي قد يكون له تأثير على الأداء المالي للبنك (Harjoto & Jo, 2011) وهو "حجم البنك" ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات.

### ٤ / ٣. تحليل البيانات:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرف على تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي كدراسة تطبيقية على قطاع البنوك السعودية، وقد اعتمدت الباحثات على استخدام برنامج (SPSS (V.18 بهدف تحليل البيانات واستخراج نتائجها. وللإجابة على الفروض الإحصائية السابقة تم استخدام الأساليب الإحصائية: الإحصاءات الوصفية والإحصاءات الاستدلالية.

الإحصاءات الوصفية: التي تشمل الوسط الحسابي (الذي يعبر عن متوسط البيانات)، الإنحراف المعياري (الذي يعبر عن قيمة الانحرافات في العينة ومدى تجانس

وتشابه بيانات العينة)، بالإضافة الي القيمة الصغرى والقيمة الكبرى للبيانات.

#### الاحصاءات الاستدلالية (أسلوب الانحدار الخطي المتعدد): يستخدم أسلوب

الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع اخذا في الاعتبار تأثير المتغير الرقابي (لوغاريتم إجمالي الموجودات).

#### ١/٣/٤. الاحصاءات الوصفية:

من جدول رقم (١) يتضح أن

١. القيمة الصغرى لصافى الربح لإجمالي الموجودات هي ٩, ٠٪ بينما القيمة الكبرى هي ٤, ٢٪ والقيمة المتوسطة هي ٨, ١٪ بإنحراف معياري ٤, ٠٪.
٢. القيمة الصغرى لصافى الربح لحقوق الملكية هي ٧٪ بينما القيمة الكبرى هي ٧, ١٨٪ والقيمة المتوسطة هي ٨, ١٢٪ بإنحراف معياري ١, ٣٪.
٣. القيمة الصغرى لمؤشر الربحية هي ٣, ٤٪ بينما القيمة الكبرى هي ٤, ١٠٪ والقيمة المتوسطة هي ٢, ٧٪ بإنحراف معياري ٧, ١٪.
٤. القيمة الصغرى لنسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية هي ٣, ٤١٪ بينما القيمة الكبرى هو ٩, ٢٢٠٪ والقيمة المتوسطة هي ٩, ٨٤٪ بإنحراف معياري ٤, ٣٦٪.
٥. القيمة الصغرى لنسبة الديون الي اجمالي الملكية هي ٨, ٧٧٪ بينما القيمة الكبرى هي ٨, ٩٠٪ والقيمة المتوسطة هي ٨, ٨٥٪ بإنحراف معياري ٨, ٢٪.
٦. القيمة الصغرى لمعدل دوران الذمم المالية هي ٢, ١٪ بينما القيمة الكبرى هي ٨, ٢٪ والقيمة المتوسطة هي ٦, ٢٪ بإنحراف معياري ٧, ٠٪.
٧. القيمة الصغرى للأداء المالي للبنوك (تم حساب مؤشر الاداء المالي للبنوك من خلال متوسط النسب السابقة التي تعبر عن الاداء المالي للبنوك) هي ١, ٢٢٪ بينما القيمة الكبرى هو ٨, ٥٧٪ والقيمة المتوسطة هي ٥, ٣٢٪ بإنحراف معياري ٥, ٧٪.

جدول (١) : الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

انحراف معياري	متوسط	القيمة الكبرى	القيمة الصغرى	حجم العينة	
٠,٤ %	١,٨ %	٢,٤ %	٠,٩ %	٣٦	صافي الربح / اجمالي الموجودات
٣,١ %	١٢,٨ %	١٨,٧ %	٧,٠ %	٣٦	صافي الربح / حقوق الملكية
١,٧ %	٧,٣ %	١٠,٤ %	٤,٣ %	٣٦	مؤشر الربحية
٣٦,٤ %	٨٤,٩ %	٢٢٠,٩ %	٤١,٣ %	٣٦	نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية
٢,٨ %	٨٥,٥ %	٩٠,٨ %	٧٧,٨ %	٣٦	نسبة الديون الي اجمالي الملكية
٠,٧ %	٢,٦ %	٣,٨ %	١,٢ %	٣٦	معدل دوران الذمم المالية
٧,٥ %	٢٢,٥ %	٥٧,٨ %	٢٢,١ %	٣٦	الاداء المالي للبنوك
١١١٢١١٠٤١,١	١٨٠١٤١٧٢٩,١	٤٤٩٤٣٠٤٢٩	٤٥٢٢٩٩١٤	٣٦	حجم الشركة (لوغارتمات اجمالي الموجودات)

٤ / ٣ / ٢ . الاحصاءات الاستدلالية :

و للإجابة على فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي (المتعدد) لمعرفة هل يوجد تأثير معنوي لمستوى الإفصاح الاجتماعي على متغيرات الأداء المالي في البنوك أخذاً في الاعتبار حجم البنك. ويعد المتغير ذو تأثير معنوي إذا كان له قيمة معنوية أقل من ٥%. تم تقدير خمسة نماذج انحدار خطي متعدد. بحيث يتم قياس العلاقة للمتغير المسقل علي كل متغير تابع على حده من خلال الإنحدار الخطي.

لكن قبل عرض نماذج الانحدار يجب التأكد من تحقق شرط الاعتيادية ، أي أن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي ، وهو أحد شروط نموذج الإنحدار الخطي.

أ.حنان محفوظ - أ.إيمان العقيل - أ.وفاء الراشد - أ.لينا باعارمة • العلاقة بين الإفصاح عن السئولية الإجتماعية والأداء المالي للبنوك

ويتم اختبار هذا الإفتراض بإستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Test بحيث يكون الفرض العدمي هو أن البيانات لها توزيع طبيعي (معتاد). ويتم رفض الفرض العدمي عند ثقة ٩٥٪ إذا كانت قيمة p-value أقل من ٥٪. وبناءً على نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov الموضحة في جدول (٢) يتضح ان جميع المتغيرات التابعة لها توزيع طبيعي (معتاد) وذلك بثقة ٩٥٪ حيث أن قيمة P-Value أكبر من ٥٪ :

### جدول (٢) : Kolmogorov-Smirnov Test

قيمة المعنوية	الاحصاء	
٠,٦٧١	٠,٧٢٤	تعظيم ثروة المساهمين
٠,٦٣٤	٠,٧٤٦	كفاءة هيكل التمويل
٠,٩٧٢	٠,٤٨٧	كفاءة ادارة الائتمان
٠,٥٢٥	٠,٨١٢	الاداء المالي

بعد التحقق من إختبار يتم تطبيق أسلوب الإنحدار الخطي. الجدول التالي يحتوى على نتائج نماذج الانحدار، حيث أن المتغير المستقل هو مستوى الافصاح والمتغيرات التابعة هي مؤشرات الأداء المالي السابق عرضها والمتغير الرقابي في كل النماذج هو حجم البنك.

### جدول (٣) : نتائج نماذج الانحدار الخطية

معامل التحديد	F-test	مستوى المعنوية	المعامل	المتغير التابع	المتغير المستقل	النموذج
٠,٧٧٢	٦١,٨٦٣	٠,٠٠٠	٣٪	تعظيم ثروة المساهمين	مستوى الافصاح	الأول
٠,٩٤١	٢٩٠,٣٣٦	٠,٠٠٠	٢,٤٪	كفاءة هيكل التمويل		الثاني
٠,٩٤٥	٢٩٤,٨٧٣	٠,٠٠٠	٠,١٪	كفاءة ادارة الائتمان		الثالث
						الرابع
٠,٨٩٠	١٤٦,٩٤١	٠,٠٠٠	١,٤٪	الاداء المالي		الخامس

### ٤ / ٣ / ٣. تحليل نموذج وفرضيات الدراسة :

بدرجة ثقة ٩٥٪ يتبين من الجدول (٣) أن:

- مستوى الإفصاح له تأثير معنوي إيجابي على تعظيم ثروة المساهمين حيث مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥، وقيمة هذا التأثير هو ٣٪ أى أن زيادة عدد البنود المفصح عنها ببند واحد يؤدي إلى زيادة مؤشر تعظيم ثروة المساهمين بنسبة ٣٪ وهذا مع افتراض ثبات حجم البنك. يتبين أيضاً أن مستوى الإفصاح له القدرة على تفسير حوالي ٧٧,٢٪ من التباين في مؤشر تعظيم ثروة المساهمين اخذاً في الاعتبار حجم البنك. وبالتالي نقبل بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح ومؤشر تعظيم ثروة المساهمين.
- مستوى الإفصاح له تأثير معنوي إيجابي على كفاءة هيكل التمويل حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥، وقيمة هذا التأثير هو ٤,٢٪ أى أن زيادة عدد البنود المفصح عنها ببند واحد يؤدي إلى زيادة مؤشر كفاءة هيكل التمويل بنسبة ٤,٢٪ وهذا مع افتراض ثبات حجم البنك. يتبين أيضاً أن مستوى الإفصاح له القدرة على تفسير حوالي ٩٤,١٪ من التباين في مؤشر كفاءة هيكل التمويل أخذاً في الاعتبار حجم البنك. وبالتالي نقبل بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح ومؤشر كفاءة هيكل التمويل.
- مستوى الإفصاح له تأثير معنوي إيجابي على كفاءة ادارة الائتمان حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥، وقيمة هذا التأثير هو ١,٠٪ أى أن زيادة عدد البنود المفصح عنها ببند واحد يؤدي إلى زيادة مؤشر كفاءة ادارة الائتمان بنسبة ١,٠٪ وهذا مع افتراض ثبات حجم البنك. يتبين أيضاً أن مستوى الإفصاح له القدرة على تفسير حوالي ٩٤,٥٪ من التباين في مؤشر كفاءة ادارة الائتمان أخذاً في الاعتبار حجم البنك. وبالتالي نقبل بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح ومؤشر كفاءة ادارة الائتمان .
- مستوى الإفصاح له تأثير معنوي إيجابي على الأداء المالي للبنوك حيث



مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥، وقيمة هذا التأثير هو ٤,١٪ أى أن زيادة عدد البنود المفصّل عنها ببند واحد يؤدي إلى زيادة مؤشر الأداء المالي للبنوك بنسبة ٤,١٪ وهذا مع افتراض ثبات حجم البنك. يتبين أيضاً أن مستوى الإفصاح له القدرة على تفسير حوالي ٨٩٪ من التباين في مؤشر الأداء المالي للبنوك اخذاً في الاعتبار حجم البنك. وبالتالي نقبل بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح والأداء المالي للبنوك.

هذا، ويوضح جدول رقم (٤) خلاصة نتائج فرضيات الدراسة.

#### جدول رقم (٤): ملخص نتائج فرضيات الدراسة

الرقم	الفرضية	قيمة المعنوية	النتيجة
١	توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتعظيم ثروة المساهمين.	أقل من ٠,٠٥	قبول الفرضية
٢	توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة هيكل التمويل.	أقل من ٠,٠٥	قبول الفرضية
٣	توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة إدارة الائتمان.	أقل من ٠,٠٥	قبول الفرضية
٥	توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنك.	أقل من ٠,٠٥	قبول الفرضية

مما سبق يتضح مما سبق يتضح قبول جميع فرضيات البحث بوجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح الاجتماعي من جانب وكل من تعظيم ثروة المساهمين وكفاءة هيكل التمويل وكفاءة إدارة الائتمان، وبالتالي الأداء المالي بشكل عام.

#### ٤/٣/٤. حدود البحث:

١- تقتصر الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك فقط دون القطاعات الأخرى.

٢- تقتصر الدراسة التطبيقية على البنوك المسجلة بسوق المال السعودي والمتداول أسهمها خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦.

## القسم الخامس: النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج:

تمثل الهدف من القسم الأول والثاني والثالث في توفير إطار نظري يوفر خلفية لمشكلة البحث وعناصرها، بينما استهدف القسم الرابع توفير دليل حول مدى وجود علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومحددات الاداء المالي للبنوك، وفي ضوء ما سبق يمكن أن تتمثل النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يلي:

١. أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كإحدى آليات القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير المالية، أصبح ينال قدراً كبيراً من الإهتمام، لما له من دور في تشييط أسواق المال وترشيد قرارات المستثمرين.
٢. تزايدت الحاجة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، نظراً لدوره في خفض حالة عدم الثقة وعدم التأكد المحيطة بأصحاب المصالح.
٣. تزداد نفعية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الدول ذات النظام القانوني القوي التي تلزم بتطبيق سياساته.
٤. تمثلت نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من جانب وتعظيم ثروة المساهمين وكفاءة إدارة الائتمان وهيكل التمويل من جانب آخر.
- وجود أثر دال إحصائياً بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للبنوك بشكل عام.

### ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، تناول هذا القسم التوصيات التي من شأنها أن ترفع درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية:

١. يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات في المملكة لذا يجب ان يكون له دور قيادي في المسؤولية الاجتماعية بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية ومع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ .
٢. ضرورة اهتمام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالمسؤولية الاجتماعية وإصدار معيار خاص بذلك ويلزم القطاعات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير خاصة بذلك .
٣. تشجيع البنوك على انشاء وحدات إدارية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية وتطويرها وقياس المنافع والتكاليف المرتبط بذلك .
٤. تعزيز دور المؤشر السعودي للتنمية المستدامة وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية و المجلس الاستشاري للمؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة في قطاع البنوك مما ينعكس إيجابا على خدمة المجتمع .
٥. زيادة الاهتمام في الأبحاث الأكاديمية التي تعنى بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاعات المختلفة.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية :

- ابن يوسف ، خلف الله ، (٢٠١٧) ، " أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، مخبر المالية والمحاسبة والجباية والتأمين ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، العدد السابع ، ص ص ٣١-٣١ .
- ابن العايش ، فاطمة ، (٢٠١٦) " دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتحقيق تنمية مستدامة: نموذج مقترح " ، مجلة رماح للبحوث والدراسات-مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح-الأردن ، العدد التاسع عشر ، ص ص ٩-٣٨ .
- أبوظالب ، يحيى محمد ، (٢٠٠٤) ، " المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة لإعداد وعرض القوائم المالية الختامية ذات الاستخدام العام " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- أبوظالب ، يحيى محمد ، (٢٠١٦) ، " الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية " ، نشرة جمعية الضرائب المصرية ، مصر ، المجلد ٢٦ ، العدد ١٠٢ ، ص ص ١٥-٣١ .
- الايباري ، هشام فاروق مصطفى ، (٢٠١١) ، " أثر آتعب المراجعة الخارجية fees audit على جودة أرباح quality earnings منشآت الأعمال دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية " مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مصر ، العدد الثاني ، ص ص ٨٩-١٥٤ .
- البارودي ، شريف محمد ، (١٩٩٩) ، " دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرار للمتعامل في سوق الأوراق المالية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ص ص ٦٨-٧١ .

- البكري ، تامر يوسف ، (٢٠٠١) ، التسويق والمسؤولية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الاردن .
- الجبوري، مهدي عطية (٢٠٠٢) " الأداء المالي الاستراتيجي للمنشآت المصرفية -دراسة تطبيقية مقارنة" ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- الحسني ، فلاح حسن، عبد الرحمن، مؤيد ، (٢٠٠٦) ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان .
- الخيال ، توفيق عبد المحسن ، (٢٠٠٩) ، " الافصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي (دراسة ميدانية) " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ١٠٥-١٥٥ .
- السيد، أميرة حامد ، (٢٠١٣) " قياس الافصاح الإضافي من قبل الإدارة والوسطاء ونشرات الأعمال على القرارات الاستثمارية لمنشآت الأعمال " ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة.
- السيد، صفا محمود (٢٠٠١) نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، العدد الثاني ، ص ص ٤٥-١٠٤ .
- الشيخ الداوي ، (٢٠٠٩) ، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء" ، مجلة الباحث ، الجزائر، العدد السابع، ص ص ٢١٧-٢٢٧ .
- الشويمان ، نزار بن صالح ، (٢٠١٢) " تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الثالث ، يوليو ، المجلد الرابع والثلاثون ، ص ص ٢٣٨-٢٨٣ .
- الشيرازي ، عباس مهدي ، (١٩٩٠) ، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع. الكويت. الطبعة الأولى.
- بدوي، هبة الله عبد السلام، ٢٠١٧، أثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة

بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص ص ١٧١- ٢٠٦.

• جبارة، سيد محمد علي (٢٠٠٢) "تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"، اطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

• حسين ، عمر السيد ،(١٩٩٣)، " الملائمة الوظيفية للتقارير المالية المنشورة في الصحف المصرية" ، مجلة البحوث المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، ص ص ٢٢-٤٥.

• دازيت ، خديجة ، مبروكة ، معطا الله ، (٢٠١٣) "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

• عبد ربه ، محمد محمود ،(٢٠٠٨)، "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٥٧٧-٦٥٧.

• عبد الكريم ، عارف عبد الله ،(٢٠٠٣)، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص ٢٤٨-٣١٦.

• عبد المحسن ، توفيق محمد ،(٢٠٠٤)، "تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر .

• عبداللاوي ، يحيى ،(٢٠١٥) "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب - الوادي -" ، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

• عمر، بلال فايز ، زلوم، نضال عمر ، (٢٠١٤) ، "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" دراسات، العلوم الإدارية، الأردن ، المجلد ٤١، العدد ٢، ص ص ٢٤٠- ٢٥٨ .

- فايز ، عوض سلامة (٢٠٠٤) ، " دور نظام السوق المالية الجديدة في تعزيز الشفافية والافصاح المحاسبي في البيئة السعودية □ دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، مجلد واحد واربعون، ص ص. ٢٩٩-٣٣٤.
- مارق ، سعد محمد ، ( ٢٠٠٩ ) ، " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية " ، مجلد جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والإدارة ، السعودية ، المجلد ٢٣ ، العدد الأول ، ص ص ١٣١ - ١٧٤ .
- مشابط ، نعمة حرب ، (٢٠١٦) ، " أثر درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية : دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر " ، الفكر المحاسبي ، مصر ، المجلد ٢٠ ، العدد الثاني ، ص ص ٤٩-١٢٣ .
- مضحي ، أحمد كريم ، بني ، أحمد ، عودة ، مصطفى ، (٢٠١٧) " أثر تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ربحية شركات الاتصالات في دولة الكويت ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت
- مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم ، (٢٠١٤) ، " محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية دراسة نظرية تطبيقية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر ، العدد الرابع ، ص ص ١-٨١ .
- مدوح ، ياسمين ، (٢٠١٠) " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال " ، الفكر المحاسبي - مصر ، مجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ص ص ٣٦٣ - ٤٠٦ .
- المواصفة القياسية الدولية ( ايزو ٢٦٠٠٠ ) ، ٢٠١٠ ، دليل إرشادي حول المسؤولية الاجتماعية- Guidance on social responsibility Lignes directrices relatives à la responsabilité sociétale) Available at: <https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility/html>

## ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Bloom ,P. N. and Gundlach, G.T. (2001) "Handbook of Marketing and society" . Saga Publication , Thousand Oaks , CA.
- Bushman, R.M. and Smith , A.J. (2002) "Financial Accounting

Information and Corporate Governance ", working paper , Wharton School , Philadelphia , PA , USA .

- Hair, J. F., Sarstedt, M., Ringle, C. M., & Mena, J. A. (2012). An assessment of the use of partial least squares structural equation modeling in marketing research. Journal of the academy of marketing science, 40(3), pp.414.433-
- Harjoto, M., and Jo., Hoje, (2011). "Corporate Governance and CSR Nexus", Journal of Business Ethics, 100, pp.4567-.
- Kumar, K., (2008). "Corporate Voluntary Disclosure Empirical Evidence from Italy and the United States", The Journal of Global Business Issues, Conference Edition,P.49
- Langberg, N., and Sivaramakrishnan, K., (2010). "Voluntary Disclosures and Analyst Feedback", Journal of Accounting Research, 48(3), PP.603647-.
- Marston, C.L., Philip, J.S., (1991). "The Use of Disclosure Indices in Accounting Research: Review Article ", The British Accounting A review, 23, September, PP.195210-.
- Maynard. (2013)."Financial Accounting Reporting and Analysis", Oxford University press , Oxford , UK.
- Meek, G., Robert, C., and Gray, S., (1995). "Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures by US, UK and Continental European Multinational Corporation" Journal of International Business Studies, 26(3), PP.555 -572.
- Murray, A. (2010)." Do markets value companies' social and environmental activity? An inquiry into associations among social disclosure, social performance and financial performance". Ph.D. thesis, University of Glasgow.
- Murya S. Habbash (2017). "Corporate Social Responsibility Disclosure,Financial Performance and Firm Value: The case of Saudi Arabia", Arab Journal of Adminstrative,24(1),pp.81105-.
- Rodriguez, L. C., and Lemaster,J., (2007)"Voluntary Corporate Social



Responsibility Disclosure", Business and Society, 46(3), PP.370384-.

- Saraswati, E., and Abdul Ghofar, (2009). "Financial Reporting Problems: The Analysis of Disclosure and Measurement System of The Traditional Accounting", Brawijaya University, Indonesia, Working paper, Available at :( [http:// papers.ssrn. Com/ abstract\\_ id= 1802916](http://papers.ssrn.com/abstract_id=1802916)), pp.139-.
- Tilt, C.A. (2009). Corporate social responsibility accounting and accountants. In Samuel O. Idowu and Walter Leal Filho, ed.
- Wikipedia, (2007)."Regulation Fair Disclosure", The Encyclopedia, Available at: [https://en.wikipedia.org/wiki/Regulation\\_Fair\\_Disclosure](https://en.wikipedia.org/wiki/Regulation_Fair_Disclosure).
- Wikipedia,2007 "Financial Market", The Free Encyclopedia, Available at: [https://en.wikipedia.org/wiki/Financial\\_market](https://en.wikipedia.org/wiki/Financial_market).
- World Bank. (2005). "Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania", Working Paper, March.
- - World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). (1999)." Meeting changing expectations: Corporate social responsibility".

## ملحق

قامت الباحثات بالتوصل لمقياس الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة (بدوي، ٢٠١٧) وكذلك تقارير مجلس الادارة والايضاحات المتممة بما يتناسب مع طبيعة البنوك بالمملكة العربية السعودية، وقد تمثلت عناصر المقياس فيما يلي:

م	عناصر المقياس
١	دعم الأنشطة والبحوث والتطوير.
٢	المنشأة تحمي حقوق العاملين.
٣	يتم تنفيذ برامج لتدريب وتطوير مهارات الموظفين.
٤	تحرص المنشأة دائماً على تعزيز الشفافية داخلها.
٥	تضمن المنشأة السلامة في مكان العمل.
٦	توجد خطة وبرامج للتنمية المهنية للعاملين.
٧	المنشأة ملتزمة بتنفيذ القوانين واللوائح التي تنظم مشاركة العاملين في الأرباح.
٨	يوجد نادي رياضي للعاملين بالمنشأة للترفيه عنهم.
٩	المنشأة حريصة على عقد لقاءات اجتماعية للموظفين.
١٠	المنشأة حريصة على عقد دورات تثقيفية للعاملين لتثقيفهم (دينياً- اجتماعياً- فنياً).
١١	يوجد مسجد بالمنشأة لإقامة الشعائر الدينية أثناء العمل.
١٢	تمنع إدارة المنشأة التدخين وتحرص على تقليل التلوث في أماكن العمل للحفاظ على صحة العاملين.
١٣	المنشأة حريصة على توفير دور حضانة لأبناء العاملين.
١٤	توفير الرعاية الصحية للعاملين وأسرههم بأسعار مخفضة بالتعاقد مع بعض المستشفيات والأطباء والصيديات لهذا الغرض.
١٥	تحرص المنشأة على تحسين بيئة العمل.
١٦	تنظم المنشأة رحلات بأسعار مخفضة للعاملين للترفيه عنهم
١٧	تمنح المنشأة مكافآت للعاملين في المواسم والأعياد الرسمية.
١٨	تحرص المنشأة على توفير سكن للعاملين أو الحصول عليه بأسعار مخفضة.
١٩	تصرف المنشأة بدل ملابس
٢٠	تحرص المنشأة على توفير منح للعاملين بها للقيام بدراسات عليا.
٢١	تدعم المنشأة حضور الموظفين للمؤتمرات واللقاءات العلمية والندوات.
٢٢	الإدارة حريصة على الحصول على تغذية عكسية من العاملين وذلك لتحسين رضائهم الوظيفي وتحفيزهم
٢٣	توظين الوظائف في المنشأة تماشياً مع رؤية ٢٠٣٠
٢٤	المنشأة حريصة على توفير وسائل مواصلات مناسبة للعاملين بها أو بدل نقل.

٢٥	-تمنح المنشأة قروضاً ميسرة للعاملين عن الزواج أو الحاجة إليها (مثل: موسم الدراسة بالجامعات أو المدارس).
٢٦	يوجد بالمنشأة خط ساخن لشكاوي العاملين.
٢٧	توجد خدمات ما بعد التقاعد أو الوفاة لا سمح الله للعاملين .
٢٨	الحرص على وجود قادة يحرصون على تشجيع فريق العمل لتقديم أفضل ما لديهم.
٢٩	الحرص على وجود فريق يتصف بالدافعية والعطاء دون حدود
٣٠	الدخول كراعي رسمي في دعم الخدمات الصحية للمجتمع السعودي
٣١	المنشأة حريصة على دعم النشاط الرياضي في المجتمع
٣٢	المنشأة حريصة على دعم الفنون والثقافة في المجتمع المحيط بالمنشأة.
٣٣	المنشأة حريصة على دعم التنمية المحلية والبنية الأساسية في المجتمع المحيط بالمنشأة.
٣٤	المنشأة حريصة على مراعاة حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في فرص التوظيف والترقية والمكافآت.
٣٥	المنشأة حريصة على توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
٣٦	تهتم المنشأة بدعم المؤسسات الخيرية بالتبرعات.
٣٧	المنشأة حريصة على إقامة المشروعات الخيرية.
٣٨	توفير فرص تدريب لطلاب الجامعات.
٣٩	تحرص إدارة المنشأة على دقة المعلومات المتاحة للعميل.
٤٠	تحرص المنشأة على ثقة العملاء
٤١	تحرص المنشأة على حماية خصوصية العملاء
٤٢	يتم توفير معلومات عن التحسين المستمر في خدمات البنك
٤٣	الاستفادة من آليات التغذية العكسية في تحسين الأداء البنكي
٤٤	تطوير برامج مبتكرة للاتصال مع العملاء فيما يتعلق بمسؤولية المنشأة الاجتماعية
٤٥	تقوم المنشأة بدمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها في خططها الاستراتيجية
٤٦	تقوم المنشأة بفحص وتقييم وتعديل برنامج حوكمة الشركات لضمان التزام المنشأة بالمعايير الأخلاقية.
٤٧	توفير آليات مناسبة لإدارة المخاطر
٤٨	المنشأة حريصة على اجتذاب واستبقاء المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بالمهارات اللازمة من خلال ربط مكافآتهم بالأداء المالي للمنشأة.
٤٩	المنشأة تدعم مبدأ الحياة المستدامة بالمحافظة على البيئة والحرص على الموارد الطبيعية المحدودة
٥٠	يتم توفير خدمات وفروع خاصة للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوعيتهم بحقوقهم المصرفية



6a0548-e3-bb04-a8250094bb85

The World Bank. (2009). Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC): Corporate Governance, Country Assessment-Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from

The World Bank. (2017). World Development Indicators. Retrieved from Washington, DC: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098626447/>

Vafeas, N. (2003). Length of board tenure and outside director independence. *Journal of Business Finance & Accounting*, 30(7-8), 10431064-.

Waresul Karim, A., van Zijl, T., & Mollah, S. (2013). Impact of board ownership, CEO-Chair duality and foreign equity participation on auditor quality choice of IPO companies: Evidence from an emerging market. *International Journal of Accounting & Information Management*, 21(2), 148169-.

Woo, E.-S., & Koh, H. C. (2001). Factors associated with auditor changes: a Singapore study. *Accounting and business research*, 31(2), 133144-.

Lin, Z. J., & Liu, M. (2009b). The impact of corporate governance on auditor choice: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 18(1), 4459-.

Mudather, A. (2006). Compulsory change of auditors and its impact on the cost and audit quality of a field study in the Saudi business environment. *Egyptian Journal of Commercial Studies*, 30(2), 71 - 117.

Piot, C. (2004) The existence and independence of audit committees in France, *Accounting and Business Research*, 34(3), pp. 223–246.

Palmrose, Z. (1984). The demand for quality-differentiated audit services in an agency-cost setting: an empirical investigation. Paper presented at the Auditing Research Symposium.

Robinson, D. R., & Owens-Jackson, L. (2009). Audit committee characteristics and auditor changes. *Academy of Accounting & Financial Studies Journal*, 13(Special Issue), 117132-.

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). (2018). Audit Committee Organizational Consultation Guide. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA)

Schwartz, K. B., & Menon, K. (1985). Auditor switches by failing firms. *The Accounting Review*, 60(2), 248261-.

Srinidhi, B. N., He, S., & Firth, M. (2014). The effect of governance on specialist auditor choice and audit fees in US family firms. *The Accounting Review*, 89(6), 22972329-.

The Ministry of Commerce and Industry. (1994). Formation of Audit Committees in Saudi Joint Stock Companies. (Ministry Desiosn (903)). The Ministry of Commerce and Industry

The Ministry of Commerce and Industry. (2015). Companies Act. The Ministry of Commerce and Industry Retrieved from <https://mci.gov.sa/ar/Regulations/Pages/details.aspx?lawId=07140004->

Hennes, K. M., Leone, A. J., & Miller, B. P. (2013). Determinants and market consequences of auditor dismissals after accounting restatements. *The Accounting Review*, 89(3), 1051-1082-.

Johansen, T. R., & Pettersson, K. (2013). The impact of board interlocks on auditor choice and audit fees. *Corporate Governance: An International Review*, 21(3), 287-310-.

Johnson, W. B., & Lys, T. (1990). The market for audit services: Evidence from voluntary auditor changes. *Journal of Accounting and Economics*, 12(1308-281), (3-.

Karaibrahimoğlu, Y. Z. (2013). Is Corporate Governance A Determinant of Auditor Choice?-Evidence From Turkey. *Ege Academic Review*, 13(2), 273-284-.

Kinney Jr, W. R., & McDaniel, L. S. (1989). Characteristics of firms correcting previously reported quarterly earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 11(1), 71-93-.

Knechel, W. R., Naiker, V., & Pacheco, G. (2007). Does auditor industry specialization matter? Evidence from market reaction to auditor switches. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 26(1), 194-5-.

Lee, H. Y., Mande, V., & Ortman, R. (2004). The effect of audit committee and board of director independence on auditor resignation. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(2), 131-146.

Lei, A. C., & Lam, S. W. (2013). Family ownership, auditor choice and audit fees: evidence from Hong Kong. Paper presented at the Seventh Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference in Kobe, Japan on.

Lin, Z. J., & Liu, M. (2009a). The determinants of auditor switching from the perspective of corporate governance in China. *Corporate Governance: An International Review*, 17(4), 476-491-.

review, 22(1), 2047-.

Dhaliwal, D., Naiker, V., & Navissi, F. (2010). The association between accruals quality and the characteristics of accounting experts and mix of expertise on audit committees. *Contemporary Accounting Research*, 27(3), 787827-.

El Ghouli, S., Guedhami, O., Lennox, C., & Pittman, J. A. (2007). Ownership structure, agency problems, and auditor choice: evidence from Western European firms. *Arbeitspapier der University of Alberta* Google Scholar.

Fama, E. F. (1980). Agency problems and the theory of the firm. *Journal of Political Economy*, 88(2), 288307-.

Fleischer, R., Goettsche, M., & Schauer, M. (2017). The Big 4 premium: Does it survive an auditor change? Evidence from Europe. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 29, 103117-.

Grothe, M., & Weirich, T. R. (2007). Analyzing auditor changes. *The CPA Journal*, 77(12), 14.

Gujarati, D. N. (2018). *Linear Regression: A Mathematical Introduction (Vol. 177)*: SAGE Publications.

Habbash, M. (2013). Earnings management, audit committee effectiveness and the role of blockholders ownership: evidence from UK large firms. *International Journal of Business Governance and Ethics*, 8(2), 155180-.

Habbash, M., & Al-Moataz, E. (2013). Determinants of audit committee effectiveness in Saudi listed firms. *The Journal of American Business Review*, cambridge, 1(2), 207214-.

Habbash , M., & Bajaher , M. (2014). An emprical analysis of impact of board structure on the performamnce of large Saudi firms. *The Business Review; Cambridge*, 22(1), 151158-.



Basodan, Y. A., Almoataz , I. S., & Mustafa, S. H. (2004). An empirical study of the factors affecting the change of the external auditor in public companies in the Kingdom of Saudi Arabia. *Public Adminstartion Journal*, 44(1), 137187- (in Arabic).

Basodan, Y. A., Almoataz , I. S., & Mustafa, S. H. (2007). The factors that affect on decision of external auditor selection in Saudi public companies: An emprical study. *Accounting Thought*, 11(2), 150-.

Beattie, V., & Fearnley, S. (1995). The importance of audit firm characteristics and the drivers of auditor change in UK listed companies. *Accounting and Business Research*, 25(100), 227239-.

Capital Market Authority (CMA). (2006). *Corporate Governance Regulations*. Riyadh: Capital Market Authority

Capital Market Authority (CMA). (2017). *Corporate Governance Regulations*. Riyadh: Capital Market Authority Retrieved from [https://cma.org.sa/en/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations\\_en.pdf](https://cma.org.sa/en/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_en.pdf)

Cassell, C. A., Giroux, G. A., Myers, L. A., & Omer, T. C. (2012). The effect of corporate governance on auditor-client realignments. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 31(2), 167188-.

Chan, A. M. Y., Liu, G., & Sun, J. (2013). Independent audit committee members' board tenure and audit fees. *Accounting & Finance*, 53(4), 11291147-.

Cheng, S. (2008). Board size and the variability of corporate performance. *Journal of Financial Economics*, 87(1), 157176-.

Cohen, J., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. M. (2002). Corporate governance and the audit process. *Contemporary Accounting Research*, 19(4), 573594-.

Davis, J. H., Schoorman, F. D., & Donaldson, L. (1997). Toward a stewardship theory of management. *Academy of Management*



Prob(LR statistic)	0.000000
Obs with Dep=0	519
Obs with Dep=1	606
Total obs	1125

Two variables of auditors' characteristics have statistically significant relationships with auditor change, Brand name (BIG4) and tenure (AUTENU). This result can be explained based on signaling hypothesis which suggests that companies change their auditor to more reputable auditors to signal for change in the quality of financial information (Hennes, Leone, & Miller, 2013). In addition, Fleischer, Goettsche, and Schauer (2017) argue that audit pricing is the driver for this direction.

As expected, audit tenure is significantly affected auditor change due to the regulation requirements of five years length of the relationship between auditors and their clients. The results indicate a high commitment to this regulation in the Saudi audit market, which in turn, has a positive effect in the competition. Other variables that control for auditee characteristics have no significant relationship with auditor's changes.

## Conclusion

This research aims to investigate whether corporate governance affects auditor change decision. Board characteristics (board size, and board independence) and audit committee characteristics are examined utilizing regressed data over auditor change of 125 Saudi listed companies with 1125 observations for periods from 2008 to 2016. The results provide evidence that corporate governance characteristics are associated with auditor changes. Increased board size and audit committee independence are significantly associated with changes. Auditor's characteristics have a significant relationship with auditor change, this result alongside with corporate governance effects on auditor change



Variable	AUTYPE	AUHOLD	LAG	CSIZE	CAGE	LOSS	ROA	LEV	MTB
MTB	0.013	0.084***	-0.075**	-0.251***	0.080***	0.002	0.298***	-0.069**	1

Notes: \*\*\*, \*\*, and \* indicate significant at 0.01, 0.05 and 0.10 levels, respectively.

## Regression Analysis

Table 5 presents the logistic regression model with goodness of fit (R2) is 0.55 as good as slimier auditors change studies (e.g., Srinidhi et al. (2014)). In addition, this study adds to Basodan et al. (2004) and Basodan et al. (2007) that corporate governance factor affect auditors change in Saudi public companies. The model supports the relationship between corporate governance factors and auditor change. Four variables are found to be significantly affect auditor change variable. Only one variables of board characteristics that affect auditor change. As expected in hypothesis, there is a statistically significant positive relationship between board size (BDSIZE) and auditor change (AUCH) with coefficient 0.088 (t-value 2.112). This result support findings of Cheng (2008) and Habbash and Bajaher (2014) that large board size lead insufficient communication and coordination and inefficient to enhance financial performance which consequently, lead to auditor change.

Audit committee independence is the only variable of audit committee characteristics that is found to be significantly affect auditor change. As expected, that as more independent audit committee as more effective committee, this find evidence through positive relationship with auditor change. This result finds its explanation from effective audit committee should frequent contact with the external auditors this kind of contact is usually results in a clear process of hiring, dismissing and resign external auditors. This result is consistent with Asthana, Balsam, and Krishnan (2010) that clients with strong corporate governance



(ACINDEP) is 75% with standard deviation 25%, and the percentage of financial expertise in the committee (ACEXPERT) is 35%, this indicates that audit committees is mostly independent from the board. The number of meetings is 5 times in the mean with 2 standard deviation, and the percent of stocks ownership by audit committee members (ACOWN) is 3%, with standard deviation 7%, this indicates that those shareholders which significant shares in the companies mentor control activities using their position in the audit committee. Firms' characteristics variables indicate that firm's age is 24 in the mean, and its ratios are 0.06, 0.35 and 2.3 respectively.

### Univariate Analysis

Table 4 presents correlation matrix among variables, indicates that no serious correlations between independent variable. Correlation coefficients are examined to determine whether multicollinearity affect the model. Equal to 0.80 or greater may cause problems (Gujarati, 2018; Kinney Jr & McDaniel, 1989). However, the highest correlation is (0.426), suggesting that no multicollinearity between variables. Correlation between governance characteristics tend to be negatively correlated. Board size (BSIZE) has significant negative relations with board independence (BIND), audit committee in independence (ACIND). On the other hand, the table (4) indicates the nigaive relation between ACIND and selecting of Big4. The percentage of expertise in the audit committee has no statistically significant relation with other variables.

Auditor's characteristics tend to be correlated with firms' characteristics, suggesting that larger firms are more likely to have one of Big4, whereas loss affects auditor tenure.





Variable	Symbol	Measurement
<b>:Control variables</b> Auditor type	<i>BIG4</i>	A dummy variable (1 for Big 4 and 0 otherwise)
Auditor Tenure	<i>AUTENU</i>	The percent of years of engage with auditor during the study period
Audit report lag	<i>LAG</i>	The number of days between end of the financial year and the date of audit report.
Company size	<i>CSIZE</i>	The nature logarithm of total assets in the beginning of the year.
Company age	<i>CAGE</i>	The number of years from establishing the company.
Return on assets	<i>ROA</i>	The percent of operating net income to total assets.
Leverage	<i>LEV</i>	The percent of total liabilities to total assets.
Market-to-book value	<i>MTB</i>	The percent of capital market value to book value.
Loss	<i>LOSS</i>	a dummy variable equal to 1 if a firm has a loss in the year preceding the resignation, and 0 otherwise

## Empirical Analysis Descriptive Statistics

Table 3 presents the descriptive statistics. The total observations depends on the variable under investigation, it varies from 1096 for LOSS variable to 527 for ROA variable, whereas the total observations of the dependent variable AUCH are 1125. Slightly more than half of the observed cases (58.6%) are changing auditors. 67% of firms were audited by one of Big 4. Other auditors' characteristics variables indicate that audit report lag (LAG) is 40 days in the mean with 15 days as standard deviation whereas the percent of years of engage with auditor during the study period

<i>ROA</i>	=	.The percent of operating net income to total assets
<i>LEV</i>	=	.The percent of total liabilities to total assets
<i>MTB</i>	=	.The percent of capital market value to book value
<i>LOSS</i>	=	a dummy variable equal to 1 if a firm has a loss in the year preceding the resignation, and 0 otherwise

## Variables Measurement

The variables are measured as presented in table 2.

Table 2: Variables Measurement:

Variable	Symbol	Measurement
<b>:Dependent variable</b>		
Auditor change	<i>AUCH</i>	A dummy variable for auditor change that variable equal to 1 the auditor changed in the current period, and 0 .otherwise
<b>Independent variables</b>		
Board size	<i>BDSIZE</i>	The number of board of director mem- bers for company (i) in year (t
Board independent	<i>BDINDEP</i>	The percent of independent members in board of director
Audit committee size	<i>ACSIZE</i>	The number of audit committee mem- bers
Audit committee inde- pendent	<i>ACINDEP</i>	The number of independent members .in audit committee
Audit committee activ- ity	<i>ACMEET</i>	The number of audit committee meet- ings during the year
Audit committee expertise	<i>ACEX- PERT</i>	The number of audit committee mem- bers with experience in financial and .accounting matters
Audit committee own- ership	<i>ACOWN</i>	The percent of stocks ownership by .audit committee members

variable. CMA requirements impose on all listed companies to disclose their earning and publish financial statements within a window of 90 day after the end of its fiscal year. It's expected that long audit-report-lag negatively affect auditor change.

## The model

This study uses logit regression analysis, in which AUCH is dependent variable, regressed against number of independent variables as follows:

$$AUCH_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BDSIZE_{i,t} + \alpha_2 BDINDEP_{i,t} + \alpha_3 ACSIZE_{i,t} + \alpha_4 ACINDEP_{i,t} + \alpha_5 ACMEET_{i,t} + \alpha_6 ACEXPRT_{i,t} + \alpha_7 ACOWN_{i,t} + \alpha_8 Big4_{i,t} + \alpha_9 CSIZE_{i,t} + \alpha_{10} AUOPIN_{i,t} + \alpha_{11} LAG_{i,t} + \alpha_{12} CAGE_{i,t} + \alpha_{13} ROA_{i,t} + \alpha_{14} LEV_{i,t} + \alpha_{15} MTB_{i,t} + \alpha_{16} LOSS_{i,t} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

## Whereas;

<i>AUCH</i>	=	A dummy variable for auditor change that variable equal to 1 .the auditor changed in the current period, and 0 otherwise
<i>BDSIZE</i>	=	The number of board of director members for company (i) .(in year t
<i>BDINDEP</i>	=	The percent of independent members in board of director
<i>ACSIZE</i>	=	.The number of audit committee members
<i>ACINDEP</i>	=	.The number of independent members in audit committee
<i>ACMEET</i>	=	.The number of audit committee meetings during the year
<i>ACEXPRT</i>	=	The number of audit committee members with experience .in financial and accounting matters
<i>ACOWN</i>	=	.The percent of stocks ownership by audit committee members
<i>BIG4</i>	=	(A dummy variable (1 for Big 4 and 0 otherwise
<i>CSIZE</i>	=	.The nature logarithm of total assets in the beginning of the year
<i>AUTENU</i>	=	The percent of years of engage with auditor during the study period
<i>LAG</i>	=	The number of days between end of the financial year and .the date of audit report
<i>CAGE</i>	=	.The number of years from establishing the company

was found significant by Johnson and Lys (1990), Mudather (2006), and Johansen and Pettersson (2013). Palmrose (1984) explain this phenomenon as that as a firm increases in size as the number of agency relationships also increases and this results in a greater need for auditor independence. Firm size were measured by the natural logarithm of total assets (Karaibrahimoğlu, 2013; Knechel, Naiker, & Pacheco, 2007; Lee et al., 2004; Mudather, 2006; Woo & Koh, 2001).

Audit opinion is another factor that expect to affect auditor change decision. Lee et al. (2004) assumes as that audit qualifications has a negative effect on a firm's stock price and its ability to borrow fund, therefore, a firm with a qualified opinion may change to other auditors. Auditor opinion were found to be significant by Woo and Koh (2001), Lee et al. (2004) and Basodan, Almoataz , and Mustafa (2004) and (Basodan, Almoataz , & Mustafa, 2007). Financial distress associates with auditor changes (Schwartz & Menon, 1985) and measured by return on assets. The relationship is found to be significant by Schwartz and Menon (1985), whereas Woo and Koh (2001) find non-significant relationship.

This study requires to control for auditor's brand effect on the auditor's change using a dummy variable (1 for Big 4 and 0 otherwise). Waresul Karim et al. (2013) indicate that companies with high board ownership, CEO-Chair duality, or a high degree of foreign equity participation, are more likely to hire a high quality auditor (measured by Big 4 choices). Auditor's tenure period is utilized to control for the effect of Saudi Companies Act 2015, Article No. (133), and its restrictions on auditor tenure. The ratio of the number of years is used as a measure of tenure variable for the period from 2008 to 2016 (9 years).

Audit report lag, i.e. the period from the end of the financial year to the date of the audit report, is also used as a control

Sector	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	Total	Per-cent
Pharma, Biotech & Life Science	1	1	1	1	1	1	1	1	1	9	0.80%
Diversified Financials	4	4	4	4	4	4	4	4	4	36	3.20%
Telecommunication Services	4	4	4	4	4	4	4	4	4	36	3.20%
Utilities	2	2	2	2	2	2	2	2	2	18	1.60%
Real Estate Mgmt & Dev't	8	8	8	8	8	8	8	8	8	72	6.40%
Total	125	125	125	125	125	125	125	125	125	1125	100%

## Variables definition

Auditor change is the dependent variable which equal to 1 if the auditor changed in the observed period-firm binary, and 0 otherwise. The independent variables are mainly constituting of firms' characteristics in terms of corporate governance variables that include the attributes of boards of directors and the audit committees. As for the Board of Directors, the size of the Board and the Board independent are the attributes which measured by the number of members of the Board and the proportion of independent members of the Board respectively.

The audit committees' characteristics are the size of the committee, (which measured by the number of members), the independence of the committee, (which measured by the percentage of the Independent members in the committee), the AC activity (which measured by the number of meetings and number of financial specialists).

## Control variables

Number of control variables were tested in literature and found to be a significant factor affecting auditor's change. Firm Size



ownership. Jensen and Meckling, (1976) consider agency conflicts when board members have direct and indirect ownership fraction, Piot (2004) find a negative relation between audit committees' ownership and earning management incentives, supporting that more ownership led to less monitoring needs.

Accordingly, we hypothesize inverse relationships between audit committee characteristics (in terms of size, independency, effectiveness) and the incidence of auditor changes.

H3: There is a statically significant positive relationship between size of audit committee and auditors changes.

H4: There is a statically significant positive relationship between number of non-executive members of audit committee and auditors changes.

H5: There is a statically significant positive relationship between number of audit committee's meetings and auditor's changes.

H6: There is a statically significant positive relationship between number of financially specialists in audit committee and auditors changes.

H7: There is a statically significant negative relationship between audit committees' ownership and auditor's changes

## **Research Design**

### **Sample selection**

Since the Company's Corporate Governance Regulations (2006) were the first regulation in this regard with voluntary articles, the enforcing of adoption came-after gradually, whereas the 2008 came with the in-force to implement Article (14) "Audit Committee». Accordingly, the sample of this study is consisting of all listed companies in Saudi stock market (Tadawul) for the period from 2008 to 2016. Financial companies have been excluded because they have different accounting treatments, as well as

with the external auditors. Audit committees enhance auditors' independence by reducing management's influence on their work, this is usually achieved through a clear process of hiring , dismissing and resign external auditors and also setting their compensation (Abbott, Park, & Parker, 2000; Abbott, Parker, Peters, & Raghunandan, 2003). However, Cohen et al. (2002) conducted interviews with selected sample of Canadian auditors, their respondents suggested that audit committees are typically ineffective and lack sufficient power to be a strong governance mechanism.

The new Saudi Company Act (2015) recognizing the importance of audit committees with speared articles (Articles 101,102,103, and 104), mandating all public companies to establish audit committees. These articles declared that, (1) All members of audit committee should be non-executives in general, (2) part of shareholders or outsiders, and (3) should not be less than three and not more than five (The Ministry of Commerce and Industry, 2015). Moreover, in 2006, the Board of Capital Market Authority (CMA) issued regulation for corporate governance in the Kingdom of Saudi Arabia. This regulation recommends that all listed firms should disclose corporate governance information to the public and states that: "The member of audit committee shall not be less than three, including a specialist in financial and accounting matters (Capital Market Authority (CMA), 2006). Habbash and Al-Moataz (2013) find a positive association between audit quality and audit committee effectiveness (in terms of number of specialists and number of meetings) utilizing a sample of Saudi listed firms and find positive relationship.

Previous research suggests that stock ownership of committee member affect their effectiveness (Abbott et al. 2004; Abbott and Parker 2000; Carcello and Neal 2000, 2003). For example, Robinson, and Owens-Jackson (2009) states that the probability of auditor dismissal after a new going-concern report decreases when independent audit committee members have less stock



Consequently, our first hypothesis can be express as follows:

H1: There is a statistically significant positive relationship between board size and auditor change.

## **Board Composition**

The main attribute for a board member in the agency perspective is independence from management, board composition is one source of independence. The Saudi Company Act (2015) state that the board of directors should not be less than three and no more than eleven (The Ministry of Commerce and Industry, 2015), where as Corporate Governance Code (2006) suggests that not less than one third of the members of a board must be independent members (Capital Market Authority (CMA), 2006). Moreover, it suggests that the majority of the directors should be non-executive members. Johansen and Pettersson (2013) find clear evidence that non-executive directors influence auditor choice in Denmark. They argue that social network is the main source of information about the quality of audit and then affect the demand side mechanisms. With different perspective, Srinidhi, He, and Firth (2014) believe that strong board governance can effectively mitigate the adverse consequences of agency problem, however they translate strong board governance in terms of strongly governed family firms. Their evidence suggests that strongly governed family firms choose higher quality audit. Therefore, we expect that board composition either in form of executive / non-executive, or family/non-family, will affect auditor change process. So, the second hypothesis is:

H2: There is a statistically significant positive relationship between board composition and auditor change.

## **Audit committee characteristics**

Effective audit committee should frequent contact with their companies' internal auditors and monitor the relationships

for increased audit effort which negatively affects audit fees. The researchers examine this hypothesis against data using a sample of 1524 firm observations for years 2005 and 2006 in the United States. They find that audit fees are negatively associated with the long board tenure directors on the independent audit committee.

## **The Research Hypotheses**

Factors associated with auditor changes can be classified into two major categories: firm characteristics and auditor characteristics (Lee et al., 2004; Woo & Koh, 2001). The objective of this paper is to examine the impact of various corporate governance factors related to the board of directors and the audit committee, on the auditor change process. These factors constitute the governance attributes such as independence, diligence, and financial expertise (Cassell et al., 2012). Importantly, ISA 260 considers the issue of the auditor's responsibility to communicate with those charged with governance. The ISA 260 defined those charged with governance as the person(s) or organization(s) (for example, a corporate trustee) with responsibility for overseeing the strategic direction of the entity and obligations related to the accountability of the entity.

## **Board Size**

Based on the Saudi Corporate Governance Code, all listed firms must have no less than three directors and no more than eleven. This indicates that a firm has to maintain a board size of less than eleven members in order to achieve better performance (Habbash & Bajaher 2014). Large boards are related to communication and coordination leading to dysfunctional norms of behavior in board members and the longer time needed to make decisions (Cheng, 2008). Habbash and Bajaher (2014) find that larger boards are inefficient in enhancing financial performance. Accordingly we expected that large board size lead to change of auditors due to insufficient communication and coordination and inefficient to enhance financial performance.

(independence, financial expertise, diligence, governance expertise, and firm-specific knowledge) are related to external auditor changes., they found that auditor changes are less likely if audit committee members are more independent, have more financial expertise, and more firm-specific knowledge. Cassell, Giroux, Myers, and Omer (2012) develop a corporate governance index comprised of governance characteristics that expect auditors to find more desirable in their clients (specifically, board and audit committee independence, diligence, and expertise). The results suggest that Big4 auditors consider client corporate governance mechanisms when making client portfolio decisions.

Lei and Lam (2013) utilized a large data set of 1,102 firms for the period 2003–2010, they obtained 20,840 firm-year observations. By examine the hypothesis that governed family firms are more likely to choose specialist auditors than nonfamily firms, the study findings provide consistent evidence that strong board governance can effectively mitigate the adverse consequences of agency problem on financial reporting and transparency in family firms.

The relationship between non-executive director in the board and external auditors shape the decision of auditor choice. Johansen and Pettersson (2013) uses Danish data to examine this hypothesis and find that personal experiences with auditors are shared among non-executive directors and affect auditor choice in Denmark. They advocate that such mechanism mitigates audit market failure, therefore they support such efforts to strengthen the relationship between nonexecutive directors and auditors.

Chan, Liu, and Sun (2013) examine the effect of audit committee tenure on audit fees. They argue that audit committee members protect their reputational by purchasing increased audit effort, which positively affects audit fees, however long tenure audit committee members can effectively oversee the financial reporting process themselves therefore they may have less need

Bank, 2009).

## Literature Review and Hypotheses Development

The importance of corporate governance in ensuring appoint qualified auditors has been tested in number of studies. Woo and Koh (2001) use logit analysis to analyze 16 auditor-change variables for samples consisted of 54 auditor-change occurred in Stock Exchange of Singapore companies and 54 non-auditor-change, the data matched by year and country of incorporation over a 10-year period from 1986 to 1995. The findings support that auditor changes are more likely in cases where firms change their management composition, experience a lower diffusion of ownership.

Cohen et al. (2002) examine the impact of various corporate governance factors, such as the board of directors and the audit committee on the auditors' acceptance phase. They find that corporate governance factors are considered by auditors in the planning and execution of an engagement. Lee et al. (2004) find that governance mechanisms are weaker when auditors resign than when auditors are dismissed. El Ghouli, Guedhami, Lennox, and Pittman (2007) examine whether the demand for a Big Four auditor (as a high-quality external auditor) helps reduce the agency problems and find no evidence that the divergence between ownership and control rights affects auditor choice. Lin and Liu (2009a) investigate the association between the internal corporate governance mechanism of firms and their auditor switching in the Chinese context. The results demonstrate that firms with weaker corporate governance generally are more likely to switch to a smaller auditor rather than to a larger one. This result demonstrates that firm-specific corporate governance devices will affect a firm's auditor switching decision.

Robinson and Owens-Jackson (2009) used a logistic model to investigate whether audit committee characteristics

be assigned to each member of the work team (partner/ audit manager, etc.); (7) Family or business relationships, if any, between the auditor, the planned audit team members, and the members of the company's management or its board of directors; (8) The anticipated date for preparing and submitting the audit report on the financial statements of the company; (9) The audit fees to be charged (The Ministry of Commerce and Industry, 1994).

Based on the submitted proposals, the company's management shall prepare a report of comparison and submit it to the audit committee that, in turn, shall prepare, and submit to the board of directors, a memorandum summarizing its analysis of the submitted bids and making a recommendation for selection. The board of directors shall then present to the annual general meeting of the shareholders the audit committee's recommendations. In addition, they shall indicate the auditing fees and the basis upon which the selection was made. The general meeting, thereupon, shall appoint chartered accountants for auditing the company's accounts and ratify their fees and the auditing duration. Saudi Companies Act 2015, Article No. (133), also places restrictions on auditor tenure, tenure being restricted to no more than five<sup>1</sup>.

In summary, auditors' appointment process in Saudi Arabia is highly linked with corporate governance structure. Audit committee is responsible for detailing the scope of the audit and designating the names of new licensed chartered accountants as potential auditors, while GA appoints audit committee members, however the ownership of Saudi listed companies appears to be highly concentrated as reported by global institutes (The World

---

(1) There are additional regulations with respect to auditor selection for banks. Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) added to the Ministry Decision above that: "Auditors should be aware in submitting their proposals that the audit would be jointly conducted by two auditors." Moreover, SAMA requires the candidate auditor to have a previous experience in auditing the accounts of other banks (Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA, 2018).

provided that the following requirements are met:

1. The nomination shall be based on a recommendation from the audit committee;
2. The external auditor shall be authorized by the Competent Authority;
3. The external auditor's interests shall not conflict with the interests of the Company; and
4. The number of nominees shall not be less than two».

Ministerial Decision No.903 (The Ministry of Commerce and Industry, 1994) states the process of auditor's appointment and clearly explains the role of audit committees in the selection of the external auditor. Saudi Companies Act 2015, Article No. (101) states that this committee in joint stock companies is formed by a decision of the Ordinary General Assembly of non-members of the board of directors, whether shareholders or others. (The Ministry of Commerce and Industry, 2015)

As stated by Ministerial Decision No.903, auditor's selection process starts with the audit committee detailing the scope of the audit and designating the names of five licensed chartered accountants as potential auditors. This list is passed to the company's management, which invites the auditors on the list to submit proposals for auditing the company's accounts. In particular, their proposals should include; (1) Name and nationalities, academic and professional qualification, and levels of expertise of the audit team members; (2) Details of the quality control procedures of their firm; (3) Other parties, if any, that are planned to assist in auditing, the areas in which they will assist, the nature of such assistance and the qualifications and experience of the individuals who will assist; (4) The previous experience of the firm in auditing the accounts of similar companies; (5) The number of offices and professional staff of the audit firm; (6) The number of hours to

The Saudi equity market is the largest in the Arab world with a market capitalization of USD 448 billion at the end of 2016 (The World Bank, 2017). Capital Markets Authority (CMA) and the country's stock exchange (Tadawul) were established in 2003. The ownership of Saudi listed companies appears to be highly concentrated. Only one-third of the market's total capital is owned of Saudi retail investors, the remaining shares are owned by the government (including public pension funds), and strategic holdings (founding families). However, Saudi retail investors are responsible of most of the trading activities (roughly 93%) (The World Bank, 2009).

In 2006, the Saudi financial market witnessed the largest crash in Saudi history. Since that, several regulations and reforms have been introduced to avoid such a crisis in the future. Market regulators focused on the need for better corporate governance via legal and institutional reforms. CMA issued first version of corporate governance in the Kingdom of Saudi Arabia as a guidance. This guidance identified the principles and best practices of good governance and described optimal corporate governance structures, internal processes, and that all listed firms should disclose their adherence to corporate governance to the public. By 2009, CMA revised this first version by compulsory adherence of some principles and included duties and responsibilities of boards of directors. In 2017, CMA issued the new version of corporate governance as a compulsory regulation.

While shareholders by Saudi company law have the right to appoint an external auditor (Saudi Companies Act 2015, Article No. (133)), the corporate governance regulation ((Capital Market Authority (CMA), 2006)), in the Article 81 addressed the issue of the external auditors appointment and states that:

“The Ordinary General Assembly shall appoint the Company's external auditor based on a recommendation from the Board,

function is considered by Capital Market Authority (CMA) in Saudi Arabia when issued its new version of Corporate Governance Regulations (2017), and consider external auditor assigning in Article 80 which states that: "The company shall assign the function of auditing its annual accounts to an independent and competent external auditors». (Capital Market Authority (CMA), 2017).

Saudi Arabia is the largest Arabic economy and a member of G20 summit. This required more attention to the quality of financial information declared by Saudi listed companies and the need for better corporate governance. Notwithstanding that CMA issued first version of corporate governance in the Kingdom of Saudi Arabia as a guidance and reissued the new version of corporate governance as a compulsory regulation by 2017, little. If any, research discuss this issue in terms of corporate governance effects on audit quality. Habbash and Bajaher (2014) discuss the effect of corporate governance in Saudi stock market on the corporate financial performance. However, governance mechanisms is one of important client's characteristics to minimize agency cost (Cohen et al., 2002; Woo & Koh, 2001) and auditor switching decision is motivated by the client's characteristics, then any change in the governance mechanisms will led to auditors switching decision. This study aims to investigate this expected relationship between auditor change decision and corporate governance structure in the Saudi business environment.

The rest of the study will discuss corporate governance and auditor's appointment in Saudi business environment. This discussion alongside with literature review will be utilized to develop research hypothesis. Research design and results discussion will be presented.

Corporate Governance and Auditor Appointment in Saudi Corporations



## Introduction

Significant changes have occurred in the Saudi business environment during the last decade. The emerging of Saudi Capital Market Authority (CMA), and issuing corporate governance guidelines in addition to the increase number of auditing failures<sup>1</sup>. These issues arise questions about the auditor switching process in Saudi business environment.

Auditor switching decision is two-stage process: the first one is a decision to change the auditor, while the second stages is new auditor choice (Francis & Wilson , 1988). Auditor switching decision is motivated by the client's characteristics, auditor's characteristics, and auditing environments (Abidin, Ishaya, & M-Nor, 2016; Beattie & Fearnley, 1995; Grothe & Weirich, 2007; Lee, Mande, & Ortman, 2004; Lin & Liu, 2009a; Mudather, 2006)

In his seminal work of firm theory, Fama (1980) believes that the governance mechanisms effectively limit agency costs. Corporate governance focus is on bridging the managers-shareholders conflict and minimizing agency cost thereafter (Habbash, 2013). Good corporate governance ensures that companies use their resources more efficiently, whereas weak corporate governance frameworks reduce investor confidence, and can discourage outside investment (The World Bank, 2009, p. 2).

Audit-related corporate governance research has adopted the agency theory paradigm (Johansen & Pettersson, 2013). The audit function is an essential component of the corporate governance structures (Cohen, Krishnamoorthy, & Wright, 2002; Davis, Schoorman, & Donaldson, 1997; Lee et al., 2004). The role of audit

---

(1) On 16 June 2016, the Committee for the Resolution of Securities Disputes (CRSD) – part of Saudi Arabia's Capital Market Authority (CMA) – penalized Deloitte & Touche Bakr Abulkhair & Co (Deloitte) for its involvement in the case of Corporation of Mohammad Al-Mojil Group (MMG).

## Corporate Governance and Auditor Change: Evidence from Saudi market

*Mohammed A Al-Abbas<sup>1\*</sup>*

Associate Professor of Accounting, College of Business, King Khalid University

*Hemeda M Abdelmageed*

Assistant Professor of Accounting  
Faculty of Commerce, Al-Azhar University  
& College of Business, King Khalid University

### Abstract

This study investigates the impact of corporate governance on auditor change in nonfinancial Saudi firms. Corporate governance (CG) variables contain board characteristics (board size, and board independence) and audit committee characteristics (size, independence, financial expertise, activity, and ownership). We document that firms with increased board size and audit committee independence are significantly associated with auditor changes. Auditor's characteristics have significant relationship with auditor change, firms with inefficient board change to Big4 audit firms to enhance the quality of their financial reports. These results are expected to be interesting for boards of directors, audit committees, and CMA and Saudi organization of Certified Public Accountants (SOCPA) and for professionals.

Keywords: corporate governance; auditor change; board of directors; audit committee.

---

(1) Corresponding author.

## Table of contents

Subject	Page
Studying and examining of the causal relationship between Discretionary disclosure quality on sustainability and Ownership structure applied on companies listed on Saudi stock exchange	9
Relationship between the disclosure of social responsibility on the financial performance of banks: An applied study on the banks listed in the Saudi stock market	77
Corporate Governance and Auditor Change: Evidence from Saudi market	154

## Editorial Board

Editor-in-Chief  
***Mohammed S. Alsehali***  
King Saud University

vice-Editor-in-Chief  
***Yahya Al Jabr***  
King Saud University

Associate Editors  
***Tawfiq Al Khayal***  
King AbdulAziz University

***Modaser Abouelkhair***  
Tanta University

***Saleh Al –Shenefy***  
King Saud University

***Mohammed Al-Okeal***  
Saudi Organization for Certified Public Accountants

***Ahmed M. Alslman***  
Qasseem University

***Khalid Alkhater***  
Qatar University

## Editorial Office

Editor-in-Chief Professor Mohammed Alsehali  
Accounting Research Journal  
Saudi Accounting Association  
P.O.Box 71115 Riyadh 11587  
Saudi Arabia  
Phone: +966 -1- 4674263  
Fax: +966 -1- 4674262  
Email: saa@ksu.edu.sa



are to be finished with black india ink on white paper, with all lettering and symbols clearly included. Figures are to be planned for 80% reduction.

- 8- All research papers should follow a sound methodology and apply the standard requirements for a scientific research. It should follow the following framework:
  - One) An Arabic and an English abstracts describing the objectives, methodology and results of the research.
  - Two) An Introduction.
  - Three) Review of related literature.
  - Four) The hypotheses of the study.
  - Five) Methodology.
  - Six) Results of the study.
  - Seven) Conclusions and recommendations.
- 9- Standard methods should be followed for quotations, footnotes, and endnotes, A list of references should be presented in alphabetical order at the end of the paper.

#### **Book Review:**

Books reviewed should be unique, useful and newly published. Book reviews should follow the following format:

- 1- An introduction emphasizing the importance of the book and its subjects.
- 2- A description of the contents of the book.
- 3- A critical analysis of the contents.
- 4- A conclusion.

#### **Comments:**

Comments on research papers published are welcome. All Comments Should be supported by scientific evidence and they are subject to the same publication standards applied to refereed research. Comments are sent to the author of the related research and are published with the reply in the same issue.

## Publication Policy

**Accounting Research** is a Refreed Journal with the objective of publishing original accounting and auditing research. The journal welcomes all research papers that contribute to the development of accounting theory and practice. Priority is given to empirical research related to the Arab environment.

The main sections of the **Journal** are:

- (1) Refreed Research papers.
- (2) Book Review.
- (3) Comments.

### **Refreed Research Papers:**

All Research Papers Submitted for publication shall meet the following standards:

- 1- It Should Contribute to the existing accounting body of knowledge.
- 2- It Should be original and not previously published.
- 3- Papers should be submitted in good Arabic or English in both of the following two forms:
  - Paper: 3 copies in A4 paper size.
  - Magnetic: Floopy disc 3 ½ of IBM PC format in any of the following word processing file forms:
- 4- Maximum length of paper is 25-30 pages including the abstract, figures, tables, list of references and the Arabic or English summary.
- 5- The Margins are; 3.5 cm from the top, and 2.5 cm from the left, bottom, and right. These are to be strictly adhered to, even in the figures pages.
- 6- All figures and tables are to be totally integrated within the text and not at the end. Tables and figures captions should be written with the same size and font as the text, and located under the figure and on top of the table. The font used is courier.
- 7- Figures must be of high quality for direct reproduction. Drawings

# Accounting Research



A Specialized Semiannual Journal

● Publisher: SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

## IN THIS ISSUE

- **ARTICLES IN ARABIC:**

- Studying and examining of the causal relationship between Discretionary disclosure quality on sustainability and Ownership structure applied on companies listed on Saudi stock exchange

**Dr. Ahmed Mohamed Shawki Tawfik**

**Dr. Hanan Mohamed Ismail Youssef**

Accounting Department - College of  
Economics and Administrative Sciences  
- Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic  
University

- Relationship between the disclosure of social responsibility on the financial performance of banks: An applied study on the banks listed in the Saudi stock market

**Mrs. Hanan Bin Mahfooz**

**Mrs. Wafa Alrashed**

Accounting Department - College of Business Administration  
King Saud University

**Mrs. Eman Alageel**

**Mrs. Lina baarimah**

- **ARTICLES IN ENGLISH:**

- Corporate Governance and Auditor Change: Evidence from Saudi market

**Dr. Mohammed A Al-Abbas**

**Dr. Hameda M Abdelmageed**

Accounting Department - College of Business  
King Khalid University

Volume (14) No. (2)- 1440H- 2019G